الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كليّة الاقتصاد

قسم المحاسبة

العلاقة بين هيكل رأس المال و إمكانية التنبؤ باستمرارية المنشأة

(دراسة تحليلية على البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

(أحمد توفيق الحموي)

إشراف

(رشا حمادة. الأستاذة الدكتورة في كلية الاقتصاد جامعة دمشق)

(2021 م)

إقرار

أنا الطالب: احمد توفيق الحموي

أصرّح بأن الرسالة المقدمة للحصول على درجة الماجستير في قسم المحاسبة والتي تحمل

عنوان:

العلاقة بين هيكل رأس المال وإمكانية التنبؤ باستمرارية المنشأة

(دراسة تحليلية على البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

هي من إنجازي ولم يسبق أن نشرت من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

دمشق في 2022/1/10

قرار لجنة الحكم وتوقيعات لجنة المناقشة

د.رشا حمادة	الأستاذ في قسم المحاسبة -كلية الاقتصاد- جامعة دمشق	عضواً مشرفاً	
د.عقبة الرضا	الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة -كلية الاقتصاد- جامعة دمشق	عضواً	
د.مطيع الشلبي	الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين -كلية الاقتصاد- جامعة دمشق	عضواً	

الإهداء

إلى من تغلّبت رائحة عطرها على رائحة الحرب... سورية الحبيبة

إلى من قلّمت أظافري، ورتّبت دفاتري، وأدخلتني روضة الأطفال، مأمني وأماني... والدتي الغالية

إلى من أتقن دور البطولة في كل مراحل حياتي.. والدي الغالي

إلى حنان العالم بأسره... أختي

إلى سندي الذي لا يميل... أخوتي

إلى هبة الله تعالى لي، رفيقة العُمر... زوجتي

إلى فلذة كبدي، ونور عيني.. طفلتي سيلين

إلى أصدقاء الدرب... زملائي وزميلاتي وكل من كان عوناً لي في إنجاز هذه الرسالة

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر والامتنان إلى القامة العلمية الراقية الأستاذة الدكتورة رشا حمادة لقبولها الإشراف على هذه الرسالة، والتي كان وما زال عطاؤها في العلم عطاء الأُم دون مقابل.

أيضاً أتوجه بالشكر إلى لجنة الحُكم على وقتهم المبذول في قراءة وتحكيم هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد على المتابعة المستمرة طوال مسيرتي الدراسية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لجامعة دمشق العريقة، وكليّتي الحبيبة كلية الاقتصاد التي منحتني الشرف أن أكون طالباً في الدراسات العليا وأناقش رسالتي في حرمها.

فهرس المحتويات

الإهداء .....ب

الشكر والتقدير .....ت

فهرس الجداول.....خ

فهرس الأشكال.....ذ

الملخص .....ر

الإطار العام للدراسة ..... - **1** -

أولاً–مقدمة الدراسة.....- 1 -

ثانياً–مشكلة الدراسة.....- 3 -

ثالثاً–الدراسات السابقة.....- 3 -

رابعاً–ما يميز الدراسة الحالية..... - 11 -

خامساً–أهمية الدراسة ..... - 11 -

سادساً–أهداف الدراسة..... - 12 -

سابعاً– أنموذج الدراسة..... - 12 -

ثامناً–فرضيات الدراسة..... - 13 -

تاسعاً–منهج الدراسة وخطواته..... - 13 -

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لهيكل رأس المال ومتطلباته ومحدداته .....- **15** -

المبحث الأول–ماهية هيكل رأس المال وخصائصه ..... - 16 -

أولاً–مفهوم هيكل رأس المال وتعريفه..... - 16 -

ثانياً–خصوصية هيكل رأس المال في القطاع المصرفي ..... - 19 -

المبحث الثاني– متطلبات هيكل رأسمال البنوك حسب الهيئات المهنية ..... - 23 -

أولاً– متطلبات هيكل رأسمال البنوك حسب لجنة بازل المصرفية ..... - 23 -

1– متطلبات هيكل رأسمال البنوك بحسب اتفاقية بازل 1 (1988)..... - 24 -

2- متطلبات هيكل رأسمال البنوك بحسب اتفاقية بازل 1 المعدّلة (1995) ..... - 25 -
3- متطلبات هيكل رأسمال البنوك بحسب اتفاقية بازل 2 (2004)..... - 26 -
4- متطلبات هيكل رأسمال البنوك بحسب اتفاقية بازل 3 (2010)..... - 28 -
ثانياً-متطلبات هيكل رأسمال البنوك حسب المشرّع السوري ..... - 31 -
ثالثاً-أوجه التشابه والاختلاف بين قرارات لجنة بازل المصرفية والمشرّع السوري حول تنظيم هيكل رأسمال البنوك..... - 35 -
المبحث الثالث- نظريات هيكل رأس المال الأمثل ومحدداته..... - 36 -
أولاً-مفهوم هيكل رأس المال الأمثل..... - 36 -
ثانياً-نظريات هيكل رأس المال الأمثل..... - 38 -
ثالثاً-محددات هيكل رأس المال الأمثل..... - 46 -
الفصل الثاني: مؤشرات الاستمرارية وإمكانية التنبؤ بها..... - **51** -
المبحث الأول-مفهوم الاستمرارية ومؤشراتها..... - 52 -
أولاً-مفهوم الاستمرارية..... - 52 -
ثانياً-المؤشرات والعوامل التي تؤثر على استمرارية البنوك..... - 54 -
1-المؤشرات المالية..... - 55 -
2-المؤشرات التشغيلية..... - 57 -
3-المؤشرات الأخرى..... - 58 -
المبحث الثاني-المخاطر التي تهدد الاستمرارية في البنوك..... - 60 -
أولاً-المخاطر المالية..... - 60 -
ثانياً-المخاطر غير المالية..... - 63 -
المبحث الثالث-نماذج التنبؤ باستمرارية البنوك..... - 66 -
أولاً-نموذج CAMELS..... - 67 -
ثانياً-نموذج Bank-O-Meter..... - 76 -

ثالثاً–نموذج Altman– Z–Score ..... – 78 –

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة ..... – 83 –

المبحث الأول– مجتمع وعينة الدراسة ..... – 84 –

أولاً–مجتمع وعينة الدراسة..... – 84 –

ثانياً–مصادر الحصول على البيانات ..... – 85 –

ثالثاً–قياس متغيرات الدراسة..... – 85 –

رابعاً– دراسة العلاقة بين المتغيرات..... – 87 –

المبحث الثاني–الدراسة التحليلية لنسب هيكل رأس المال والاستمرارية ..... – 88 –

أولاً– تحليل هيكل رأس المال..... – 88 –

أ– نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) ..... – 88 –

ب–نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE)..... – 89 –

ثانياً–تحليل الاستمرارية..... – 90 –

أ– تحليل مؤشرات نموذج Bank–O–Meter..... – 90 –

ب–تحليل مؤشرات نموذج Altman Z–Score..... – 108 –

ثالثاً–تحليل الدراسة التطبيقية..... – 114 –

المبحث الثالث– التحليل الإحصائي ..... – 120 –

أولاً– اختبار التوزيع الطبيعي..... – 120 –

ثانياً– دراسة الارتباط بين المتغيرات واختبار الفرضيات..... – 121 –

الخاتمة..... – 124 –

التوصيات والمقترحات..... – 127 –

المراجع..... – 128 –

الملاحق..... – 142 –

فهرس الجداول

الجدول رقم (1); تقييم استمرارية عمل البنك بناءً على درجات تصنيف نموذج CAMELS ودلالاتها ..... – 75 –

الجدول رقم (2); النسب المعيارية لعناصر نموذج BANK–O–METER الصادرة عن صندوق النقد الدولي– 77 –

الجدول رقم (3); مقارنة بين نماذج التنبؤ باستمرارية البنوك..... – 81 –

الجدول رقم (4); عينة البنوك موضوع الدراسة .....– 84 –

الجدول رقم (5); نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل/ إجمالي الأصول (LTDTA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019..... – 89 –

الجدول رقم (6); نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل/إجمالي حقوق الملكية (LDTE) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019..... – 90 –

الجدول رقم (7); نسبة رأس المال/إجمالي الأصول (CA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019. – 91 –

الجدول رقم (8); نسبة إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول (EA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019 دون استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من حقوق الملكية..... – 93 –

الجدول رقم (9); نسبة إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول (EA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015– 2019 بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من حقوق الملكية والأصول..... – 94 –

الجدول رقم (10); نسبة كفاية رأس المال (CAR) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015– 2019 دون استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من الأموال الخاصة الأساسية..... – 95 –

الجدول رقم (11); نسبة كفاية رأس المال (CAR) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015– 2019 بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من الأموال الخاصة الأساسية..... – 97 –

الجدول رقم (12); نسبة القروض غير العاملة/إجمالي القروض (NPL) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019..... – 98 –

الجدول رقم (13); نسبة التكلفة/الدخل (CI) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019..... – 99 –

الجدول رقم (14); نسبة القروض/إجمالي الأصول (LA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019 – 100 –

الجدول رقم (15); تطبيق معادلة نموذج Bank–o–Meter على البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019 ..– 101 –

الجدول رقم (16); درجة الملاءة (S–score) لبنك قطر خلال الفترة 2015–2019..... – 104 –

الجدول رقم (17); درجة الملاءة المالية (S–Score) لبنك سورية والخليج خلال الفترة 2015–2019. – 106 –

الجدول رقم (18); درجة الملاءة المالية (S–Score) لبنك بيمو خلال الفترة 2015–2019..... – 108 –

الجدول رقم (19); نسبة صافي رأس المال العامل (WCTA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019 ....– 109 –

الجدول رقم (20); نسبة الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول (RETA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019 ..... – 111 –

الجدول رقم (21); نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول (EBITTA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019 بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من صافي الربح – 112 –

الجدول رقم (22); نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات (MVETL) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019..... – 113 –

الجدول رقم (23); تطبيق معادلة نموذج Altman على البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019.... – 114 –

الجدول رقم (24); الدراسة التحليلية للعلاقة بين المتغيرات..... – 116 –

الجدول رقم (25); نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة..... – 121 –

الجدول رقم (26); علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ..... - 123 -

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1: دلالة مصطلح CAMELS..... - 68 -

الملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل رأس المال وإمكانية التنبؤ بالاستمرارية وذلك للتحقق فيما إذا كان هيكل المديونية طويلة الأجل للبنوك يؤثر على استمرارية أعمالها. وتضمن القسم النظري للدراسة عرض مفهوم هيكل رأس المال وخصائصه ونظرياته، بالإضافة إلى عرض مفهوم الاستمرارية في البنوك ومؤشراتها والنماذج التي هدفت إلى التبنؤ باستمرارية البنوك. وطُبّقت الدراسة على عينة من القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية شملت البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2015-2019.وتم قياس المتغير المستقل المتمثل بهيكل رأس المال بكل من نسبتي إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA)، وإجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE)، فيما تم قياس المتغير التابع المتمثل بالاستمرارية بكل من نموذجي التنبؤ Bank-O-Meter و Altman-Z-Score. وتم إجراء دراسة تحليلية وإحصائية لتحديد العلاقة بين نسب المديونية طويلة الأجل (LTDTA)، (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذجي Bank-O-Meter و Altman-Z-Score ، وتم اختبار فرضيات الدراسة إحصائياً باستخدام تحليل الارتباط وذلك لتحديد درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتم هذا الاختبار باستخدام برنامج Eveiws الإحصائي.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسب المديونية طويلة الأجل (LTDTA)، (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذجي Bank-O-Meter و Altman-Z-Score.

كما أوصت الدراسة بأهمية نموذج Bank-O-Meter للتنبؤ باستمرارية البنوك كونه يأخذ بالاعتبار عوامل الصناعة المصرفية مثل كفاية رأس المال، والقروض المتعثرة.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، الديون طويلة الأجل، الاستمرارية، Bank-O-Meter، Altman-Z-Score

الإطار العام للدراسة

أولاً-مقدمة الدراسة

يرتبط قرار التمويل في البنك بعدة عوامل أهمها اختيار هيكل رأس المال الأمثل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى وتعظيم القيمة السوقية للمنشأة.[1] وكما هو معروف هناك مصدران أساسيان للتمويل هما: التمويل الداخلي ويتكون من (الأسهم العادية، والأسهم الممتازة، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات)، والتمويل الخارجي (السندات، والقروض، والودائع).[2]

وهنا لا بدّ من التفريق بين مفهومين لبنية التمويل في البنك هما: هيكل التمويل (Financial Structure) الذي يتعلق بكافة مصادر التمويل، أي إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية. أما المفهوم الثاني فهو هيكل رأس المال (Capital Structure)، ويتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل فقط كالديون طويلة الأجل وحقوق الملكية، أما الالتزامات قصيرة الأجل فهي لا تسهم في تكوين هيكل رأس المال.[3]

ويهتم المقرضون والمستثمرون والمديرون في البنك بدراسة العناصر المكونة لهيكل رأس المال لمعرفة مقدار الديون طويلة الأجل التي أسهمت في تركيب هذا الهيكل وأيضاً لتقييم الوضع المالي للبنك ومدى قدرته على خدمة الديون. لأن زيادة الديون قد تولد تكاليف مرهقة للبنك خاصةً عندما يعجز البنك عن توليد أرباح تدعم تغطية الفوائد المستحقة على السندات

[1] Asaolu, A. A.(2021).p29

[2] Opoku-Asante, K.(2021).p36

[3] نقار،عثمان، و شيخ السوق، ريما، وخلف، أسمهان.(2020).ص249

والقروض التي استخدمها في تمويل عملياته وهنا يكون البنك أمام ظروف تعيق استمراريته ويواجه احتمالية إفلاس كبيرة.[4]

وبالتالي إن وجود مثل هذه الظروف قد يشكل ضغوطاً على البنك ويهدد استمرايته.وقد أشار معيار التدقيق الدولي رقم 570 (تقييم الاستمرارية) إلى مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن أن تؤثر سلباً على استمرارية المنشآت، ومن ضمن هذه المؤشرات وجود قروض طويلة الأجل يقترب استحقاقها بدون احتمال لتجديدها أو سدادها، الاعتماد الزائد على القروض قصيرة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، تدفقات نقدية سالبة، نسب مالية عكسية، خسائر تشغيل كبيرة، عدم توزيع أرباح لفترات طويلة.[5]

وعليه تتمثل المؤشرات المالية التي تدعم الاستمرارية في إمكانية تجديد القروض طويلة الأجل أو القدرة على سدادها، الاعتماد المتوازن على القروض قصيرة الأجل، تدفقات نقدية موجبة، نسب مالية معيارية (غير عكسية)، عدم وجود خسائر تشغيل كبيرة، القدرة على توزيعات الأرباح.

وقد ألزم المعيار المحاسبي الدولي IAS1 (عرض القوائم المالية) إدارة البنك بدراسة الظروف المالية التي قد تهدد استمرارية البنك وتقديم تقرير حولها وبالتالي إعداد التقارير المالية على أساس استمرارية البنك ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية البنك أو التوقف عن المتاجرة أو لا يوجد بديل حقيقي سوى القيام بذلك.[6]

---

[4] Yohannes, R.(2021).p4

[5] Standard on Auditing (SA) 570.Going Concern

[6] International accounting standards 1(IAS1).presentation of Financial Statement

لـذلك تناولـت الدراسـة دراسـة العلاقـة بـين هيكـل رأس المـال واسـتمرارية المنشـأة (دراسـة تحليليـة علـى البنـوك االتقليديـة المدرجـة فـي سـوق دمشـق لـلأوراق الماليـة) للفتـرة مـن عـام 2015 حتـى عام 2019.

ثانياً-مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن خلل العلاقة بين عناصر هيكل رأس المال يؤدي إلى مخاطر عدم الاستمرارية، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

1- هل هناك علاقة بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019؟

2- هل هناك علاقة بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019؟

3- هل هناك علاقة بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Altman في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019؟

4- هل هناك علاقة بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج ALTMAN في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019؟

ثالثاً-الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي بحثت في هيكل رأس المال، كما تعددت الدراسات التي تناولت استمرارية المنشأة.

ويعرض الباحث تلك الدراسات بحسب ترتيبها الزمني من الأحدث للأقدم على الشكل الآتي:

- **دراسات باللغة العربية:**

1- دراسة القرشي، 2021، التنبؤ بالفشل المالي في البنوك اليمنية باستخدام نموذج شيرورد Sherrord:[7]

هدفت الدراسة إلى استخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بالفشل المالي بالتطبيق على عينة من البنوك اليمنية والتي شملت كل البنوك الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه يمكن استخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بالفشل المالي في البنوك اليمنية، فقد تبين أن كلاً من بنك التسليف التعاوني والزراعي والبنك الأهلي اليمني معرضٌ لمخاطر الفشل المالي، في حين اتضح بأن البنك اليمني للإنشاء والتعمير يصعب فيه التنبؤ بمخاطر الفشل المالي، كما تتوافق قيمة (z) للتنبؤ بالفشل المالي مع نتائج التحليل للمؤشرات ونسب السيولة والربحية للبنوك عينة الدراسة.

2- دراسة عبد العزيز، 2021، معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (COVID-19):[8]

هدفت الدراسة إلى تحديد معوقات الإفصاح المحاسبي الداخلية والخارجية عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، وتم تصميم استبيان وتطبيقه بالاستعانة بمجموعة من أهم مستخدمي القوائم المالية (مستثمر، مقرض، مساهم) وبلغ عددهم (104) فرداً وذلك خلال العام 2020 في المملكة العربية السعودية، وتم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى موافقة مستخدمي القوائم المالية حول معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية الداخلية المتعلقة بفكر وقدرات إدارة المنشأة وسياستها.

---

[7] القرشي،عبدالله.(2021).ص42

[8] عبد العزيز،غريب.(2021).ص201

3- دراسة ياره، وكوين، 2020، تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي-دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الأمريكية:[9]

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي لعينة من الشركات الأمريكية، وكانت عينة الدراسة مكونة من (10) شركات خلال الفترة الزمنية 2009 إلى 2018، وتم استخدام معامل الارتباط (r) ومعامل التحديد (R^2) لاختبار فرضيات الدراسة، وتم قياس هيكل رأس المال بمجموعة من النسب المالية تمثلت بنسبة القروض إلى الأصول، ونسبة القروض إلى حقوق الملكية، ونسبة القروض إلى القروض وحقوق الملكية، بينما تم قياس الأداء المالي بنسبة العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، ونسبة ربحية السهم. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشرات هيكل رأس المال والعائد على الأصول (ROA)، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي لهيكل رأس المال في العائد على الأصول، بينما لم توجد أي علاقة أو تأثير معنوي لهيكل رأس المال في مؤشرات الأداء الأخرى معبراً عنها بالعائد على حقوق الملكية وربحية السهم.

4- دراسة كلش، 2019، أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في تركيا: دراسة مقارنة:[10]

هدفت الدراسة إلى مقارنة هيكل رأس المال لدى البنوك التقليدية والإسلامية في تركيا، بالإضافة إلى دراسة أثر نسبة المديونية على أداء تلك المصارف، وكانت عينة الدراسة مكونة من (16) بنكاً منها (5) بنوك إسلامية و (11) بنكاً تقليدياً خلال الفترة 2008 إلى 2017، وتم الاعتماد على نماذج المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحديد أثر نسبة المديونية على الأداء، وتم قياس هيكل رأس المال بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول بينما تم قياس أداء البنوك بكل من نسبتي العائد على الأصول (ROA)، والعائد على

[9] ياره، سمير ، وكوين،عبد الكاظم.(2020).ص136

[10] كلش،اسماعيل.(2019).ص94

حقوق الملكية (ROE). وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة المديونية تؤثر بشكل سلبي على أداء البنوك التقليدية، بينما تؤثر نسبة المديونية بشكل إيجابي ومعنوي على أداء البنوك الإسلامية.

5- **دراسة الباز، 2018، إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأسواق الصاعدة: أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007-2016:**[11]

هدفت الدراسة إلى استكشاف مستوى هيكل رأس المال في البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري من جانب، ومستوى ومحددات الربحية لهذه البنوك من جانب آخر. وكانت عينة الدراسة مكونة من ثمانية بنوك تجارية خلال الفترة من 2007 إلى 2016، وتم اعتماد نموذج التأثير الثابت في تحليل البيانات الاحصائية، وتم قياس هيكل رأس المال بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع، ونسبة الالتزامات إلى الأصول، فيما تم قياس محددات الربحية بكل من نسبة العائد على الأصول (ROA)، ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسبة العائد على حقوق الملكية وودائع العملاء (ROED)، وربحية السهم (EPS). وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل رأس المال بجميع مقاييسه يرتبط بعلاقة عكسية مع الربحية من ناحية مقياسي ROE/ROA، وبعلاقة طردية من ناحية مقياس ROED. بينما كانت العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية هي علاقة متباينة من ناحية مقياس EPS.

6- **دراسة الحموي، 2016، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة**[12]

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ملاءمة مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية، وذلك بدراسة تطور أداء أهم مؤشرات الأداء المالي والسوقي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، لتبيان ما إذا كانت هذه المصارف تتمتع بالاستقرار المالي من عدمه.وكانت عينة الدراسة مكونة من المصارف السورية الخاصة التقليدية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية،

[11] الباز، ماجد مصطفى.(2018).ص81

[12] الحموي، نرمين.ص1

والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً.وتم بناء نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي المصرفي باستخدام سلسلة زمنية مقطعية لمتغيرات الأداء المالي والسوقي وتحليلها بوساطة تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية. وتم قياس العوامل المؤثرة في إمكانية حدوث الفشل المالي (المتغير المستقل) بمجموعة مؤشرات وهي:(كفاية رأس المال، ونسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية لسهم المصرف، والسيولة، وجودة محفظة القروض، ومعدل تغطية القروض غير المنتجة، والربحية، ونسبة توظيف الودائع)، فيما تم قياس المتغير التابع بنموذج (Texas).وخلصت الدراسة إلى ملاءمة مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2015 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2015.

- **دراسات باللغة الأجنبية:**

1- **دراسة Asante، 2021، العلاقة بين ممارسات هيكل رأس المال والضائقة المالية في غرب إفريقيا (The Relationship between Capital Structure Practices and Financial Distress in West Africa):**[13]

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين ممارسة هيكل رأس المال والضائقة المالية في منشآت غرب أفريقيا وتكونت عينة الدراسة من(85) منشأة، وتم استخدام كل من تحليل الانحدار والارتباط لاختبار فرضيات الدراسة، وتم قياس ممارسات هيكل رأس المال من خلال نموذج رياضي يتكون من (الرافعة المالية، وحجم المنشأة ، والربحية، وفرص النمو، ونسبة توزيع الأرباح)، بينما تم قياس الضائقة المالية بنموذج Altman's Z. وتوصلت الدراسة إلى أن المنشآت في غرب أفريقيا تتبع نظرية الالتقاط في اختيار مصادر تمويلها، وأن الزيادة في الرافعة المالية والأصول الملموسة يؤدي إلى زيادة الضائقة المالية وتدهور الوضع المالي للمنشأة.

[13] Opoku-Asante, K.(2021).p1

2- **دراسة Sarker&Islam، 2021، قضايا حول هيكل رأسمال البنك وربحيته: سياق دولة نامية (Issues on Bank's Capital Structure and Profitability: A Developing Country Context):**[14]

هدفت الدراسة إلى بيان أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك في الدول النامية، وتكونت عينة الدراسة من (28) بنكاً تجارياً خلال الفترة الزمنية 2009 إلى 2016 بالاعتماد على سلاسل زمنية-مقطعية (Panel data)، وتم قياس هيكل رأس المال بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، بينما تم قياس الربحية بمعدل العائد على الأصول (ROA). وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل رأسمال البنك يرتبط بعلاقة سلبية بالربحية والعكس صحيح.

3- **دراسة khan & Bashir& Saiful islam، 2020، محددات هيكل رأسمال البنوك: دليل من المملكة العربية السعودية**

(Determinants of Capital Structure of Banks: Evidence from Kingdom of Saudi Arabia):[15]

هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل التي تؤثر على هيكل رأسمال البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، وكانت عينة الدراسة مكونة من (11) بنكاً تجارياً وطنياً مدرجاً في سوق الأوراق المالية السعودي، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لاختبار البيانات، وتم قياس هيكل رأس المال بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، وتم اعتماد خمسة عوامل كمحددات لهيكل رأس المال وهي: (الربحية: مقاسة بنسبة الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول)، (تقلبات الأرباح: مقاسة بنسبة معدل نمو الأرباح خلال السنوات)، (ملموسية الأصول: مقاسة بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول)، (النمو: مقاس بنسبة سعر السوق للسهم الواحد إلى القيمة الدفترية للسهم الواحد)، (حجم البنك

[14] Sarker, N., & Islam, R.(2021).P86

[15] Khan, S., Bashir, U., & Islam, M. S.(2020).P2

مقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول).وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات الأرباح والنمو وحجم البنك ترتبط بعلاقة إيجابية وهامة مع الرافعة المالية، بينما ترتبط الربحية وملموسية الأصول بعلاقة سلبية مع الرافعة المالية.

4- دراسة Sarwar & Muhamaad & Zaman& Rehman، 2020، لغز هيكل رأس المال: دليل تجريبي من باكستان

(The conundrum of bank capital structure: Empirical evidence from Pakistan):[16]

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل التي تشرح لغز هيكل رأس المال في القطاع المصرفي، وتكونت عينة الدراسة من (28) بنكاً في الباكستان منها (24) بنكاً تقليدياً و (4) بنوك إسلامية، وتم تحليل البيانات من خلال تطبيق (OLS) المجمعة والتأثير الثابت ومقدر (GMM)، وتم استخدام نسبة كفاية رأس المال (CAR) كبديل لهيكل رأسمال البنك، فيما تم اعتماد العوامل التي تؤثر على هيكل رأس المال في ثلاثة مجموعات وهي: (1) مؤشرات الأداء المالي للبنك (متمثلة بجودة الإدارة، والتكلفة البديلة لرأس المال)، (2) المخاطر المصرفية (متمثلة بمخاطر الائتمان، ومخاطر التخلف عن السداد)، (3) مستوى الصناعة (متمثلة بمتوسط نسبة CAR للبنوك، والمنافسة المصرفية). وتوصلت الدراسة إلى أنه باستخدام مؤشرات الأداء المالي فإن التكلفة البديلة لرأس المال هي محدد مهم لهيكل رأس المال بينما جودة الإدارة هي محدد غير مهم لهيكل رأس المال. وبالمثل فإن المخاطر المصرفية المتمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر التخلف عن السداد تعد ذات دلالة إحصائية في شرح هيكل رأس المال. أما بالنسبة للمتغيرات الخاصة بمستوى الصناعة فيتنبأ كل من متوسط نسبة CAR للبنوك والقدرة التنافسية للسوق بشكل كبير بهيكل رأس المال.

[16] Sarwar, B., Muhammad, N., Uz Zaman, N., & Rehman, Z. U.(2020).P1

5- دراسة **Layyinaturrobaniyah & Komara & Widyastuti ، 2019، هيكل رأس المال وأداء البنك**

(CAPITAL STRUCTURE AND BANK PERFORMANCE):[17]

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير مزيج هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية في إندونيسيا، وشملت الدراسة البنوك المدرجة في سوق البورصة الإندونيسية خلال الفترة 2009 إلى 2017، وذلك باستخدام تحليل الانحدار لتحليل البيانات، وتم قياس هيكل رأس المال بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ونسبة الودائع إلى الأصول، بينما تم قياس ربحية البنك بكل من نسبتي العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE). وتوصلت الدراسة إلى أن للقروض قصيرة الأجل تأثيراً إيجابياً على ربحية البنوك من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE) بما يشير إلى أن الودائع تعد أرخص مصدر للتمويل، كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام الديون طويلة الأجل واستخدام حقوق الملكية ليس لهما تأثير كبير على قيمة البنك.

6- دراسة **Permata & Purwanto، 2018، تحليل Camels, Z-score, Bankometer في تقييم سلامة البنوك المدرجة في سوق البورصة الإندونيسية (IDX) من 2012-2015**

(Analysis of CAMEL, Z-score, and bankometer in assessment soundness of banking listed on the Indonesia stock exchange (IDX) from 2012-2015):[18]

هدفت الدراسة إلى إيجاد الفروق والأدوات التحليلية المناسبة التي يمكن استخدامها في تحليل سلامة البنوك، وتكونت عينة الدراسة من (23) بنكاً من البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية الإندونيسي خلال الفترة 2012-2015، وتم قياس سلامة البنوك بواسطة ثلاثة نماذج تنبؤ وهي:

---

[17] Widyastuti, A., Komara, R., & Layyinaturrobaniyah, L.(2019).P136

[18] PERMATA, M., & PURWANTO, E.(2018).P1311

(Camel, Altman-Z-Score, Bank-O-Meter)

توصلت الدراسة إلى أن نتائج نموذج Camel أظهرت تنوعاً في سلامة البنوك، بينما أظهرت نتائج نموذج Z-score بأنه لا يوجد بنك بحالة جيدة ضمن العينة وأن هناك بنوك ضمن المنطقة الرمادية وبنوك أخرى لديها احتمالية قوية للإفلاس، بينما أشارت نتائج نموذج Bank-O-Meter إلى أن جميع البنوك سليمة من الناحية المالية، كما أظهرت الدراسة أن نموذج Camel هو أفضل نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بسلامة الوضع المالي للبنوك وأن كلاً من نموذجي Bank-O-Meter و Altman-Z-Score من النماذج التي يمكن استخدامها لاستكمال نتائج تحليل Camel ولا يمكن استخدام أي من النموذجين ليحل محل نموذج Camel.

رابعاً-ما يميز الدراسة الحالية

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت هيكل رأس المال من حيث أثره على الربحية والأداء وتكلفة رأس المال، والدراسات التي تناولت الاستمرارية ودور الإدارة و المدقق الخارجي في تقييمها والتقرير عنها، إلا أن ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت العلاقة بين هيكل رأس المال واستمرارية البنوك في بيئة الأعمال السورية، إضافةً إلى اعتمادها على نموذجي Bank-O-Meter، و Altman Z-Score في قياس الاستمرارية، في حين أن الدراسات السابقة لم تدرس الاستمرارية بالاعتماد على نموذجي Bank-o-Meter و نموذج Altman Z-Score.

خامساً-أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تناولت العلاقة بين هيكل رأس المال واستمرارية البنوك في بيئة الأعمال السورية، وذلك لتحديد الوضع الأمثل لهيكل رأس المال، وبيان أثره على المركز المالي ومخاطر عدم الاستمرارية وذلك بالاعتماد على نموذجي Bank-O-Meter و Altman-Z-Score في قياس الاستمرارية.

سادساً-أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين هيكل رأس المال واستمرارية المنشأة وذلك من خلال دراسة تحليلية على البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019، حيث تم دراسة مكونات هيكل رأس المال والنسب المالية الخاصة بقياس تلك المكونات، ودراسة المؤشرات المالية التي تدعم استمرارية البنك وقياسها باستخدام نموذجي Bank-o-Meter، و Altman Z-Score.

سابعاً- أنموذج الدراسة

المتغير المستقل: هيكل رأس المال
نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول
نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

العلاقة

المتغير التابع: الاستمرارية
نسبة رأس المال إلى الأصول
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول
نسبة كفاية رأس المال
نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض
نسبة التكلفة إلى الدخل
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول
نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول
نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول
نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات

ثامناً-فرضيات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وضع الباحث الفرضيات الآتية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Altman في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Altman في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

تاسعاً-منهج الدراسة وخطواته

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء دراسة توصيفية للمتغيرات والتعبير عنها كماً وكيفاً، ومن ثم تم الاعتماد على التحليل للوصول إلى النتائج، وانطلاقاً من ذلك تمثل منهج الدراسة بالخطوات الآتية:

1. جمع المادة العلمية من الأدبيات ذات الصلة بما فيها الأبحاث والكتب والمراجع الأخرى ووضع الإطار النظري للدراسة

2. تحليل متغيرات الدراسة وطرق قياسها
3. تطبيق النسب المالية لقياس المتغير المستقل (هيكل رأس المال) والمتمثلة بنسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية
4. تطبيق نموذجي Bank-O-Meter و Altman-Z-Score لقياس المتغير التابع (الاستمرارية) وذلك بعد جمع البيانات اللازمة الممثلة لعناصر النموذجين
5. إجراء دراسة تحليلية للمتغيرات
6. قياس العلاقة بين المتغيرين بالاعتماد على تحليل الارتباط.
7. اختبار فرضيات الدراسة
8. وضع النتائج والمقترحات والتوصيات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لهيكل رأس المال ومتطلباته ومحدداته

تمهيد

يعد هيكل رأس المال من المصطلحات التي تستأثر باهتمام الإدارة المالية في جميع المنشآت، وذلك لأن نجاح أي منشأة واستمرار عملها يعتمد بالمقام الأول على التوازن في مصادر أموالها من جهة، وتحقيق التوافق بين فترات استحقاق أصولها والتزاماتها من جهة أخرى. وهنا يجدر الذكر أن اختيار مزيج هيكل رأس المال من قبل المنشأة ليس بالأمر السهل لأن هناك ظروفاً مالية وتشغيلية لكل منشأة تشكل قيوداً ومحددات على اختيار هيكل رأسمالها، وأن الوصول لهيكل رأس المال الأمثل يتطلب دراسة تفصيلية لحاجة المنشأة من الأموال طويلة الأجل وقدرتها على تحمل أعباء الديون.

وعند الحديث عن قطاع البنوك يظهر مفهوم هيكل رأس المال بصورة أكثر وضوحاً وتنظيماً ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: طبيعية الصناعة المصرفية التي تعتمد بشكل كبير على الديون مقابل رأس المال، وخضوع هيكل رأسمال البنوك لمعايير دولية تتضمن نسباً معيارية لكل من الديون وحقوق الملكية بهدف المحافظة على سلامة الوضع المالي للبنوك.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على الشكل الآتي:

-المبحث الأول: ماهية هيكل رأس المال وخصائصه

-المبحث الثاني: متطلبات هيكل رأسمال البنوك حسب الهيئات المهنية

-المبحث الثالث: نظريات هيكل رأس المال الأمثل ومحدداته

المبحث الأول-ماهية هيكل رأس المال وخصائصه

أولاً-مفهوم هيكل رأس المال وتعريفه

يعد مفهوم هيكل رأس المال من القضايا الأكثر جدلاً في مجال الإدارة المالية، وقد اهتمت الأدبيات والأبحاث بدراسة هذا المفهوم نظراً لارتباطه بتعظيم القيمة السوقية للمنشأة وتعظيم ثروة المساهمين.[19] ويتكون هيكل رأس المال من مزيج من العناصر التي تُشكل الأموال الدائمة في المنشأة مثل: أسهم حقوق الملكية، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات، والقروض، والسندات. وبالتالي يعكس هيكل رأس المال العلاقة بين الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية وتُمثل تلك العلاقة بنسبة رافعة هيكل رأس المال.[20]

ويمثل قرار هيكل رأس المال تحدياً كبيراً تواجهه إدارة المنشأة، فكونه يمثل مزيجاً من الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية فإنه يعكس المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المستثمر في المنشأة. ومن المعروف أن لكل مصدر تمويل تكلفة تختلف عن بقية المصادر، ولذلك فإن أي قرار تتخذه إدارة المنشأة عند الاختيار بين مصادر التمويل المتاحة لا بد أن يؤثر على تكلفة رأس المال.[21]

وتجدر الإشارة بأن استخدام الديون مع حقوق الملكية قد يقلل تكلفة رأس المال إلى حد ما، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة الدين عادةً أقل من تكلفة حقوق الملكية بسبب الوفورات الضريبية لفوائد الديون، بالإضافة إلى أن أسعار فائدة الديون بشكل عام أقل بكثير من العائد المتوقع على استثمار الأسهم.ومع ذلك فإن المبالغة في زيادة الديون ضمن هيكل رأسمال المنشأة قد يؤدي إلى زيادة المخاطر وبالتالي ارتفاع تكلفة رأس المال.[22]

---

[19] Opoku-Asante, K.(2021).previous Reference:p36

[20] Wu,Cuibing.(2019).P5

[21] Opoku-Asante, K.(2021). previous Reference:p37

[22] Yapa Abeywardhana, D.(2017).P133

ويعتمد قرار اختيار هيكل رأس المال في المنشأة على العديد من العوامل المنبثقة عن خصاص كل من الديون وحقوق الملكية والمفاضلة بينهما على النحو الآتي:

– إذا كان الاتجاه العام للمنشأة الاعتماد على المزيد من رأسمال الديون مقارنةً برأسمال الأسهم فإن ذلك قد يعّرض المنشأة إلى مخاطر فقدان الاستقلالية، بالإضافة إلى مخاطر التأخر عن سداد أقساط الديون وفوائدها، وخاصةً عندما تواجه المنشأة ظروفاً معينة تؤدي إلى انخفاض التدفق النقدي من عملياتها، وبالتالي تزيد هذه المخاطر من احتمالية مواجهة المنشأة لضائقة مالية قد تؤدي إلى الإفلاس.[23]ومن الجدير بالذكر أنه قد لا يكون خيار التمويل بواسطة الديون متاحاً بسهولة للمنشأة وذلك لأن قدرة المنشأة على استخدام الديون كمصدر تمويل يتوقف على عدة اعتبارات منها: الوضع الاقتصادي وحالة السوق المالية، وحجم وسمعة المنشأة والضمانات المقدمة من قبلها، ونسبة المديونية العامة للمنشأة، وغيرها من العوامل التي تحكم طبيعة عمل المنشأة. [24]

– أما إذا كان الاتجاه العام للمنشأة هو الاعتماد على رأسمال الأسهم وتقييد استخدام رأسمال الديون بشكل كبير فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار لدى أصحاب رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تشجعهم على الدخول في الاستثمار. بالإضافة إلى أن إصدار الأسهم بكثافة سيؤدي إلى توسيع قاعدة المساهمين الحاليين والتأثير على القوة التصويتية للسهم وبالتالي ارتفاع مخاطر فقدان السيطرة على قرارات المنشأة في المستقبل.[25]

وفي ضوء ما سبق نجد أن مفهوم هيكل رأس المال يمثل لغزاً في التمويل وإن أي مصدر تمويل متاح للمنشأة قد يحمل في طياته مخاطر محتملة تؤثر سلباً على أداء المنشأة، لذلك يتعين على إدارة المنشأة دراسة بدائل التمويل المتاحة وتحديد تكلفتها والعائد عليها والموازنة بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية

---

[23] الربيعي،حاكم،و العطوي،مهند.(2017).ص9

[24] فلوح،صافي،واسماعيل،اسماعيل، ومرعي،عبد الرحمن،و حمزة، محي الدين.(2012).ص251

[25] Gornal will, Ilya,A. Strebulaev.(2018).p–p:3–6

بما يضمن تعظيم القيمة السوقية للمنشأة، وتخفيض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى وهذا ما يعرف بتحقيق الهيكل الأمثل لرأس المال.

ويعرّف Ritter هيكل رأس المال بأنه التمويل المقترض طويل الأجل مضافاً إليه التمويل الممتلك بجزأيه رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة.[26]

أما pandey فقد عرف هيكل رأس المال بأنه مزيج من مصادر الأموال طويلة الأجل مثل سندات الدين والديون طويلة الأجل ورأسمال الأسهم الممتازة ورأسمال الأسهم العادية بما في ذلك الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.[27]

ويرى Fazzi & Peterson أن هيكل رأس المال هو الجمع بين الدين والملكية من أجل تمويل عمليات المنشأة.[28]

ويعرف Myers هيكل رأس المال بأنه مزيج الأوراق المالية ومصادر التمويل التي تستخدمها المنشآت لتمويل استثماراتها.[29]

وأشار Harris إلى أن هيكل رأس المال عبارة عن مزيج من الالتزامات المالية على المنشأة ويكون هذا الالتزام تجاه فئتين رئيسيتين هما حملة الأسهم وحملة الديون.[30]

كما عرف Brigham هيكل رأس المال بأنه مزيج من الديون وحقوق الملكية المستخدم في تمويل عمليات المنشأة.[31]

---

[26] هاشم، صبيحة.(2015).ص66

[27] Pandey, I.M.(2010).

[28] Fabozzi, F. J., & Peterson, P. P.(2003).p583

[29] Myers, S. C.(2003).p217

[30] Harris, M., & Raviv, A.(1991).p 297-355

[31] Ehrhardt, M. C., & Brigham, E. F.(2011).p328

وبالتالي نجد أن الباحثين قد اتفقوا على ماهيّة هيكل رأس المال ومكوناته ووظيفته الرئيسية التي تتمثل بتمويل أصول وعمليات المنشأة بواسطة مزيج ديون وحقوق ملكية يضمن تعظيم ثروة المساهمين.

ثانياً-خصوصية هيكل رأس المال في القطاع المصرفي

يختلف هيكل رأسمال البنوك اختلافاً جوهرياً عن هيكل رأسمال المنشآت غير المالية من جانب أنه يشمل الودائع، وهي مصدر تمويل غير متاح بشكل عام للمنشآت الأخرى، ولذلك عند الحديث عن هيكل رأسمال البنوك فلا بد من تحليل إجمالي التزامات البنوك إلى التزامات الودائع وغير الودائع، وبالتالي يمكن النظر إلى التزامات غير الودائع على أنها وثيقة الصلة بالديون طويلة الأجل للمنشآت غير المالية.[32]

إن البنوك بطبيعتها شركات لكنها تعمل في صناعة شديدة التنظيم، ففي الوقت الذي تختار فيه المنشآت التجارية والصناعية هيكل رأسمالها بما يتلاءم مع متطلباتها التشغيلية وظروفها المالية نجد أن الأمر مختلف بشكل جوهري في المنشآت المصرفية، حيث تخضع البنوك في الواقع لأنظمة صارمة تنظم عملياتها وتراقب أداءها، ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل المصرفي الذي يتمثل في الحصول على الأموال من ودائع العملاء والقروض ورأسمال الأسهم من جهة، وإعادة استخدام هذه الأموال في منح القروض والتسهيلات الائتمانية لعملاء آخرين من جهة أخرى، إلا أن حجم الاعتماد على رأس المال كمصدر تمويل للاستثمارات يختلف بشكل جوهري ما بين البنوك والمنشآت غير المالية. ففي الوقت الذي يشكل فيه رأس المال المَصدر الأول والأكبر في هيكل رأسمال المنشآت غير المصرفية يلاحظ أنه لا يشكل لدى البنك إلا نسبة قليلة من إجمالي مصادر الأموال، حيث تشكل الودائع الجزء الأعظم من مصادر الأموال في البنك بما يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين.[33]وهذا ما أشارت إليه الدراسات التحليلية للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1934-2014 حيث بلغت نسبة الديون ضمن الهيكل المالي للبنوك 87%-

[32] Gropp, R., & Heider, F.(2010).p603

[33] الباز، ماجد مصطفى. (2018).مرجع سبق ذكره: ص88

95%،[34] في حين بلغت نسبة الديون للفترة ذاتها في المنشآت غير المصرفية 20%-30% من هيكلها المالي[35]. أيضاً أشارت الدراسات التحليلية في البنوك السويدية للفترة 1999-2010 بنسب عالية من الرافعة المالية في هيكل التمويل حيث بلغت نسبة حقوق الملكية إلى الأصول 4% وهذا يعني أن قرضاً بنكياً مكوناً من 100 وحدة نقدية تم تمويله بالمتوسط من خلال 96 وحدة دين و 4 وحدات من حقوق الملكية، مما يعني أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية تساوي 2400%، وفي مقارنة ما بين البنوك السويدية والمنشآت السويدية الأخرى لنفس العام أظهرت النتائج أن نسبة الرفع المالي في هيكل رأسمال البنوك تزيد ستة عشر ضعفاً عن نسبة الرفع المالي في المنشآت الأخرى.[36]

كما أظهرت القوائم المالية للبنوك التقليدية في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2015-2019) نسب مديونية عالية في هيكل تمويلها، حيث بلغ متوسط نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول خلال تلك الفترة (77%)، وذلك بما يشير إلى الاعتماد الكبير لتلك البنوك على مصادر الأموال الخارجية في تمويل عملياتها.[37]

وتفسر نسب المديونية العالية للبنوك بأن دور الوساطة الذي يلعبه البنك ما بين المودعين والمقترضين يسمح له بتمويل أنشطته بمستوى عالٍ من الديون مقابل حقوق الملكية، وهنا يمكن استعراض مقولة للاقتصادي الشهير ريكاردو: إن الوظيفة المميزة للبنك تبدأ بمجرد أن يستخدم أموال الآخرين، فطالما أنه يستخدم ماله الخاص فهو مجرد رأسمالي[38].

وتعود مبالغة البنوك في استخدام الديون مقابل حقوق الملكية إلى عدة وجهات نظر وهي:

---

[34] Dzhamalova, V.(2015).p5

[35] Gornal will.(2018).previous reference:p2

[36] Juks, R. (2010).p23

[37] القوائم المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2015-2019)

[38] Torfason, Á. B.(2014).p56

1. من وجهة نظر الاقتصاد يؤدي البنك دوراً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توظيف الأموال غير الفعالة في الدورة الاقتصادية عن طريق إعادة إقراضها للمنشآت التي تحتاجها بهدف توسيع استثماراتها.[39]
2. من وجهة نظر إدارة البنك يراهن البنك على أن الفوائد المدفوعة على رأس المال المقترض ستكون أقل من العائد الناتج، وبالتالي إذا تم توظيف الرافعة المالية لهيكل رأس المال بنجاح فإن البنك سيحقق أرباحاً تتمثل بالفرق بين التكلفة والعائد.[40]
3. من وجهة نظر حاملي الديون فإن الضمانات الحكومية لالتزامات البنوك لها تأثير إيجابي على الرافعة المالية للبنوك فكثير من الحكومات اختارت إعادة إقراض البنوك المتعثرة وضمان ودائعها أو حتى شراء حصة من أسهمها من أجل المحافظة على استمرارية عملها.[41]
4. من وجهة نظر مستخدمي البيانات فعادةً ما تستثمر البنوك مصادر أموالها في أصول يصعب فهمها من قبل الأطراف الخارجية، ويكون لديها فرص كبيرة لاستبدال تلك الأصول وتكون المعلومات المتعلقة بهذا النوع من الاستثمارات باهظة الثمن ويصعب الحصول عليها و تقييمها وسيؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة إصدار حقوق الملكية مما يجعل البنوك تفضل الديون على الأسهم.[42]

وينطوي قرار اختيار هيكل رأسمال البنوك على الكثير من الآراء المتفاوتة ما بين الاقتصاديين والأكاديميين حول فاعلية الديون، فالبعض يقول إن المبالغة في الرفع المالي يعرّض البنك إلى مخاطر عالية قد تؤدي إلى تآكل رأسماله ولا بد من تقييد رافعة هيكل رأس المال وزيادة رأسمال الأسهم بما يضمن حماية أموال المودعين باعتبار أن الأسهم العادية تشكل الحاجز الأكبر والملاذ الآمن للمقرضين والمودعين، وأنه كلما زاد مقدار رأسمال الأسهم في هيكل رأسمال البنك زادت المسافة بينه وبين الفشل الاقتصادي.[43]وكان البعض

---

[39] Swandewi, N. K. M., & Purnawati, N. K.(2021).p651

[40] Tulder,Ralph.(2018).P12

[41] Citterio, A.(2020).p3-4

[42] Widyastuti, A., Komara, R., & Layyinaturrobaniyah, L.(2019).Previous reference:p137

[43] Gale, D., & Gottardi, P.(2020).p2-5

الآخر مؤيداً لزيادة الرفع المالي انطلاقاً من مبدأ أن الوظيفة الرئيسية للبنك هي العمل على توفير السيولة وأن هناك علاقة إيجابية ما بين السيولة والرفع المالي أي عندما يختار البنك مستوى عالياً من الرفع المالي فسيتم إعادة استخدام تلك الأموال في الاستثمارات والإقراض، وهذا ما يوفر السيولة للنظام الاقتصادي بأكمله وبالتالي تعد الرافعة المالية جزءاً طبيعياً من الأعمال المصرفية وإن الحد منها سيحول دون القدرة على منح الائتمان ويعيق النمو الاقتصادي.[44]

وعلى الرغم من الآراء التي شجعت على المبالغة في الرفع المالي في البنوك إلا أن المخاطر التي ارتبطت بالرفع المالي سببت أزمات كبيرة للقطاع المصرفي كان أهمها الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي اعتبرت أسوأ أزمة واجهت الصناعة المصرفية في جميع أنحاء العالم، حيث أظهرت الأدلة أن السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية هو الرافعة المالية المفرطة للبنوك وأن أكثر البنوك التي واجهت الفشل هي التي كان لديها نسب كبيرة من الديون في الفترة التي سبقت الأزمة، في حين أن البنوك التي كانت تمتلك نسب رأسمال كبيرة كانت تتمتع بأداء أفضل وكانت أكثر عرضةً للنجاة من الأزمة.[45]

ويفسر ذلك بالتقلبات الدورية المرافقة للرفع المالي والتي تتمثل بجني العوائد الكبيرة في الأوقات الجيدة والتسبب في انهيار المركز المالي للبنوك في أوقات الأزمات. ففي حالات الركود تتفوق مخاطر الرفع المالي على فوائده ويضع الاقتصاد بوضع أسوأ مما يمكن أن يكون عليه الحال فيما لو تم الاستغناء عن الرفع المالي.

وفي ضوء ما سبق يمكن استخلاص خصائص هيكل رأس المال في القطاع المصرفي:

1. يعكس هيكل رأسمال البنوك طبيعة الصناعة المصرفية القائمة بشكل رئيسي على تمويل استثماراتها بواسطة مستويات عالية من الديون مقابل حقوق الملكية.

---

[44] Sorokina, N. Y., Thornton Jr, J. H., & Patel, A.(2017).p46

[45] El chaarani Hani., & Elabiad, Z.(2019).P2

2. يأخذ هيكل رأسمال البنوك موضع اهتمام دولي وذلك لارتباط سلامة الاقتصاد بسلامة القطاع المصرفي، ولذلك يتم اختيار هيكل رأسمال البنك وفقاً لمعايير المنظمات المهنية العالمية والبنوك المركزية للدول التي يعمل بها.
3. يصور هيكل رأسمال البنوك هشاشة أو متانة النظام المالي للبنوك وقدرته على تحمل الصدمات وذلك في ضوء المخاطر المتجددة التي تواجه الصناعة المصرفية.
4. يؤدي هيكل رأسمال البنوك دوراً هاماً في التأثير على السيولة وإنشاء الائتمان في السوق، ويرجع ذلك إلى أنه عندما يكون الاتجاه العام للبنك أو ظروف البيئة التي يعمل بها تتطلب تقليص الرفع المالي فسيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك.
5. يقدم هيكل رأس المال صورة عن الوضع المالي للبنك وقدرته على الاقتراض بما يساهم بتخفيض مخاطر الملاءة المالية.

المبحث الثاني- متطلبات هيكل رأسمال البنوك حسب الهيئات المهنية

أولاً- متطلبات هيكل رأسمال البنوك حسب لجنة بازل المصرفية

تأسست لجنة بازل المصرفية تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل في سويسرا وذلك استجابةً للاضطرابات المالية التي تعرضت لها البنوك في سبعينات القرن الماضي والتي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مثل بنك فرانكلين (Franklin) الأمريكي، وبنك هرستات (Herstatt) الألماني بالإضافة لعدة مصارف من الدول الأخرى، حيث أنشأ محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة[46] في نهاية عام 1974 لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى "لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية" كان هدفها تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم وتبادل المعلومات حول التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المالية،

[46] فرنسا،ألمانيا،إيطاليا،السويد،بلجيكا،هولندا،اليابان،كندا،المملكة المتحدة،الولايات المتحدة

وذلك لتحديد المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي وتبادل الخبرات في كيفية التعامل مع تلك المخاطر وإدارتها، كما هدفت اللجنة إلى إزالة مصدر المنافسة غير العادلة ما بين البنوك والناشئ بشكل أساسي من الاختلافات في التشريعات والمتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.[47]

وتبلورت عن أعمال اللجنة مجموعة من الاتفاقيات حول متطلبات هيكل رأسمال البنوك على الشكل الآتي:

1- متطلبات هيكل رأسمال البنوك بحسب اتفاقية بازل 1 (1988)

أدت بداية أزمة ديون أمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي إلى زيادة مخاوف اللجنة من تدهور رأسمال البنوك الدولية في الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر الدولية، وسرعان ما أصبحت كفاية رأس المال هي المحور الأساسي لأنشطة اللجنة.والمقصود بكفاية رأس المال أنه بسبب طبيعة نشاط القطاع المصرفي القائم على منح القروض لمختلف القطاعات قد يتعرض البنك لخسائر تعثر تلك القروض بالإضافة لخسائر من احتمال تحقق مخاطر مالية أخرى. ولذلك لا بد من التأكد من أن رأسمال البنك حساس للمخاطر التي تعكسها المحافظ الاستثمارية للبنوك، وأن يكون رأس المال كافياً لحماية أموال المودعين من الحالات الطارئة غير المتوقعة وكذلك لتعزيز استقرار وكفاءة النظم المالية.[48]

وفي عام 1988 وبعد عدة اجتماعات ومشـــاورات في اللجنة تم الاتفاق على وضـــع معيار كفاية رأس المال الذي ينص على أنه يجب أن يشـكّل رأسـمال البنك نسـبة 8% كحد أدنى من أصـوله وذلك بعد ترجيح تلك الأصـول بأوزان المخاطر الائتمانية، حيث تم وضـع خمسـة أوزان لترجيح مخاطر الأصـول وهي (0%،10%،20%،50%،100%).[49]

وقد تم تقسيم رأسمال البنك حسب بازل (1) إلى شريحتين:[50]

---

[47] A brief history of the Basel Committee.(2014).p1

[48] Pham, H. L., & Daly, K. J. (2020).P1-2

[49] Barnes, M. R. (2019).p29

[50] Engels,Tim.(2018).P40

- الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي): ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات القانونية والأرباح المحتجزة بعد الضريبة، ويسبتعد منها شهرة البنك والاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك
- الشريحة الثانية (رأس المال التكميلي): ويشمل الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطيات إعادة التقييم، واحتياطيات مواجهة الديون المتعثرة، والإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين، والأوراق المالية الهجينة. ووضعت الاتفاقية عدة شروط على تكوين رأس المال المساند وهي على الشكل الآتي:[51]

- أن لا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي وبمعنى آخر أن لا تقل نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 4%
- أن لا يزيد الحد الأقصى للقروض المساندة عن 50% من رأس المال الأساسي وذلك بهدف تجنب الاعتماد على القروض

ويتم حساب معدل كفاية رأس مال البنك حسب بازل (1) وفق المعادلة الآتية:[52]

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية}} \geq 8\%$$

2- متطلبات هيكل رأسمال البنوك بحسب اتفاقية بازل 1 المعدّلة (1995)

في نيسان من عام 1995 طرأ أول تعديل على اتفاقية بازل (1) حيث أصدرت اللجنة مجموعة من المقترحات لتطبيق معايير كفاية رأس المال وتم الأخذ بالاعتبار مخاطر السوق التي تواجهها البنوك بعد أن كان الاهتمام موجهاً إلى مخاطر الائتمان فقط. علماً أن مخاطر السوق كانت سائدة عند إصدار اتفاقية

[51] Engels,Tim.(2018).Previous reference:p40

[52] Barnes, M. R.(2019).Previous reference:p22

بازل (1) ومع ذلك لم يتم تضمينها في منشوراتها، وعرّفت لجنة بازل مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في حسابات داخل وخارج الميزانية والناشئة عن التحركات في أسعار السوق. [53]

وتضمنت تعديلات 1995 أيضاً تعديلاً على مكونات رأسمال البنوك بحيث تم السماح للبنوك بإدخال ديون قصيرة الأجل كشريحة ثالثة ضمن مكونات رأس المال وذلك للمساعدة في تغطية مخاطر السوق،وبالتالي أصبح رأسمال البنك الذي يدخل ضمن معادلة الكفاية على الشكل الآتي:[54]

رأس المال= الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) + الشريحة الثانية (رأس المال التكميلي)+ الشريحة الثالثة (الدين قصير الأجل)

3- متطلبات هيكل رأسمال البنوك بحسب اتفاقية بازل 2 (2004)

في حزيران عام 1999 أصدرت لجنة بازل اقتراحاً لإطار جديد لكفاية رأس المال ليحل محل إطار بازل(1) وفي عام 2004 أصدرت اللجنة إطار رأس المال المنقح ويتكون الإطار المنقح والمعروف باسم بازل(2) من ثلاث ركائز أساسية وهي :[55]

1-متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال مع الأخذ بالاعتبار ثلاثة أنواع من المخاطر وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية

2-المراجعة الإشرافية لكفاية رأس المال وتقييم جودة إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.

3-تطوير متطلبات الإفصاح عن تعرضات البنك ورأسماله وذلك كوسيلة لتعزيز انضباط السوق

ويكمن الهدف الرئيسي من تصميم هذا الإطار الجديد في تحسين الطريقة التي تعكس بها متطلبات رأسمال البنك المخاطر الأساسية وتحسين آليات التعامل مع تلك المخاطر وقياسها وإدارتها والتحكم فيها، كما

---

[53] Barnes, M. R.(2019).Previous reference:p34

[54] حياة، نجار.(2014).ص101

[55] Caulker, S.(2020).p7

هدفت بازل (2) إلى معالجة نقاط الضعف الرئيسية لبازل (1) وأهمها فشل بازل (1) في التمييز بين مستويات مخاطر الائتمان ما بين القروض التجارية والقروض الصناعية، وترجيح كافة القروض التجارية بوزن مخاطرة 100% بغض النظر عن جودة الائتمان.[56]

كما قدمت بازل (2) ثلاثة نماذج جديدة لقياس مخاطر الائتمان وهي:[57]

1. الأسلوب المعياري: يعتمد أسلوب التصنيف المعياري على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة موديز، ومؤسسة ستاندرد أند بورز، ووكالات تمويل الصادرات.
2. الأسلوب الداخلي الأساسي: يقوم البنك بتقدير مخاطره وتقوم السلطات الرقابية بتحديد أوزان تلك المخاطر.
3. الأسلوب الداخلي المتقدم: يعود قرار تصنيف المخاطر للبنك وحده بناءً على قاعدة بيانات كبيرة وباستخدام برامج متطورة.

ترتب على تعديل نظام أوزان المخاطر أنه لم تعد تُرجّح الأصول بأوزان المخاطرة حسب الطبيعة القانونية للمقترض (دولة، بنك، منشأة) بل يعتمد تصنيف مخاطرة القروض بناءً على نوع القرض بحد ذاته، وبمعنى آخر يمكن للقروض الممنوحة للبنوك أو المنشآت أن تحظى بتصنيف مخاطرة أقل من القروض الممنوحة لدولة معينة. أما من حيث نوعية وتعدد المخاطر فلم تعد تقتصر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي تضمنتها بازل (1) وتعديلاتها بل أضافت بازل (2) نوعاً ثالثاً من المخاطر وهي مخاطر التشغيل وبذلك ساهمت بازل (2) بإعطاء مفهوم شامل وأوسع للمخاطر. وبموجب بازل (2) أصبح يتم احتساب كفاية رأس المال على الشكل الآتي:[58]

---

[56] Lim, C. Y., & Yong, K. O.(2017).P2

[57] Engels,Tim.(2018).previous reference:p3

[58] PATHAK, R. (2020).p3

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

4- متطلبات هيكل رأسمال البنوك بحسب اتفاقية بازل 3 (2010)

مع بداية الأزمة العالمية في منتصف عام 2007 أصبحت الحاجة واضحة إلى تعزيز إطار بازل (2) حيث دخل القطاع المصرفي في الأزمة العالمية عام 2008 بسبب المبالغة في الرفع المالي والمبالغة في منح الائتمان مما أدى إلى تعرض البنوك لمشاكل نقص السيولة واختلال مركزها المالي.ورافق ذلك سوء إدارة المخاطر الذي تجلى في التسعير الخاطئ لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.[59]أيضاً على الرغم من أن اتفاقية بازل (2) جاءت بمفهوم أوسع للمخاطر إلا أنها غفلت عن بعض أنواع المخاطر التي ظهرت مع تطور أسواق المال العالمية أهمها مخاطر المشتقات ومخاطر عمليات التوريق المعقدة.[60]

ونتيجة لذلك أعلنت لجنة بازل عن اجتماع في الثاني عشر من أيلول 2010 لرؤساء البنوك المركزية ومسؤولين من الهيئات التنظيمية للدول ونتج عن الاجتماع معايير جديدة لتنظيم عمل البنوك عرفت باتفاقية بازل (3). وتضمنت المعايير الجديدة حزمة من الإصلاحات لجودة وقاعدة رأس المال التنظيمي للبنوك كان أهمها رفع نسبة كفاية رأس المال وتعزيز تغطية المخاطر التي تواجهها تلك البنوك من خلال زيادة قدرتها على تحمل الخسائر في فترة التقلبات الاقتصادية الدورية وذلك ضمن إطار هيكل رأسمالها، كما هدفت اتفاقية بازل (3) أيضاً إلى دراسة مخاطر السيولة المصرفية ووضعت معايير لمراقبتها وذلك نظراً لأهمية السيولة المصرفية خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008.[61]

وفيما يلي أهم التطورات التي طرأت على تنظيم هيكل رأسمال البنوك حسب بازل (3):

---

[59] A brief history of the Basel Committee(2014).previous reference:p4

[60] نجار،حياة.(2014).مرجع سبق ذكره: ص112

[61] Cummings,james,(2019).p7

أ- تم تقسيم إجمالي رأسمال البنك حسب بازل (3) إلى شريحتين رئيسيتين، حيث تم إلغاء الشريحة الثالثة التي تم إدراجها في تعديلات بازل (1)، ليكون إجمالي رأسمال البنك حسب بازل (3) على الشكل الآتي:[62]

1. الشريحة الأولى Tire1: وتتكون من جزأين رئيسيين:

1.1 رأس المال العادي (*CET1*) Common Equity Tire1: يتكون بشكل رئيسي من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والاحتياطيات المعلنة. وبحسب اتفاقية بازل (3) فإن نسبة الحد الأدنى لرأس المال العادي ضمن الشريحة الأولى هي 4.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

2.1 رأس المال الإضافي (AT1) Additional Tire 1: يتكون من أدوات هجينة مساعدة في امتصاص الخسائر. وأحد أهم مكونات رأس المال الإضافي هي الأسهم الممتازة. وبحسب بازل (3) فإن نسبة الحد الأدنى من رأس المال الإضافي ضمن الشريحة الأولى هي 1.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

2. الشريحة الثانية Tire2 : تمثل الشريحة الثانية رأس المال الذي يقوم بامتصاص الخسائر عند تصفية البنك أو إعلان إفلاسه وتتكون بشكل رئيسي من المخصصات العامة لخسائر الديون، والأدوات المالية التي يكون الحد الأدنى لتاريخ استحقاقها 5 سنوات. وتم تخفيض الحد الأدنى من نسبة الشريحة الثانية من 4% (التي نصّت عليها بازل 2) إلى 2% وفق بازل (3).

ب-قدمت بازل (3) نوعين جديدين من رأس المال يرتبطان بالشريحة الأولى من رأسمال البنك ويضيف كل منهما ما يصل إلى 2.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وهما على الشكل الآتي:[63]

---

[62] Barnes, M. R. (2019).previous reference:p169

[63] Cummings,james,(2019).previous reference:p12

1-رأس المال الاحتياطي (التحوطي) Conservation capital buffer

تم تعريف رأس المال الاحتياطي بأنه النسبة المئوية الإضافية التي يتوجب على البنك احتسابها خارج أوقات الأزمات واستخدامها عند تكبد الخسائر. حددت بازل (3) نسبة رأس المال الاحتياطي عند 2.5%، وتم إدراجه ضمن فئة رأس المال العادي (CET1) من الشريحة الأولى وبذلك يصبح الحد الأدنى من CET1 7% (4.5%+2.5%). وبحسب التسلسل الزمني لتنفيذ متطلبات بازل (3) فإن تحقيق نسبة 7% يبدأ من 1 كانون الثاني 2019.

2-رأسمال الحماية من التقلبات الدورية Countercyclical capital buffer

يعد رأسمال الحماية من التقلبات الدورية أداة تكميلية لرأس المال الاحتياطي من جانب أنه يمكن استخدامه في فترات الأزمات. وتكمن وظيفته الرئيسية في حماية النظام المالي في الفترات التي يكون فيها زيادة في نمو الائتمان.ولم تحدد بازل (3) نسبة ثابتة للحد الأدنى من رأسمال حماية التقلبات فهي تتراوح من 0-2.5% وذلك حسب نمو الائتمان في الدولة، أي أنها تركت الحرية للسلطات التنظيمية في كل دولة لتحديد هذه النسبة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة فيها.

ج-تم إدخال متطلبات رافعة رأس المال غير القائمة على المخاطر (LR) إلى جانب إطار رأس المال القائم على المخاطر وكان الهدف هو تقييد تراكم الرافعة المالية المفرطة في القطاع المصرفي لتجنب زعزعة الاستقرار في النظام المالي. ويجدر الذكر أن (LR) كان ضمن وثيقة بازل الاستشارية التي صدرت في كانون الأول عام 2009 إلا أن النسخة المنقّحة صدرت في عام 2014 وهي قابلة للتطبيق في 1 كانون الثاني عام 2018. حيث تم تعريف (LR) بأنها مقياس رأسمال غير قائم على المخاطر، ويمثل النسبة الناتجة عن قسمة رأسمال الشريحة الأولى على إجمالي التعرضات للبنك داخل وخارج ميزانياته دون أن يتم ترجيحها بأوزان المخاطر، وقد حددت بازل (3) الحد الأدنى لنسبة (LR) 3%.[64]

[64] Acosta-Smith, J., Grill, M., & Lang, J. H.(2017).p5

وفي ضوء ما سبق من الملاحظ أن النقطة الجوهرية التي تضمنتها بازل (3) هي ليس فقط التركيز على زيادة نسبة كفاية رأس المال فحسب، وإنما ركزت أيضاً على جودة رأس المال، إذ أنها تطلبت قدراً أكبر من رأس المال المكوّن من حقوق المساهمين في إجمالي رأسمال البنك، بالإضافة إلى أنها تطلبت تكوين هوامش احتياطية تساعد على امتصاص الخسائر في فترات الأزمات المالية.

ثانياً-متطلبات هيكل رأسمال البنوك حسب المشرّع السوري

حرص المشرّع السوري على مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي العالمي سعياً لإظهار القطاع المصرفي السوري على الساحة المصرفية الدولية، ورفع قدرته التنافسية، وتعزيز دوره في المساهمة بدفع عجلة الاقتصاد والتنمية. ولتحقيق ذلك كان لا بد من تهيئة بيئة عمل مناسبة للقطاع المصرفي من الناحية القانونية والتنظيمية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر المتجددة التي تواجهها البنوك بطبيعة نشاطاتها بما يضمن تعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية. وتبعاً لذلك أصدر مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية في 2007/1/23 القرار رقم (253) ألزم فيه كافة البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية الالتزام بمتطلبات بازل (2) فيما يخص نسبة كفاية رأس المال. حيث نصّ القرار بأنه يتوجب على كافة البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية ألا تتدنى نسبة كفاية رأس المال لديها عن 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية والتي تحتسب على أساس الميزانيات المجمعة للإدارة العامة والفروع في سورية والبنوك والمؤسسات التابعة لها، وعلى البنك الذي تتدنى نسبة كفاية رأس المال لديه عن 8% أن يعمل فوراً على تعديل عملياته والحد من مخاطره أو تقديم أموال خاصة إضافية لتعزيز نسبة كفاية رأس المال للوصول بها إلى النسبة المقررة 8%.[65]

و عرّف القرار نسبة الكفاية بأنها النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية الظاهرة في البسط إلى مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. ونصت المادة (4) من نفس القرار على أنه

[65] المادة رقم (1) من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253)، عام 2007

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال مرتين في السنة وذلك في نهاية شهر حزيران ونهاية شهر كانون الأول ويبلغ عنها إلى مفوضية الحكومة لدى البنوك بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل مفتش الحسابات الخارجي لدى البنك، ويتم التصريح عن نسبة الكفاية وذلك خلال مدة أقصاها شهر من بداية الشهر الذي يلي نصف السنة المصرح عنها.[66]

يمثل القرار رقم (253) حجر الأساس لالتزام البنوك في سورية بالمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل، وفيما بعد استمر مجلس النقد والتسليف بإصدار القرارات التي تضمن تعديلات على القرار(253) فيما يخص احتساب كفاية رأس المال وذلك بما يواكب التطورات الاقتصادية العالمية والوثائق الجديدة الصادرة عن لجنة بازل وأيضاً الظروف الاقتصادية المحلية التي مرّت بها سورية وبشكل خاص في سنوات الأزمة، حيث قام مجلس النقد والتسليف بإصدار القرار رقم (1088) الذي يقضي بعدم اعتبار الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأرباح القابلة للتوزيع والأرباح الخاضعة للضريبة، ويتم إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال[67].

وأيضاً كان من أهم التعديلات التي قام بها المجلس إصدار القرار رقم (4 /م ن) في عام 2019 والذي أوجب على البنوك التقليدية العاملة في سورية الالتزام بمعيار التقارير المالية الدولي IFRS9 الخاص بالأدوات المالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019،[68] وكان في ذلك أثر جوهري على احتساب المخاطر الائتمانية وتصنيفاتها وبدوره على احتساب كفاية رأس المال لأنها تعتبر صحة حساب المخاطر المرجحة جزءاً لا يتجزأ من صحة حساب كفاية رأس المال.[69]

---

[66] المادة رقم (2) من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253)، عام2007

[67] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (1088 /م ن /ب4)، الصادر في عام 2014

[68] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م ن)، الصادر في عام 2019

[69] Basel 3,(2017).Finalising post criss.p1

وفيما يخص كيفية احتساب نسبة الكفاية حدد مجلس النقد والتسليف الأموال التي تدخل في حساب نسبة كفاية رأس المال والتي تتكون من فئتين رئيسيتين:

1. الأموال الخاصة الأساسية
2. الأموال الخاصة المساندة

تتكون الأموال الخاصة الأساسية بحسب القرار رقم (253) وتعديلاته من العناصر الآتية:[70]

رأس المال المكتتب به والمدفوع، وعلاوات الإصدار والاندماج، والاحتياطيات (باستثناء فروقات إعادة التخمين)، وحسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة أو المركز الأم للبنك)، ومؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أي مخاطر أو نفقات محتملة)، والأرباح المدوّرة من السنوات السابقة، وصافي أرباح السنة المالية السابقة والتي لم يتم بعد تدويرها إلى الأرباح المدوّرة وذلك بعد استبعاد أنصبة الأرباح المعدّة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح، والأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة.

وينزل منها:

صافي الأسهم والمساهمات في البنوك والمؤسسات المالية، وصافي الأصول الثابتة غير المادية، وأسهم البنك المعاد شراؤها، وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة، والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر.

فيما تتكون الأموال الخاصة المساندة من:

- المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرّضات الائتمانية المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية بحسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9. [71]

---

[70] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253)،المادة (7)، الصادر في عام 2007

[71] الفقرة 4-2 من المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م ن)، يتم الاعتراف بالمؤونات المكوّنة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرّضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافةً وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه

- فروقات إعادة التخمين للعقارات على أن يتم تخمينها من قبل مكتب تخمين معتمد ويصادق على واقعية التقييم مدقق حسابات البنك
- 50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع
- الديون المشروطة (Subordinated Debt) الناتجة عن الاقتراض من الغير والتي يتوفر فيها الشروط الآتية:

❖ أن تكون موضوع موافقة مسبقة من الجمعية العمومية للمساهمين ومن مجلس النقد والتسليف وذلك قبل إبرام عقد اقتراضها

❖ ألا تسدد هذه الديون إلا حسب رغبة البنك المقترض وبترخيص من مجلس النقد والتسليف. كما لا يجوز طلب استرجاع هذه الأموال قبل مضي مدّة خمس سنوات من تاريخ اقتراضها إلا في حالة استبدال أموال أخرى بها لها النوعية نفسها أو هي ذات شروط أفضل منها للبنك

❖ أن ينص عقد الاقتراض على حرية البنك في تأجيل دفع الفوائد المترتبة عليها والتي يجب أن لا تتجاوز نسبتها نسبة الفائدة السارية على سندات الدولة عند اقتراضها أو أية نسبة أخرى يحددها مجلس النقد والتسليف. أما إذا كانت قيمة هذه السندات بالعملة الأجنبية، فيجب أن لا يفوق معدل الفائدة المحتسبة

الأموال، مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان المحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة ويقصد بمراحل التعرضات ما يلي:

بالمرحلة الأولى: المخصص الذي يقوم البنك بتكوينه بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً اعتباراً من تاريخ القياس وتتضمن التعرضات الائتمانية التي لم تشهد زيادة هامة في المخاطر الائتمانية منذ تاريخ الاعتراف الأولي

المرحلة الثانية : المخصص الذي يقوم البنك بتكوينه بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على كامل عمر التعرض اعتباراً من تاريخ القياس (يوجد احتمال لتعثر التعرض) وتتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية داخل وخارج الميزانية التي شهدت زيادة هامة في المخاطر الائتمانية دون توفر دليل موضوعي على انخفاض قيمتها

المرحلة الثالثة : المخصص الذي يقوم البنك بتكوينه بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على كامل عمر التعرض اعتباراً من تاريخ القياس بحيث يكون احتمال تعثر التعرض %100

عليها معدل فائدة (الليبور). وفي جميع الأحوال لا تُدفع هذه الفوائد إلا في حالة توفر أرباح حرة يوافق عليها مجلس النقد والتسليف.

- ❖ أن ينص عقد الاقتراض على إمكانية استعمال الدين المشروط والفوائد السارية عليه غير المستحقة الدفع، لامتصاص خسائر البنك.
- ❖ ألا تسدد هذه الديون إلا بعد تسديد كافة الودائع وكافة ديون المقترضين الآخرين في حال تصفية البنك قبل تاريخ استحقاق هذه السندات وذلك بعد أخذ موافقة مجلس النقد والتسليف بناءً على اقتراح مفوضية الحكومة لدى المصارف على هذا السداد.

ثالثاً–أوجه التشابه والاختلاف بين قرارات لجنة بازل المصرفية والمشرّع السوري حول تنظيم هيكل رأسمال البنوك

في ضوء ما ورد سابقاً حول قرارات لجنة بازل عبر اتفاقياتها الثلاث، وفي ضوء قرارات مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية يمكن عرض أهم أوجه التشابه والاختلاف ما بين قرارات لجنة بازل والمشرّع السوري حول تنظيم هيكل رأسمال البنوك وإدارة مخاطرها ومدى التزام المشرّع السوري بقرارات لجنة بازل وذلك من عدة نواحٍ:

1.من ناحية مصادر رأس المال: حددت بازل (3) شروطاً صارمة للعناصر التي تدخل في تكوين رأسمال البنك لاحستاب الكفاية ويمثل ذلك بتقسيم الشريحة الأولى إلى رأسمال عادي ورأسمال إضافي ووضع معايير لكل منها في حين صنّف المشرع السوري رأسمال البنوك إلى أموال خاصة وأموال مساندة ويعد هذا التصنيف أقرب إلى مقرارت بازل (2).

2. من ناحية نسبة كفاية رأس المال: حددت بازل (3) نسبة الكفاية (10.5%) بينما بقي المشرّع السوري يحاكي اتفاقيات بازل (1) و (2) فيما يخص نسبة كفاية رأس المال حيث حددت نسبة الكفاية في البنوك العاملة في سورية 8% ولم يطرأ أي تغيير عليها.

3. من ناحية المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك: حددت اتفاقيات بازل (1) وتعديلاتها و بازل (2) و بازل (3) المخاطر التي يتم أخذها بالاعتبار عند حساب كفاية رأس المال وصنّفتها ضمن ثلاث فئات رئيسية وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، والتزم المشرّع السوري بهذا التصنيف عند حساب كفاية رأس المال.
4. من ناحية هامش حماية رأس المال : حددت بازل (3) آليات جديدة تشكل خطوط دفاع إضافية لامتصاص الخسائر وهي رأسمال الحماية ورأسمال التقلبات الدورية في حين لم يتطرق المشرّع السوري إلى إلزام البنوك بتشكيل أي رأسمال إضافي إلى جانب نسبة الكفاية.

وفي ضوء جوانب المقارنة المذكورة يتم الاستنتاج بأن المشرّع السوري لم يتطرق لتطبيق مقررات بازل (3) حيث بقيت أغلب آليات عمل البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية تحاكي القرارات المحلية ومقررات بازل (2) فقط وذلك من ناحية نسبة كفاية رأس المال وشرائح رأس المال التنظيمي.

المبحث الثالث- نظريات هيكل رأس المال الأمثل ومحدداته

أولاً-مفهوم هيكل رأس المال الأمثل

يعد مفهوم هيكل رأس المال الأمثل لغزاً في علم التمويل والإدارة المالية ويمثل سؤالاً يشغل الباحثين حول كيفية بلوغه، ففي عام 1984 قام الاقتصادي الشهير myers بإعداد ورقة بحث بعنوان "لغز هيكل رأس المال" وبدأ ورقته البحثية بالسؤال كيف تختار المنشآت رأسمالها؟؟ "الإجابة هي: لا نعرف"[72] وتجدر الإشارة بأن مفهوم هيكل رأس المال الأمثل ليس مصطلحاً حديث الولادة بل ترجع جذوره إلى خمسينيات القرن الماضي عندما قام الباحثان الشهيران Miller and Modigliani بوضع نظريتهما حول هيكل رأس المال الأمثل وعلاقته بقيمة المنشأة والتي مهّدت الطريق أمام العديد من الباحثين والأكاديميين للبحث في ماهية هيكل رأس المال الأمثل وعلاقته بتعزيز ربحية المنشآت وقيمتها.[73]

---

[72] Myers, S. C.(1984).p1

[73] Widyastuti, A., Komara, R., & Layyinaturrobaniyah, L.(2019).previous reference:p137

وقد عرفت الأدبيات هيكل رأس المال الأمثل: بأنه الهيكل المتمثل في النقطة التي تكون فيها تكلفة رأسمال المنشأة بحدها الأدنى والقيمة السوقية للمنشأة بأعظم قيمتها وذلك باستخدام مزيج من الديون وحقوق الملكية، حيث يتم تحليل وضع المنشأة وتحديد هيكل رأس المال المستهدف وبالتالي تحديد نسبة الديون التي تحقق ذلك ومن ثم تقوم المنشأة بإصدار الديون إذا كانت نسبة الديون تقل عن النسبة المستهدفة وبالعكس تقوم المنشأة بإصدار الأسهم إذا كانت نسبة الديون مرتفعة.[74]

ويرى jonson بأن معظم نماذج هيكل رأس المال الأمثل تقوم على تحديد المستوى الأمثل للديون من خلال موازنة التكاليف المرتبطة بالرفع المالي مقابل الفوائد المتوقعة منه وتتمثل تلك التكاليف بشكل رئيسي بتكلفة عائد الاستثمار المنخفض عن المستوى الأمثل، وتكاليف المراقبة، وتكاليف الإفلاس وإعادة التنظيم. ويرجع السبب الرئيسي لتلك التكاليف إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات ما بين مديري المنشأة وحاملي الديون، وتنشأ هذه المشكلة قبل إصدار الدين وتمتد خلال فترة السداد مما يؤدي إلى مشاكل المخاطر الأخلاقية التي ترفع أسعار الفائدة التي يفرضها المقرضون.[75]

ولم تتوصل الأبحاث إلى إجماع حول نموذج موحد لهيكل رأس المال الأمثل، فالهيكل الأمثل في قطاع أعمال معين قد لا يكون أمثل في قطاع أعمال آخر، فعلى سبيل المثال أدرجت معايير التحليل المالي لقطاعات الأعمال التجارية والصناعية نسباً مالية معيارية للديون مقابل حقوق الملكية بحيث يجب أن تكون نسبة الديون إلى حقوق الملكية أصغر من الواحد تجنباً لمشاكل الإعسار. وعلى الجانب المقابل فيما يخص الصناعة المصرفية فقد حددت اتفاقية بازل (3) نسباً معيارية لهيكل رأسمال البنوك تتمثل بنسبة الرافعة المالية (LR) عند حد أدنى 3%، ونسبة الكفاية عند حد أدنى 10.5%. وبالتالي إذا ما تم الافتراض بأن النسب المعيارية لهيكل رأسمال البنوك وفق بازل (3) قد تمثل هيكل رأسمال أمثل (أو أقرب إلى الأمثل) في الصناعة المصرفية فإنها في الواقع لا تمثل هيكل رأسمال أمثل في قطاعات الأعمال غير المالية.

---

[74] Uremadu, S. O. (2018).p699

[75] Johnson, S. A.(1998).p:47

وهذا ما أكد عليه الاقتصادي Myers بأنه لا يوجد نظرية شاملة لهيكل رأس المال الأمثل ولا يوجد سبب لتوقع وجودها فاختيار الهيكل الأمثل في المنشأة قد تحدده مجموعة من العوامل تختلف من منشأة لأخرى مثل الضرائب وتماثل المعلومات وتكاليف الوكالة والقيود التنظيمية وغيرها من العوامل، وإن أحد هذه العوامل قد يكون له تأثير هام على اتخاذ قرار الهيكل الأمثل في بعض المنشآت ولكنه غير هام ولا يوجد له تأثير في المنشآت الأخرى.[76]

ثانياً-نظريات هيكل رأس المال الأمثل

في محاولة للإجابة على لغز هيكل رأس المال الأمثل، ونتيجة الاختلافات في الآراء حول فاعلية الديون مقابل حقوق الملكية ذهب الكثير من الباحثين إلى التوسع في دراسة هيكل رأس المال وأثره على نتيجة عمل المنشآت. وتبلور عن تلك الأبحاث ظهور نظريات هيكل رأس المال التي قامت على الاختبارات التجريبية لشرح كيفية اختيار المنشأة لمصادر تمويلها من خلال المفاضلة ما بين الديون وحقوق الملكية وذلك في محاولة منها لحل مشكلة الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل، إلا أن جميع تلك الأبحاث لم تستطع التوصية بالإجماع بنظرية واحدة يمكن أن تحقق هيكل رأس المال الأمثل.[77]علماً بأنه لم تتطرق تلك النظريات إلى فصل المنشآت إلى منشآت مالية وغير مالية بل كانت محاورها عن المنشآت بشكلها العام متجاهلة بذلك الخصائص الهامة للقطاع المصرفي (كالودائع والضمانات الحكومية).[78]كما أن تاريخ نشوء تلك النظريات يعود لفترة سبقت التدخل التنظيمي الذي طرأ على متطلبات هيكل رأسمال البنوك من قبل لجنة بازل وبالتالي لم تأخذ هذه النظريات القيود التنظيمية للقطاع المصرفي بالاعتبار.ولكن باعتبار أن البنك هو منشأة أموال مساهمة فيمكن إيجاد النقاط المشتركة ما بين جوهر نتائج تلك النظريات

[76] Myers, S. C.(2003).previous reference:p217

[77] Sarker, N., & Islam, R.(2021).previous reference:p87

[78] Dzhamalova, V.(2015). previous reference:p5

وخصائص القطاع المصرفي والقوانين التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. وفيما يلي عرض لأهم نظريات هيكل رأس المال:

1. النظرية التقليدية Traditional Theory

افترضت هذه النظرية أن كل منشأة لها هيكل رأسمال معين مختلف عن باقي المنشآت وذلك حسب طبيعة عمل المنشأة وإمكانياتها، كما افترضت النظرية التقليدية أن هناك وجوداً لهيكل رأس المال الأمثل تستطيع المنشأة الوصول له من خلال اللجوء للتمويل بالاقتراض بحد أقصى معقول، وذلك لأن التمويل بالدين أرخص من التمويل بالأسهم، وهذا ما سيؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال وتعظيم القيمة السوقية للمنشأة، وبمعنى آخر أشارت النظرية التقليدية إلى نقطة الاقتراض المثلى حيث تكون قيمة المنشأة عند هذه النقطة بأعظم قيمتها، أما زيادة الاقتراض بعد هذه النقطة فسيؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال وبالتالي تراجع القيمة السوقية للمنشأة، وهذا يعني أن عند كل مستوى يتغير فيه هيكل رأس المال تتغير معه قيمة المنشأة بحيث لا يمكن أن تكون للمنشأة نفس القيمة عند مستويات مختلفة من هيكل رأس المال. [79]

ونلاحظ أن هناك توافقاً ما بين نشاط القطاع المصرفي والنظرية التقليدية وذلك من زاوية أن نقطة الاقتراض المثلى في البنك تتمثل في النقطة التي يستطيع عندها البنك إعادة توظيف الأموال التي اقترضها من خلال إعادة ستثمارها إما بشكل قروض يتم تقديمها للعملاء أو البنوك أو بشكل استثمارات أخرى، وذلك لتحقيق ربح يتمثل بالفرق ما بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة. أما في حال إقدام البنك على زيادة الرفع المالي دون خطة استراتيجية لإعادة استثمار تلك الأموال فإن ذلك يؤدي إلى تحميل البنك عبئاً يتمثل بدفع مصروف فوائد لا يوجد مقابلها إيرادات لتغطيتها وهذا ما يقلّص من ربحية البنك و يؤثر سلباً على معدل العائد على الاستثمار مما يضعف القيمة السوقية للبنك.

[79] Uremadu, S. O.(2018).previous reference:p700

2. نظرية موديلياني وميلر (1958) Modigliani &Miller Theory

قام الباحثان Modigliani & Miller في عام 1958 بإعداد بحث حول هيكل رأس المال الأمثل وخلصت نتائج البحث إلى أن التغيّر في مستويات الديون مقابل حقوق الملكية ليس له أي تأثير على قيمة المنشأة لأن قيمة المنشأة تعتمد بشكل رئيسي على الدخل الناتج عن أصولها وليس على طريقة تمويل تلك الأصول.[80] كما افترضت النظرية أن جميع المستثمرين لديهم نفس المعلومات المتاحة للإدارة (لا يوجد مشكلة عدم تماثل معلومات)، كما أنه لا يوجد تكاليف معاملات وتكاليف إفلاس وضرائب، وهذا ما عدّه الباحثون في تلك النظرية مستنداً إلى مجموعة افتراضات غير واقعية. ونتيجة لتلك الانتقادات قام الباحثان Miller و Modigliani في عام 1963 بإعداد بحث تضمن تأثير الضريبة على قيمة المنشأة وخلصت نتائج البحث إلى أن قيمة المنشأة التي يتضمن هيكل رأسمالها ديوناً تفوق قيمة منشأة مماثلة والتي يتكون هيكل رأسمالها من أسهم حقوق الملكية فقط وذلك بسبب الوفورات الضريبية للديون والتي من شأنها أن تخفض تكلفة رأسمال المنشأة وتعزز أداءها.[81]

ونلاحظ أن هناك اختلافات جوهرية ما بين فروض تلك النظرية و طبيعة النشاط المصرفي تكمن في أنه لا يمكن أن يكون للبنك نفس القيمة السوقية عند اختلاف طريقة التمويل حيث أن المبالغة في الرفع المالي يمكن أن يؤدي لمشاكل إعسار في البنك من شأنها أن تضعف قيمته السوقية، وهذا ما حدث في الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2007-2008).

3. نظرية المبادلة (المقايضة) The Trade-off Theory

تعتمد هذه النظرية بشكل رئيسي على المفاضلة ما بين مزايا الديون التي تتمثل بالوفورات الضريبية وما بين تكاليف الإفلاس الناجمة عن المبالغة في استخدام الديون ضمن هيكل رأس المال، وبحسب هذه

---

[80] Widyastuti, A., Komara, R., & Layyinaturrobaniyah, L.(2019).previous reference:p138

[81] كلش،اسماعيل،(2019).مرجع سبق ذكره: ص96

النظرية فإنه يمكن للمنشأة أن تحقق هيكل رأس المال الأمثل من خلال تعديل مستوى الديون إلى حقوق الملكية إلى الحد الذي تكون فيه الفائدة من التمويل بواسطة الديون مساوية لتكلفتها الحدية.[82]

وتُرجع نظرية المقايضة السبب الرئيسي للموازنة ما بين الوفورات الضريبية وتكاليف الإفلاس إلى أن تتجنب المنشأة تهديد الإفلاس وليس الإفلاس بحد ذاته، لأن تهديد الإفلاس يسبب في العديد من الضغوطات على المنشأة، على سبيل المثال يمكن أن تفقد المنشأة مواردها البشرية من خلال استقالة الموظفين الرئيسيين بحثاً عن منشأة أكثر أماناً، ويرفض الموردون منح الائتمان، ويبحث العملاء عن موردين أكثر استقراراً، ويطالب المقرضون بأسعار فائدة أعلى ويفرضون شروطاً أكثر تعقيداً لضمان استعادة أموالهم.[83]

وفي ضوء ما سبق يلاحظ أن نظرية المقايضة افترضت بأن هناك نسبة مثالية للديون إلى حقوق الملكية وهو أيضاً ما أكدت عليه أيضاً قواعد العمل المصرفي من خلال مقررات لجنة بازل، حيث عملت اللجنة بكافة اتفاقياتها على وضع نسب ومعايير لتقليص المديونية في البنوك ومبادلة الوفورات الضريبية بتكاليف الإفلاس.

4. نظرية الإشارة Signaling Theory

تناقش نظرية الإشارة مشكلة عدم تماثل المعلومات وتأثيرها الهام على هيكل رأس المال الأمثل، وتوضح النظرية أنه غالباً ما يسعى المدراء إلى تحقيق منافع شخصية في إطار ما يملكون من معلومات عن المنشأة بشكل أفضل من المستثمرين الخارجيين. وفي عام 1977 قام الباحث Ross بتطوير نموذجٍ أظهر أنه وبرغم تفاوت المعلومات ما بين المستثمرين والإدارة يمكن للمستثمرين تلقي الإشارات الإيجابية والسلبية عن قيمة المنشأة من خلال النظر إلى بدائل التمويل المختلفة التي تتبعها الإدارة.[84]فعلى سبيل المثال يمكن لمنشأة متخصصة في صناعة الأدوية أن تبتكر دواءً جديداً لمرض السرطان وتتوقع أن يدر أرباحاً عالية

---

[82] Ai, H., Frank, M. Z., & Sanati, A.(2020).p2

[83] Abutawahina, M.(2015).p24

[84] Alber, N., & Youssef, I.(2020).p96

عند طرحه في السوق وهنا تتخذ الإدارة قراراً بالحفاظ على سرّية المنتج الجديد لأطول فترة ممكنة لتأخير دخول المنافسين، وفي هذه الحالة قد يحتاج المنتج الجديد إلى بناء مصنع جديد وبالتالي يجب زيادة هيكل رأس المال، وهنا ستلجأ الإدارة إلى تمويل المنتج الجديد عن طريق الديون تجنباً لإصدار الأسهم ومشاركة المساهمين الجدد بأرباح المنتج الجديد. وعلى العكس يمكن أن يكون لإدارة المنشأة معلومات عن تراجع إيرادات المنشأة في المستقبل نتيجة دخول منافسين جدد وعدم قدرة المنشأة على مواكبة تطور منتجات هؤلاء المنافسين، وهذه الظروف قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبالتالي هنا ستلجأ إدارة المنشأة إلى إصدار أسهم جديدة وجلب مستثمرين جدد ليتقاسموا الخسائر، وهذا يعني استخدام الإدارة للمعلومات المتاحة لها دون غيرها لتحقق أرباحاً على حساب المستثمرين.[85]

وبالتالي تستند نظرية الإشارة إلى محورين أساسيين وهما:[86]

- إن المعلومات الخاصة بالمنشأة موزعة بشكل غير متساوٍ، إذ أن المديرين يمتلكون معلومات غير متوفرة لدى المستثمرين.
- إن الحالة التي تكون فيها المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع، فإن هذه المعلومات لا تُفهم ولا تُدرك بالإسلوب والطريقة نفسها.

وعلى الرغم من أن عدم تماثل المعلومات يجتاح القطاعات كافة دون استثناء بيد أن الدلائل تشير إلى أن هذا التباين في المعلومات يكون على أشده في البنوك. ففي البنوك لا يمكن مثلاً ملاحظة جودة القروض بسهولة، بالإضافة إلى ذلك تتميز البنوك بقدرتها على تعديل توليفة مخاطر موجوداتها بصورة أسرع من معظم المنشآت غير المالية، واستعدادها لإخفاء مشاكلها من خلال توسيع القروض إلى زبائن جدد.[87]

---

[85] Eugene,Brigham.(2011). p615

[86] هاشم،صبيحة.(2015).مرجع سبق ذكره: ص70

[87] الربيعي، حاكم، و راضي،حمد.(2012).ص26

وتبرهن الأزمة المالية العالمية –والتي كان تأثيرها الأكبر على القطاع المصرفي– على صحة افتراضات نظرية الإشارة حيث أدى غياب الشفافية ومستوى الإفصاح الملائم وعدم تماثل المعلومات إلى حدوث الأزمات المالية المصرفية مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي وكارثة بنوك الإدخار والإقراض في الولايات المتحدة، وهذا ما دعى الكثير من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إصدار ما يسمى بمبادئ حوكمة الشركات وذلك لبناء نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية بما يساعد الجمهور على فهم هيكل نشاط البنك وسياساته.[88]

5. نظرية الوكالة Agency Theory

قام الباحثان Jensen and Meckling في عام 1976 بدراسة مشكلة الوكالة وتكاليفها التي تنشأ بشكل رئيسي بسبب تضارب المصالح ما بين المساهمين (الموكل) والمديرين (الوكيل) وحملة الديون، حيث قد يؤدي عقد الوكالة إلى ظهور إدارات تعمل وفقاً لمصالحها وبالتالي يفشلون في تعظيم قيمة المنشأة وزيادة العائد على الاستثمار للمساهمين[89].

وفي حال استخدام المنشأة للديون ضمن هيكل رأس المال فإن مشكلة الوكالة تكون مزدوجة على الشكل الآتي:[90]

i. مشكلة علاقة الدائنين مع الإدارة: قد تستغل الإدارة سلطاتها في استغلال الأموال المقترضة بالطريقة التي تعظم منافعها الخاصة دون علم المُلّاك.
ii. مشكلة علاقة الدائنين مع المُلّاك: قد يفضّل المُلّاك التحول من مشروع أقل خطورة تم الاتفاق عليه مع الدائنين إلى مشروع أكثر خطورة من دون علم الدائنين، وذلك بسبب رغبة المُلّاك في تحقيق عائد أعلى يعود عليهم وليس على الدائنين.

---

[88] القاضي، حسين، ودحدوح، حسين، و قريط، عصام.(2014).ص495-502

[89] Tran, D. V., Hassan, M. K., Paltrinieri, A., & Nguyen, T. D. (2020).p3

[90] القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، والمصري، تيسير ، ويوسف، علي.(2017).ص248

ويرى الباحثون المؤيدون لنظرية الوكالة أن المديرين لا يسعون دائماً للعمل لصالح المساهمين بل يسعون لتعظيم منفعتهم الخاصة، وإن الحل الرئيسي لتخفيض تكلفة الوكالة هو الاعتماد على زيادة الرفع المالي ضمن هيكل رأس المال، وهذا سيؤدي إلى إجبار المديرين على الدخول في مشاريع استثمارية رابحة ترفع من معدل العائد على الاستثمار للمساهمين وتعظّم من قيمة المنشأة، ويفسر ذلك بأن دخول المدراء في مشاريع استثمارية غير رابحة بالتزامن مع هيكل ديون عالٍ فإن المنشأة لم تتمكن من دفع فوائد الديون، وهذا ما يؤدي إلى إفلاس المنشأة وفقدان المدراء لوظائفهم، وبمعنى آخر بأنه يمكن استخدام الديون في المنشأة لمراقبة سلوك المدراء.[91]

وأما عن العلاقة ما بين أطراف عقد الوكالة ضمن نشاط القطاع المصرفي فتتميز البنوك بسيادة علاقات الوكيل مع الدائنين حيث تحتفظ البنوك بأموال المودعين وهذا ما يخلق بُعداً إضافياً في إطار علاقات الوكيل مع المُلّاك إضافةً إلى احتمال زيادة تكلفة الوكالة. وطبقاً لآراء العديد من الأكاديميين يُعد تطبيق نظرية الوكالة القياسية لحوكمة المنشآت (والتي تركز على الفصل التام بين الملكية والرقابة) على القطاع المصرفي أمراً في غاية الصعوبة، وذلك لعدم التوافق والاتساق بين افتراضات نظرية الوكالة وخصائص الجهاز المصرفي ويعزى هذا التعارض إلى عاملين رئيسيين هما: [92]

- تعدد أصحاب المصالح الخاصة في البنوك والذي يُعقّد كثيراً من مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- خضوع المنشآت المصرفية إلى قيود تنظيمية صارمة إلى حدٍ ما إذا ما تم مقارنتها مع نظيراتها من المنشآت غير المالية.

[91] Tran, D. V., Hassan, M. K., Paltrinieri, A., & Nguyen, T. D.(2020).previous reference:p3

[92] الربيعي،حاكم، و راضي، حمد.(2012).مرجع سبق ذكره: ص46

وبالتالي إن مشاكل نظرية الوكالة قد تكون أكثر التصاقاً بالقطاع المصرفي وذلك بسبب طبيعة نشاطه وعملياته اليومية التي ترتبط بعدد كبير من أصحاب المصالح من دائنين ومساهمين ومودعين وأطراف وجهات حكومية أخرى.[93]

6. نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل (نظرية الالتقاط) Pecking Order Theory

جاءت هذه النظرية من دراسة Donaldson 1961، ووفقاً لنظرية الالتقاط فإن المنشأة لديها ثلاثة مصادر للتمويل مرتبة حسب أولوية اختيارها وهي: التمويل الداخلي بواسطة الأرباح المحتجزة، والتمويل بالدين، والتمويل بواسطة إصدار أسهم جديدة، وبالتالي عندما تحتاج المنشأة إلى تمويل جديد لاستثمارتها فيجب أن تختار مصادر تمويلها حسب الأولوية، حيث تأتي الأرباح المحتجزة أولاً، وفي حال عدم تغطية الأرباح المحتجزة للتمويل المطلوب يتم اللجوء إلى إصدار الديون، وأخيراً يتم التمويل بواسطة الأسهم الجديدة في حال عدم تغطية الديون والأرباح المحتجزة للتمويل المطلوب، وهكذا يعد التمويل بالأسهم الجديدة الخيار الأخير للمنشأة عند حاجتها للتمويل.[94]

ويرى Meyrs and Majluf (1984) بأن السبب الرئيسي لإعطاء الأولوية للأرباح المحتجزة عند حاجة المنشأة لتمويل جديد هو مشكلة عدم تماثل المعلومات ما بين إدارة المنشأة والمستثمرين المحتملين، وأنه إذا لم تصدر المنشآت أوراقاً مالية جديدة واعتمدت فقط على الأرباح المحتجزة لدعم فرصها الاستثمارية فإنه يمكن حل مشكلة عدم تماثل المعلومات. وهذا يعني أن إصدار الأسهم يصبح أكثر تكلفة مع زيادة المعلومات غير المتماثلة ما بين الأطراف الداخلية والخارجية في المنشأة.[95]

وفي حال عدم امتلاك المنشأة للأرباح المحتجزة يرى الباحثون المؤيدون لنظرية الالتقاط بأنه من الأفضل للمنشآت التي تعمل ضمن بيئة تتسم بعدم تماثل المعلومات أن تلجأ لإصدار الديون دون طرح أسهم جديدة

---

[93] الربيعي،حاكم، و راضي، حمد.(2012).مرجع سبق ذكره: ص46

[94] هاشم، صبيحة.(2015).مرجع سبق ذكره: ص70

[95] Opoku-Asante, K. (2021).previous reference:p29-30

ويستندون في ذلك إلى أن إصدار أسهم جديدة بالتزامن مع مشكلة عدم تماثل المعلومات قد يؤدي إلى إرسال إشارات سلبية للأطراف الخارجية والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسهم المنشأة.[96]

وتبيّن نظرية الالتقاط أيضاً أنه لا بد لإدارة المنشأة عند الحاجة إلى تمويل جديد أن تحدد تكلفة المعاملات المرتبطة بالحصول على التمويل، وتؤدي تكاليف المعاملات دوراً هاماً في تحديد هيكل رأسمال المنشأة، فتكاليف المعاملات المرتبطة بالحصول على تمويل خارجي جديد أعلى من تكاليف الحصول على تمويل داخلي، لأن التمويل الجديد بواسطة الأموال الداخلية كالأرباح المحتجزة لا تطلب أي تكاليف معاملات.[97]

وفيما يخص الصناعة المصرفية فنلاحظ أن القيود التنظيمية للقطاع المصرفي وخاصةً تنظيم رأس المال قد تؤثر على تطبيق التسلسل الهرمي لمصادر الأموال حسب نظرية الالتقاط، ويرجع ذلك إلى أن البنوك ملتزمة بتحقيق حد أدنى من نسبة كفاية رأس المال عند 10.5% حسب مقررات بازل (3)، وبالتالي قد لا تتمكن البنوك من اللجوء للتمويل بواسطة الديون قبل الأسهم في حال لم تكن قد حققت نسبة الكفاية المطلوبة.

ثالثاً-محددات هيكل رأس المال الأمثل

تمثل محددات هيكل رأس المال مجموعة من العوامل التي ترتبط سلباً أو إيجاباً بالرافعة المالية، وقد هدفت الأدبيات إلى تحليل محددات هيكل رأسمال البنوك بشكل مفصل ومقارنتها مع محددات هيكل رأسمال المنشآت غير المالية وذلك من جانب أن مجموعة من الخصائص التي تتمتع بها الصناعية المصرفية مثل تنظيم متطلبات رأس المال وتأمين الودائع قد تؤثر على محددات هيكل رأسمال البنوك. إلا أن الباحثين Gropp and Heider قاما بدراسة محددات هيكل رأسمال البنوك باستخدام عينة من البنوك الأمريكية والأوروبية خلال الفترة 1991-2004 ووجدا أن تنظيم رأس المال وتأمين الودائع لا يؤثر على هيكل

[96] Frank, M. Z., Goyal, V. K., & Shen, T.(2020).p2

[97] Chen, L. J., & Chen, S. Y.(2011).p95

رأسمال البنوك، كما أشارت الدراسة إلى وجود تشابه كبير بين الهياكل الرأسمالية للبنوك مع المنشآت غير المالية.[98]وتشمل محددات هيكل رأسمال البنوك العوامل الآتية:

1-حجم البنك

تشير بعض الدراسات التجريبية إلى أن الحجم الأكبر للبنوك يقلل من مخاطر الإفلاس وبالتالي يمكن أن تستخدم البنوك الكبيرة نسب رأسمال منخفضة في هيكل رأسمالها، وهذا يعني ارتباط حجم البنك بعلاقة إيجابية مع الرافعة المالية، ويفسر ذلك بأنه يمكن للبنوك الكبرى زيادة الرفع المالي وتحمل المزيد من الديون لأن أرباحها مرتفعة ومستقرة بما يكفي لخدمة ديونها مقارنةً مع البنوك الصغيرة التي لا تستطيع تحمل عبء الديون المرتفعة وفوائد تلك الديون حيث تتصف أرباحها بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يجعل البنوك الصغيرة تلجأ لتمويل عملياتها بواسطة إصدار الأسهم بدلاً من الديون.[99]

2-النمو

إن العلاقة ما بين الرافعة المالية والنمو في البنك يسودها بعض جوانب الغموض وذلك بسبب اختلاف نتائج الدراسات حول هذه العلاقة، فمن ناحية قد ترغب إدارة البنك الذي يتمتع بفرص نمو عالية بإصدار الأسهم بدلاً من الديون في محاولة لئلا تتحول الأرباح الناجمة عن تلك الفرص إلى حملة الديون بدلاً من حملة الأسهم، بالإضافة إلى أنه من الممكن أن تعيق تكاليف خدمة الديون استغلال فرص النمو في البنك، وبالتالي تكون العلاقة بين الرافعة المالية والنمو في البنك هي علاقة عكسية. ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون لدى البنك إمكانيات نمو سريعة و قد لا تكفي أرباحه المحتجزة لتمويل المشاريع الجديدة لذلك يلجأ البنك للاقتراض كمصدر ثانٍ للتمويل ما بعد الأرباح المحتجزة بدلاً من إصدار الأسهم وذلك كما افترضت نظرية الالتقاط حيث تكون العلاقة هنا ما بين نمو البنك والرافعة المالية علاقة إيجابية.[100]

---

[98]Tran, D. V., Hassan, M. K., Paltrinieri, A., & Nguyen, T. D.(2020).previous reference:p2

[99] Tran, D. V., Hassan, M. K., Paltrinieri, A., & Nguyen, T. D.(2020).previous reference:p2

[100]Opoku-Asante, K.(2021).previous reference:p41

3-الربحية

أشارت الدراسات إلى أنه يمكن وصف العلاقة بين الربحية وهيكل رأس المال على أنها علاقة مثيرة للجدل وذلك بحسب نظريات هيكل رأس المال، فعلى سبيل المثال أشارت نظرية الالتقاط إلى أن المنشآت تفضل التمويل الداخلي بواسطة الأرباح المحتجزة عن التمويل بواسطة الديون والأسهم، ويرجع ذلك إلى أن التمويل بواسطة الأرباح المحتجزة أرخص تكلفة من التمويل بواسطة الديون ولا يترتب عليه دفع فوائد على استخدام الأموال كالفوائد المدفوعة على الديون، كما تفضل الأرباح المحتجزة على إصدار الأسهم حيث تتطلب الأسهم أيضاً توزيعات أرباح، وبالتالي ترتبط ربحية المنشأة بالرافعة المالية بعلاقة سلبية حيث تحقيق البنوك لأرباح تشغيلية عالية سيؤدي إلى دعم قرارها في تخفيض تمويل عملياتها عن طريق الديون واللجوء إلى تمويل العمليات بواسطة أرباحها المحتجزة. وعلى جانب آخر ترى نظرية المقايضة أن العلاقة بين الربحية والرفع المالي هي علاقة إيجابية حيث تستخدم المنشآت ذات الربحية العالية مستويات مرتفعة من الديون عن طريق الاحتفاظ بالأصول الثابتة كضمانات، علاوةً على ذلك أن الدائنين دائماً ما يتوجهون إلى المنشآت الرابحة للإقراض.[101]

4- الأصول الملموسة

تشير الأصول الملموسة إلى مجموعة الأصول التي يمتلكها البنك كالممتلكات والمنشآت والتي يسهل على الأطراف الخارجية تقييمها مقارنةً بالأصول غير الملموسة كالشهرة عند الاستحواذ، وهذا ما يجعل الأصول الملموسة تمثل ضمانات تقلل من المخاطر التي يتعرض لها المُقرض وذلك لأنها تحتفظ بقيمة أكبر عند التصفية، ويرجع ذلك إلى أنه عند الإفلاس من المرجح أن يكون للأصول الملموسة قيمة سوقية بينما تفقد الأصول غير الملموسة قيمتها، وبالتالي كلما زادت الأصول الملموسة في ميزانية البنك كان المقرضون

[101] Sarker, N., & Islam, R. (2021).previous reference:p89

أكثر استعداداً لتقديم القروض وزاد التوقع بانخفاض تكاليف للضائقة المالية وتكاليف الوكالة المرتبطة بالديون، وهذا ما يدل على وجود علاقة إيجابية ما بين الأصول الملموسة والرافعة المالية.[102]

5-تقلب الأرباح

ترتبط قدرة البنك على الاقتراض بشكل رئيسي باستقرار أرباحه، وبالتالي إن البنك الذي يحقق أرباحاً متقلبة تتراجع قدرته على الاقتراض، ويعزى ذلك إلى أن البنك يلتزم تعاقدياً بسداد مدفوعات الديون ومن الممكن أن لا تكفي الأرباح لسداد مدفوعات الديون بسبب عدم استقرارها، وهذا ما يؤدي إلى احتمال مواجهة البنك لضائقة مالية.وبالتالي ترتبط تقلبات الأرباح والرفع المالي في البنك بعلاقة سلبية، وهذا ما أشارت إليه أيضاً نظرية المقايضة.[103]

6-السياسة النقدية

إن التغير في السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي بشقيها التوسعية والانكماشية تؤثر على طلب النقد والذي بدوره قد يؤثر على السوق المالية. وتشمل إجراءات السياسة النقدية متطلبات الاحتياطي المصرفي، والإقراض المباشر للبنوك، وتعديل أسعار الفائدة، وشراء وبيع السندات الحكومية، وغيرها من المتطلبات التي قد تحدث تغييراً في قنوات ومصادر التمويل والتي بدورها تؤثر على هيكل رأسمال البنك.[104]

وفي ختام هذا الفصل المتمحور حول ماهية هيكل رأس المال وخصائصه يلاحظ مدى أهمية مفهوم هيكل رأس المال ومكوناته في المنشآت بشكل عام و في القطاع المصرفي بشكل خاص، فعلى الرغم من أن الديون طويلة الأجل تمثل مصدر أموال هام للبنوك إلا أنها بذات الوقت تشكل مصدر مخاطرة تهدد

---

[102] Sibindi, A. B.(2018).P115

[103] Khan, S., Bashir, U., & Islam, M. S.(2020).previous reference:p6

[104] نقار،عثمان، و شيخ السوق، ريما، وخلف، أسمهان. (2020).مرجع سبق ذكره: ص249

استمراريته. واستنتج من هذا الفصل أن الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل يكفل بتعظيم القيمة السوقية للبنك ليس بالأمر السهل لأن هناك العديد من القيود والمحددات التي قد تواجه البنك عند اختيار هيكل رأسماله، بالإضافة إلى ذلك إن البيئة التي تعمل بها البنوك هي بيئة محفوفة بالمخاطر وأن هيكل رأسمال البنك الذي يكون ملاءماً لنشاطه في فترة معينة قد لا يكون كذلك في فترة أخرى. وبالتالي لا بد أن يتم إجراء أبحاث تحليلية بشكل مستمر من قبل إدارات البنوك على هيكل رأسمالها وتعديل نسبة الديون مقابل حقوق الملكية ما أمكن وذلك بالتزامن مع الظروف التي يعمل بها البنك.

الفصل الثاني: مؤشرات الاستمرارية وإمكانية التنبؤ بها

تمهيد

بات مفهوم الاستمرارية في البنوك موضوعاً ذا اهتمام دولي وخصوصاً بعد الأزمات المالية التي واجهت البنوك في العالم منذ سبعينات القرن الماضي والتي أدت إلى إفلاس العديد منها، حيث إن سلامة الاقتصاد والسياسة النقدية لأي دولة ترتبط بالدرجة الأولى بسلامة النظام المالي فيها وعلى وجه التحديد سلامة القطاع المصرفي.

وفي سبيل تعزيز أهمية ومفهوم الاستمرارية ذهبت العديد من المنظمات المهنية إلى إجراء الأبحاث والدراسات من واقع الممارسات المهنية عن الظروف والأحداث والمخاطر التي واجهت البنوك وأثرت سلباً على استمراريتها، وذلك بهدف وضع مؤشرات عامة إذا ما واجهها البنك دل ذلك على ضعف قدرته على الاستمرار في المستقبل. بالإضافة لذلك طوّر الباحثون والأكاديميون عدة نماذج تنبؤ هدفت إلى دراسة مجموعة من أهم النسب المالية التي تشير إلى الوضع المالي للبنك، والتي كانت بمثابة منظومة إنذار مبكر عن ضائقة مالية قد تواجه البنك في المستقبل.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على الشكل الآتي:

- المبحث الأول: مفهوم الاستمرارية ومؤشراتها
- المبحث الثاني: المخاطر التي تهدد الاستمرارية في البنوك
- المبحث الثالث: نماذج التنبؤ باستمرارية البنوك

المبحث الأول-مفهوم الاستمرارية ومؤشراتها

أولاً-مفهوم الاستمرارية

يعد فرض الاستمرارية أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية. ويعني فرض الاستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر في مزاولة أعمالها لفترة من الزمن تكفي لتحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها، وأنها ليست مضطرة ولا يوجد لديها نية للتصفية أو تقليص حجم أعمالها، ولذلك يتم تسجيل قيم الأصول والالتزامات على أساس أن المنشأة سوف يكون لديها النية والقدرة على تحقيق أًصولها وتسوية التزاماتها من خلال ممارستها لأنشطتها العادية.[105]

وقد تناول المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) ضمن فقرة الاعتبارات العامة مفهوم الاستمرارية ومسؤولية الإدارة حول تقييم الاستمرارية في المنشأة، حيث تقوم الإدارة عند إعداد القوائم المالية للمنشأة بإجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها، و تقوم إدارة المنشأة بإعداد قوائمها المالية على أساس مبدأ الاستمرارية مالم تكن الإدارة تعتزم تصفية المنشأة أو التوقف عن أعمالها. وبالتالي عند تقييم ما إذا كان فرض الاستمراية ملائماً، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل والتي هي على الأقل وليس على سبيل الحصر لا تقل عن اثني عشر شهراً من نهاية فترة التقرير، وتؤخذ الظروف التي تواجه المنشأة بالاعتبار وذلك بالاعتماد على كل حالة، فعندما يكون لدى المنشأة تاريخ من العمليات المربحة وسهولة الوصول إلى الموارد المالية قد تصل المنشأة إلى استنتاج مفاده أن فرض الاستمرارية المحاسبي مناسب دون تحليل مفصل.[106]

---

[105] عبد العزيز ،غريب.(2021).مرجع سبق ذكره:ص213

[106] International accounting standards 1(IAS1).previous reference

وفي حالات أخرى قد تحتاج الإدارة إلى النظر في مجموعة واسعة من العوامل المتعلقة بالربحية الحالية والمتوقعة وجداول سداد الديون والمصادر المحتملة لتمويل الاستبدال قبل أن تتمكن من الجزم بأن أساس الاستمرارية مناسب.[107]

وينطوي مفهوم الاستمرارية في القطاع المصرفي على الكثير من التعقيدات مقارنةً بقطاعات الأعمال الأخرى، ويرجع ذلك إلى الحساسية العالية للقطاع المصرفي تجاه مخاطر قطاعات الأعمال. فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل بالوساطة المالية ما بين المدخرين والمقرضين، حيث تقوم البنوك بتجميع ادخارات القطاع العائلي وتجعلها متاحة أمام قطاع الأعمال الذي يريد الاستثمار، وبالتالي يترتب على انهيار وتوقف مؤسسات الأعمال التي اقترضت من بنك ما عدم قدرة ذلك البنك على إعادة دفع مستحقات المودعين لديه وهذا ما قد ينهي استمرارية عمل البنك أيضاً. تحدث هذه المشكلة **(فشل الوساطة DISINTERMEDIATION)** عندما تفقد البنوك قدرتها على العمل كوسيط بين المدخرين والمستثمرين- وهي مشكلة خطيرة تترتب عليها نتائج اقتصادية سلبية. فعندما يختل عمل القطاع المصرفي تنتشر المشاكل في كل فروع الاقتصاد الأخرى حيث تجفُ مصادر الائتمان، وتتوقف الاستثمارات، ويتراجع الاستهلاك، ويقع الاقتصاد في مشكلة الانكماش. فعلى سبيل المثال تدفع خسارة الادخارات القطاع العائلي إلى تخفيض إنفاقه الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الآثار الانكماشية بشكل متزايد في الاقتصاد وهذه تماماً إحدى طرائق انتشار الأزمة المصرفية في الاقتصاد.[108]

بالإضافة إلى ذلك يواجه البنك حساسية عالية للمخاطر تجاه البنوك الأخرى وذلك بسبب الترابط الوثيق للمعاملات والأنشطة القائمة ما بين البنوك، وهذا يعني بأنه في حال واجه أحد البنوك ضائقة مالية أثارت الشكوك حول قدرته على الاستمرار فإن ذلك قد يكون له تداعيات على البنوك الأخرى وبالتالي انتقال تأثير المخاطر إليها وهذا ما حدث فعلاً في الأزمة المالية العالمية لعام (2008) في القطاع المصرفي للولايات

---

[107] International accounting standard 1(IAS1).previous reference

[108] جيربر، ج.(2013).ص-301-314

المتحدة الأمريكية، فبعد انهيار بنك واشنطن ميتشوال (Washington mutual bank) وتصفية أصوله تبع ذلك ما يقارب إفلاس 171 بنكاً وذلك ليتم تسجيل أكبر فشل مصرفي يحدث في تاريخ الولايات المتحدة.[109]

مما سبق يتبين وجود حافز كبير من أجل المحافظة على استمرارية عمل القطاع المصرفي، وبات هناك مصلحة عامة في الحد من الضرر الناجم عن فشل البنوك وراحت البنوك المركزية تتنافس في إصدار التشريعات والقوانين التي تتلاءم مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والتي تضمن سلامة القطاع المصرفي في بلدانها في ظل تعدد وتنوع المخاطر التي يواجهها هذا القطاع، حتى إن بعض الحكومات قامت بإنفاق العوائد من أجل المحافظة على استمرارية العمل في القطاع المصرفي.

ثانياً-المؤشرات والعوامل التي تؤثر على استمرارية البنوك

في ظل النمو المتسارع الذي تشهده قطاعات الأعمال وتداخل العمل فيما بينها وزيادة الاعتماد على بعضها البعض في أداء أنشطتها أدى ذلك إلى توسع الأحداث الاقتصادية وزيادة تعقيداتها وظهور مخاطر جديدة واجهت عمل تلك القطاعات وأحدثت أضراراً لعدد كبير منها كانت قد أجبرتها على التوقف عن العمل أو مواجهة أزمات مالية أدت إلى تراجع أدائها. ونتيجة لذلك كان لا بد من دراسة العوامل التي تواجه القطاعات الاقتصادية والتي من شأنها أن تؤدي إلى خلق أزمات تحد من قدرتها على الاستمرار. وتلبيةً لذلك أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق الدولي 570 بعنوان (الاستمرارية) والذي تضمن مجموعة من المؤشرات التي تهدد استمرارية الأعمال في القطاعات المختلفة وتم تصنيف المؤشرات إلى ثلاث فئات وهي المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية ومؤشرات أخرى. وفيما يلي أمثلة حول هذه المؤشرات التي لا تشمل المؤشرات كافةً، علماً أن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائماً بأن فرض الاستمرارية موضع تساؤل، ويمكن عرض هذه المؤشرات على النحو الآتي:[110]

---

[109] Yan, M.(2013).p29

[110] International Standard On Auditing(570).previous reference

1-المؤشرات المالية

لعل أهم المؤشرات المالية التي تدل على صعوبات مالية تواجه البنك وتهدد استمراريته تتمثل بمجموعة من الظروف الآتية:

أ- وجود قروض طويلة الأجل يقترب استحقاقها دون احتمال لتجديدها أو سدادها

إن عدم قدرة البنك على الوفاء بتسديد قروضه في تاريخ استحقاقها يُعرّض البنك إلى مشاكل مع المقرضين وخاصة إذا لم تتم الموافقة على جدولة الديون، وقد يؤدي الاستمرار في تعثر السداد إلى تراكم الفوائد المستحقة على القروض ومضاعفة هذه الديون فتصبح استمرارية البنك موضع تساؤل وذلك بسبب وصول البنك إلى مرحلة التخلف عن السداد.[111]

ب-الاعتماد الزائد على القروض قصيرة الأجل في تمويل الأصول الثابتة

تتصف نماذج التمويل في البنوك بعدم الاستقرار عندما لا يكون هناك تطابق في الاستحقاق بين تواريخ تحقيق البنك لأصوله وتسوية التزاماته، فعلى سبيل المثال إذا قام البنك بتمويل أصوله بمبلغ كبير من الديون قصيرة الأجل فإن الالتزام بتسوية تلك المبالغ في فترات متقاربة تجعل البنك عرضةً لاضطرابات السوق ومخاطر السيولة، وبالتالي يتوجب على إدارة البنك هيكلة آجال استحقاق الديون بطريقة تتماشى مع مدة تحقيق الأصول.[112]

ج-تدفقات نقدية سالبة

تعد السيولة العصب الرئيسي في عمل البنك ويتم تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقاتها دون التعرض لخسائر غير مقبولة، وبالتالي تظهر مخاطر السيولة بشكل رئيسي عند تحقيق البنك لتدفقات نقدية سالبة تتمثل بعجز التدفقات النقدية الداخلة إلى البنك عن مقابلة التدفقات النقدية

---

[111] Manousaridis, C. O.(2017).pp6

[112] The farm Credit Administration.(2021).p34650

الخارجة وذلك بسبب عدة عوامل داخلية تتمثل بسوء تخطيط السيولة، وعدم وجود تنوع في مصادر التمويل من ناحية آجال الاستحقاق، بالإضافة إلى سوء توزيع مصادر الأموال على الاستخدامات.[113]

ويعد الافتقار إلى السيولة أحد المؤشرات الأساسية التي تدل على تدهور الوضع المالي للبنك، فالبنك المتدهور مالياً يواجه فقدان الودائع الذي يستنزف النقدية لديه ويجبره على تصفية أصوله الأكثر سيولة إلى جانب أن البنوك الأخرى تتردد في إقراض هذا النوع من البنك وإن تمت الموافقة على إقراضه فيتم وضع شروط وضمانات إضافية بالإضافة إلى سعر فائدة مرتفع مما يؤدي إلى التأثير على إيراداته سلباً وهذا الأمر الذي قد يهدد استمراريته أو يعرضه للفشل المالي.[114]

د-نسب مالية عكسية

أثبتت الدراسات أن استخدام النسب المالية كمؤشرات تنبؤ بالاستمرارية أفضل من التنبؤ باستخدام المتغيرات المحاسبية الخام كما أنها توفر وجهات نظر أكثر ملاءمة من خلال إعطائها لمؤشرات مقارنة ما بين بنك وآخر أو ما بين فترة وأخرى لنفس البنك، وقد استخدم الباحثون عدة نسب مالية للحكم على أداء البنك والتنبؤ باستمراريته، مثل نسب جودة القروض، ونسب جودة رأس المال، ونسب الربحية، ونسب كفاءة التشغيل، ونسب السيولة، وبالتالي إن ظهور النسب المالية بشكل عكسي قد يعطي مؤشرات تهدد باستمرارية البنك كأن تكون نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة أصغر من الواحد حيث يدل ذلك على ضعف سيولة البنك وعدم قدرته على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.[115]

هـ-خسائر تشغيل كبيرة

تعد الخسائر التشغيلية من أهم المؤشرات التي تثير الشك حول استمرارية البنك بسبب تآكل رأس المال. فالبنوك تعمل في بيئة محفوفة بالمخاطر تتجلى بشكل رئيسي بالقروض المتعثرة وانخفاض جودة الأصول،

---

[113] النويران،ظاهر .(2019).ص103

[114] سوق دمشق للأوراق المالية.(2020).ص56

[115] Le, H. H., & Viviani, J. L.(2018).p16

وبالتالي أحياناً قد لا تكون الأرباح كافية لدعم المركز المالي والاحتفاظ بمستوى كفاية رأس المال. ويظهر الجانب الأكثر سوءاً في حال حقق البنك خسائر تشغيلية دورية من عام لآخر مما يؤدي إلى ظهور مجموعة من العوامل التي تؤثر سلباً على نشاط البنك أهمها فقدان عنصر الأمان للدائنين، وعدم القدرة على دفع حصص أرباح معقولة تتناسب مع المخاطر التي يتحملها المساهمون، بالإضافة إلى عجز البنك عن تشكيل المخصصات الائتمانية لمقابلة خسائر الائتمان، وفي هذه الحالة يكون البنك في وضع حرج يشكل تهديداً واضحاً لقابلية استمراره.[116]

و-عدم توزيع أرباح لفترات طويلة

إن الهدف الرئيسي للمساهمين في البنك هو الحصول على مقابل يتمثل بشكل أرباح موزعة وذلك نتيجة لاستثمار أموالهم في البنك وتحملهم لدرجة معينة من المخاطر، وبالتالي عند وجود أرباح قابلة للتوزيع في القوائم المالية، وعدم قيام الإدارة بتوزيعها لفترات معينة على الرغم من استحقاق تلك التوزيعات، أو قيام الإدارة بتوزيع أسهم بدلاً من توزيع نقد دون مبرر، فإن ذلك يشير إلى مشاكل تتعلق بسيولة البنك ويعتبر مؤشراً على ضعف قدرة البنك على الاستمرار في أعماله.[117]

مما سبق نلاحظ أنه غالباً ما تدور المؤشرات المالية التي تهدد استمرارية العمل في البنوك حول هدفي السيولة والربحية واللذين يتلازمان مع طبيعة عمل جميع المنشآت وليس البنوك فقط. إلا أن خصوصية الصناعة المصرفية وطبيعة عملياتها التي تعتمد بشكل رئيسي على المتاجرة بالمال وخلق السيولة يجعل تأثير تلك المؤشرات أكبر على البنوك مقارنةً بالمنشآت الأخرى.

2-المؤشرات التشغيلية

تتمثل المؤشرات التشغيلية التي تؤثر سلباً على استمرارية عمل البنك بمجموعة الأحداث الآتية:[118]

---

[116] سوق دمشق للأوراق المالية.(2020).مرجع سبق ذكره: ص55

[117] الأمين، ماهر، ويوزباشي، هلا.(2017).ص277

[118] عبد العزيز ،غريب.(2021).مرجع سبق ذكره: ص216

أ-ترك مديرين رئيسيين العمل في البنك دون تعيين بدلاء عنهم

عندما يواجه البنك مشكلة استقالة أحد المدراء المهمين وعدم القدرة على استقطاب بديل مناسب عنه فإن ذلك يؤثر على استراتيجية عمل البنك، كما يؤثر على استمرارية العمل في المستقبل المنظور.

ب-فقدان سوق رئيسية، أو امتياز أو ترخيص، أو مورد رئيسي

يعبّر هذا المؤشر عن المنشآت التي تقدم منتجاً معيناً والتي تواجه مشكلة في تسويق إنتاجها أو تفتقد مورديها الرئيسيين.أما بالنسبة للبنوك فيرى الباحث أن المورد الرئيسي للبنك هو الودائع والتي إذا ما تم فقدانها أو تراجعها لحد كبير فإن ذلك يؤثر على استمرارية عمل البنك كونها تمثل أهم مصادر التمويل للبنك.

ج-ظهور منافسين جدد وعدم القدرة على مواكبة التطور في العمل

إن عدم قدرة إدارة البنك على مواكبة التطور الحاصل في القطاع الاقتصادي وتقديم خدمات جديدة تتناسب مع واقع العمل يؤثر على استمرارية عمله وخاصةً إذا كان هنالك منافسون يقدمون تلك الخدمات.

3-المؤشرات الأخرى

تتمثل المؤشرات الأخرى بالجوانب القانونية والتشريعية التي تحكم عمل البنك وهي على الشكل الآتي:[119]

أ-عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال، أو المتطلبات القانونية الأخرى

يحكم عمل البنك مجموعة من القوانين والأنظمة التي يفرضها البنك المركزي للدولة التي يعمل بها البنك وتشمل على سبيل المثال متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وحدود الديون قصيرة الأجل، ونسب السيولة العامة، وغيرها من المتطلبات التي تنظم عمل البنوك، وبالتالي إن عدم قدرة البنك على الالتزام

[119] International Standard On Auditing(570).previous reference

باللوائح والأنظمة ومتطلبات التنظيم المصرفي يمثل فشلاً في إدارة المخاطر التي يواجهها البنك وهذا ما يؤثر بدوره على استمرارية عمل البنك.[120]

ب-إجراءات قانونية أو تنظيمية معلقة ضد البنك والتي إذا نجحت سينجم عنها نتائج غير مرضية

يعد التقاضي من الأمور الشائعة لدى القطاع المصرفي نظراً لطبيعة عمله، فكما أن إدارة البنوك تقوم برفع دعاوٍ قضائية لتحصيل القروض المتعثرة من العملاء يوجد على الجانب المقابل دعاوى قضائية مرفوعة ضد البنك من قبل العملاء أو جهات أخرى لأسباب مختلفة[121]، وبالتالي وجود دعاوٍ قضائية ضد البنك ونجاح تلك الدعاوى فإن ذلك يعني وجود التزامات مالية يتعين على البنك دفعها، كالتعويضات مثلاً، وإن عدم قدرة البنك على دفعها سيعرضه إلى الحجز على أصوله أو تصفية البنك لدفع تلك الالتزامات.

ج-تغيرات في التشريعات والسياسات الحكومية يتوقع أن تؤثر على استمرارية عمل البنك

يعمل البنك ضمن بيئة تحكمها القوانين والتشريعات الحكومية ومن المعروف أن أداء البنوك يتأثر بشكل كبير بقرارات السلطات الإشرافية والتنظيمية المنوط بها تحديد السياسات المصرفية، والجدير بالذكر أن تلك القوانين تتغير من وقت لآخر وقد يكون هذا التغيير لا يصب في مصلحة البنك. فعلى سبيل المثال قد يصدر قرار من الهيئة الناظمة لعمل البنوك يتضمن تخفيض نسبة الفوائد على الودائع تماشياً مع التغيرات في السياسة النقدية للدولة، مما يجعل عملية الإيداع غير مرغوبة من قبل المدخرين، بالإضافة لانخفاض معدلات الإقراض وارتفاع تكلفة التمويل في البنك.[122]

وبناءً على العوامل والمؤشرات السابقة يلاحظ أنه لا يمكن الجزم باستمرارية البنك من خلال تقييم وضعه المالي فحسب، بل لا بد من تقييم حساسية البنك لظروف السوق وللتشريعات المحلية للبيئة التي يعمل بها.

---

[120] Velez, S., Neubert, M., & Halkias, D.(2020).p1-2

[121] تقرير مدقق حسابات بنك بيمو السعودي الفرنسي.(2020). الربع الثالث

[122] Bittner, C., Bonfim, D., Heider, F., Saidi, F., Schepens, G., & Soares, C.(2020).p6-7

المبحث الثاني-المخاطر التي تهدد الاستمرارية في البنوك

إن سعي إدارة البنوك إلى زيادة الإيرادات، والتطورات التكنولوجية التي طرأت على القطاع المصرفي وما رافقها من تزايد المنافسة بين البنوك لتقديم الخدمات والمنتجات الجديدة للعملاء، كل ذلك أسهم في تنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك وظهور مخاطر جديدة كان لها تأثير سلبي على استمرارية عمل البنوك كما حدث في الأزمة المالية العالمية خلال عامي 2007-2008. ونظراً لأهمية الصناعة المصرفية وتأثيرها على الاقتصاد الدولي سعت المنظمات المهنية إلى اكتشاف تلك المخاطر وتصنيفها وقياسها وإدارتها.[123] وصنّفت المخاطر التي تواجه البنوك حسب مصدرها إلى فئتين رئيسيتين وهما: المخاطر المالية، والمخاطر غير المالية:[124]

أولاً-المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من المعاملات والأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك والتي تؤثر على وضعه المالي ومن الممكن أن تعرضه لخسارة محتملة، وتصنّف المخاطر المالية إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة.[125]والتي يعرضها الباحث على الشكل الآتي:

1-مخاطر الائتمان

تُعرّف لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناجمة عن احتمال فشل المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك وفقاً للشروط المتفق عليها. وتعد القروض من أكبر مصادر مخاطر الائتمان وأكثرها وضوحاً لمعظم البنوك، ويرجع ذلك إلى أنه من المرجح أن يتعثر المقترضون عندما تفشل المشاريع الاستثمارية الممولة من القروض في تحقيق عوائد إيجابية تمكنهم من دفع أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها. وبخلاف القروض تواجه البنوك مخاطر الائتمان في مختلف الأدوات

---

[123] Leo, M., Sharma, S., & Maddulety, K.(2019).p1-3

[124] البناء، زينب، والشمري، سيماء .(2020).ص109

[125] ZHONGMING, A., SAMUEL, F., & Guoping, D.(2019).p27

المالية الأخرى بما في ذلك العقود المالية المستقبلية، وعقود المبادلة، وعقود الخيارات، ومعاملات الصرف الأجنبي، والمعاملات مع البنوك الأخرى، بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية. وبالتالي يمكن العثور على مخاطر الائتمان في جميع الأنشطة التي يعتمد فيها نجاح العملية على أداء الطرف المقابل.[126]

2- مخاطر السوق

يمكن تعريف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي يواجهها رأسمال البنك والناجمة بشكل أساسي عن التغيرات في مستوى كل من أسعار صرف العملات، وأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع.[127] كما عرّفت لجنة بازل مخاطر السوق: بأنها مخاطر الخسائر في الحسابات داخل وخارج ميزانية البنك والناجمة بشكل رئيسي عن تحركات أسعار السوق.[128]

ويعرض الباحث المخاطر التي تندرج ضمن مخاطر السوق على الشكل الآتي :

أ- مخاطر أسعار صرف العملات

يُعرّف خطر سعر الصرف بأنه الخطر الناتج عن تقلب أو تدهور قيمة عملة الدولة التي يعمل بها البنك مقابل العملات الأخرى، ويعتبر تقلب سعر الصرف من أهم العوامل التي تؤثر على مستويات ربحية البنك لأنه يؤثر على اجراءات الوساطة النقدية بين البنك والبنوك في دول أخرى.[129]فعلى سبيل المثال، قبل الأزمة الآسيوية في عامي 1997 و 1998 قامت البنوك بالاقتراض من أسواق رأس المال العالمية وقد أدى انهيار العملات المحلية لتلك البنوك إلى حدوث ارتفاع هائل جداً في قيمة ديونها المقومة بالدّولار، وهذا ما أدى إلى فشل الكثير من تلك البنوك.[130]

---

[126] Mendoza, R., & Rivera, J. P. R.(2017).p86

[127] Leo, M., Sharma, S., & Maddulety, K.(2019).previous reference:p2

[128] Barnes, M. R.(2019).previous reference:p92

[129] Moyo, D., & Tursoy, T.(2020).p2

[130] جيربر، ج.(2013).مرجع سبق ذكره:ص302

ب-مخاطر أسعار الفائدة

هي المخاطر الناتجة عن الفجوة بين تأثر أصول البنك والتزاماته بالتغير بسعر الفائدة. حيث تمنح البنوك للعملاء القروض طويلة الأجل بأسعار ثابتة مرتفعة نسبياً، ويتم تمويل تلك القروض من ودائع العملاء والقروض قصيرة الأجل والتي تتغير أسعار فائدتها حسب ظروف الاقتصاد ومتغيرات السوق وظروف الطلب والعرض، وبالتالي إن مثل هذه التغيرات تشكل مخاطر على أداء وربحية البنك.[131]

ج-مخاطر الأسهم

تتكون مخاطر الأسهم من مخاطر السوق المحددة ومخاطر السوق العامة. وتنتج المخاطر المحددة للأسهم نتيجة تراجع أوضاع الجهة المصدرة لها، على سبيل المثال تراجع قيمة أسهم بنك معين دون بقية البنوك، أما المخاطر العامة للأسهم فتنتج نتيجة التغير السلبي الذي يطرأ على مؤشر الأسعار للسوق المالي المتداولة فيه الأسهم، على سبيل المثال: تراجع قيمة أسهم القطاع المصرفي بأكمله نتيجة تراجع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية. [132]

3- مخاطر السيولة

يقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة البنك على الاحتفاظ بنقدية كافية لسداد التزاماته عند استحقاقاتها دون حدوث خسائر غير متوقعة، بالإضافة إلى إمكانية البنك تلبية مسحوبات المودعين المفاجئة.[133]

أما مخاطر السيولة فهي المخاطر الناجمة عن عدم وجود السيولة الكافية لتغطية التزامات البنك قصيرة الأجل، بالإضافة إلى التدفقات النقدية الخارجة غير المتوقعة. وتنشأ مخاطر السيولة بشكل رئيسي نتيجة عدم توازن الاستحقاق ما بين مصادر الأموال في البنك واستخداماتها وخصوصاً ما بين الالتزامات قصيرة الأجل والأصول طويلة الأجل.[134]

---

[131] Dewasurendra, S., Judice, P., & Zhu, Q.(2019).p2

[132] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253)، المادة رقم (10)، الصادر في عام2007

[133] Ben mousa,Mohamed,Aboubaker,Adel.(2020).P20

[134] Saleh, I., & Abu Afifa, M.(2020).p3

وتنقسم مخاطر السيولة إلى نوعين رئيسيين من المخاطر يرتبط إحداهما بالقدرة على التمويل يرتبط الآخر بالقدرة على التسييل وهما:[135]

-مخاطر السيولة التمويلية: يرتبط هذا النوع بجانب الالتزامات في قائمة المركز المالي، وينشأ عندما يعجز البنك عن مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواءً الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو على الوضع المالي للبنك، حيث يظهر البنك غير قادر على الوصول إلى مصادر تمويلية ذات تكلفة معقولة اقتصادياً من أجل الوفاء بالتزاماته.

-مخاطر السيولة السوقية: وتسمى أيضاً مخاطر سيولة الأصول، وتظهر عندما يتعذر على البنك تسييل أصوله دون حدوث خسائر كبيرة في القيمة، حيث يجد البنك نفسه مضطراً في ظل احتياجه للسيولة إلى بيع الأصول بسعر منخفض وذلك بسبب ضعف سيولة السوق أو بسبب وجود اضطرابات في السوق، ونتيجة لذلك قد تكون القيمة النقدية لأصول البنك منخفضة وغير كافية لمقابلة متطلبات السيولة غير المتوقعة.

ثانياً-المخاطر غير المالية

تتكون المخاطر غير المالية من المخاطر التشغيلية، والمخاطر الاستراتيجية، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة، والتي يعرضها الباحث كالآتي:

1-المخاطر التشغيلية

عرّفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر التي تؤدي إلى خسائر ناتجة عن الخطأ والغش أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم مثل عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو إنجاز العمل المصرفي

[135] ضاهر، حنان، و قره فلاح، فاطمة.(2017).ص385

بطريقة غير سليمة، وبالتالي تتجسد أهم أنواع مخاطر التشغيل في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة، وفشل إدارة العمليات، بالإضافة إلى فشل المعاملات والعلاقات مع الأطرف ذات العلاقة.[136] وحظيت المخاطر التشغيلية في الآونة الأخيرة باهتمام العديد من إدارات البنوك والمنظمات المهنية، حيث تم تحديدها على أنها من التهديدات الرئيسية التي تؤثر على استمرارية العمل في البنوك وذلك بسبب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاستراتيجيات الرقمية وما رافق ذلك من إغلاق عدد كبير من فروع البنوك نتيجة لإمكانية تواصل العملاء مع البنك وإجراء المعاملات افتراضياً من خلال الحسابات الإلكترونية عبر الهاتف المحمول. وساهمت التقنيات والابتكارات المالية الحديثة في زيادة المخاطر التشغيلية التي تمثلت بشكل رئيسي بمخاطر أمن معلومات البنك، ومخاطر أخرى ناتجة عن ضعف مهارة موظفي البنك وقلة معرفتهم وخبرتهم بالتعامل مع تلك التقنيات والابتكارات. وأيضاً أشار تقرير لجنة بازل الصادر في عام 2019 إلى أن التقنيات والابتكارات المالية الحديثة زادت من تعقيد تقديم الخدمات المالية في البنوك ورافق ذلك صعوبات كبيرة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية.[137]

2- المخاطر الإستراتيجية

تشير إستراتيجية البنك إلى مجموعة الأهداف والغايات التي يسعى البنك للوصول إليها، والسياسات والوسائل التي تتخذها الإدارة العليا في البنك في سبيل تحقيق ذلك. وبالتالي تعبر المخاطر الاستراتيجية عن المخاطر التي تؤثر سلباً على إيرادات البنك نتيجة تحديد إستراتيجيات ذات أهداف خاطئة، أو عدم قدرة البنك على تنفيذ إستراتيجيته بشكل صحيح، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يواجه البنك المخاطر الإستراتيجية بسبب التغيرات في بيئة البنوك وأنشطتها وعدم قدرة البنك على الاستجابة أو الاستجابة غير الكافية والمتأخرة لتلك المتغيرات، على سبيل المثال عدم قدرة البنك على التكيف مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في القطاع

[136] Curti, F., Fauver, L., & Mihov, A.(2020).p2

[137] Antonijević, M., & Ljumović, I.(2020).p119

المصرفي. وعلى الرغم من أن لجنة بازل استبعدت المخاطر الاستراتيجية من القواعد التنظيمية لرأسمال البنوك وذلك لصعوبة قياسها، إلا أنها اعتبرت أن تحليل متطلبات رأسمال البنك تشكل عنصراً هاماً في حماية البنك من المخاطر الاستراتيجية.[138]

3- المخاطر القانونية

لم تتطرق لجنة بازل إلى تعريف المخاطر القانونية بشكل مفصل، حيث اعتبرت اللجنة أن المخاطر القانونية تندرج ضمن المفهوم العام للمخاطر التشغيلية، وأظهرت اللجنة ضمن وثيقتها الصادرة في كانون الأول عام 2017 بأن المخاطر القانونية تشمل على سبيل المثال وليس الحصر التعرض للغرامات أو العقوبات أو الأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الإشرافية.[139]

وتعرف المخاطر القانونية: بأنها المخاطر الناجمة عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والسياسات واللوائح أو الممارسات المعتمدة وما ينتج عنها من غرامات وعقوبات تطبق على البنوك في حال إخفاقها في سداد التزاماتها التعاقدية والقانونية، كما يمكن أن تنشأ المخاطر القانونية نتيجة تطبيق البنوك نصوص العقد بصورة مخالفة، أو لكون تلك النصوص لا تعكس طبيعة الالتزامات التعاقدية بين أطراف العملية المصرفية بشكل واضح وسليم.[140]

4- مخاطر السمعة

يعتمد نموذج الأعمال في البنوك بشكل رئيسي على الثقة والسمعة، ولذلك تمثل المحافظة على السمعة في الصناعة المصرفية تحدياً كبيراً تواجهه إدارة البنوك وخصوصاً في الآونة الأخيرة في ظل التقدم التكنولوجي، ولا سيما بروز وسائل التواصل الاجتماعي والتي تتيح لعدد كبير من المستخدمين ترويج إشاعات سلبية

---

[138] Chockalingam, A., Dabadghao, S., & Soetekouw, R.(2017).p229

[139] Basel 3 ,(2017).previous reference:p128

[140] ضاهر، حنان، و قره فلاح، فاطمة.(2017).مرجع سبق ذكره: ص385

عن البنك من شأنها التأثير سلباً على ممارسة نشاطه، وتعد مخاطر السمعة أو فقدان العلامة التجارية من أهم المخاطر التي تواجه عمل البنوك. [141]

وقد عرّفت لجنة بازل مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناجمة عن التصور السلبي من جانب العملاء أو المساهمين أو المستثمرين أو حاملي الديون أو محللي السوق أو الأطراف الأخرى ذات الصلة أو الجهات التنظيمية والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ على علاقات تجارية قائمة أو إنشاء علاقات جديدة، والوصول المستمر إلى مصادر التمويل.[142]

وفي ضوء ما سبق يمكن الاستنتاج بأن جميع المخاطر المالية وغير المالية تشترك في خاصية رئيسية من جانب التأثير سلباً على استمرارية عمل البنوك وأن مخاطر البنوك متجددة بطبيعتها وذلك حسب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي تشهدها الساحة الدولية.

المبحث الثالث-نماذج التنبؤ باستمرارية البنوك

إن تطور العمل المصرفي وتعقّد عملياته أوجد الحاجة إلى نظم رقابية تساعد في قياس سلامة الوضع المالي للبنوك والتنبؤ في قدرتها على الاستمرار. ويعد التنبؤ بسلامة الوضع المالي للبنك أحد أهم الاعتبارات الحاسمة لمديري البنوك والدائنين والمستثمرين وصانعي السياسات وذلك لتحديد الأسباب التي من الممكن أن تتسبب في فشل البنوك وتحد من قدرتها على الاستمرار في المستقبل، فضلاً عن أن التنبؤ المالي يساعد في تخفيض درجة عدم التأكد ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة في المستقبل. وفيما يلي عرض لمجموعة من النماذج التي تدرس عدة مؤشرات تساهم في التنبؤ بقدرة البنك على الاستمرار والتي تستخدم كنظام إنذار مبكر للتنبؤ بفشل البنك قبل حدوثه:

---

[141] Heidinger, D., & Gatzert, N. (2018).pp3

[142] Heidinger, D., & Gatzert, N. (2018).previous reference:p3

أولاً-نموذج CAMELS

يعد نموذج CAMELS من أهم النماذج المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية والسلطات الإشرافية في العالم لتقييم سلامة الوضع المالي للبنوك، حيث تم استخدام هذا النموذج لأول مرة في عام 1979 من قبل المجلس الاتحادي الأمريكي لفحص المؤسسات المالية، وفيما بعد تم استخدام نموذج CAMELS من قبل ثلاث هيئات رقابية أمريكية تنظم العمل المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية وهي نظام الاحتياطي الفيدرالي، ومكتب الإشراف النقدي (OCC)، ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC).[143]

وتشير كلمة CAMELS إلى الحروف الأولى من العناصر المكونة لذلك النموذج والتي تشمل العناصر الستة الآتية:[144]

- كفاية رأس المال (**Capital Adequacy**)
- جودة الأصول (**Assets Quality**)
- جودة الإدارة **(Management Quality)**
- القدرة على توليد الأرباح **(Earnings Ability)**
- إدارة السيولة (**Liquidity Management)**
- الحساسية لمخاطر السوق (**Sensitivity To The Market Risks)**

[143] Nguyen, A. H., Nguyen, H. T., & Pham, H. T.(2020).P177

[144] الحموي، نرمين.(2016).ص42

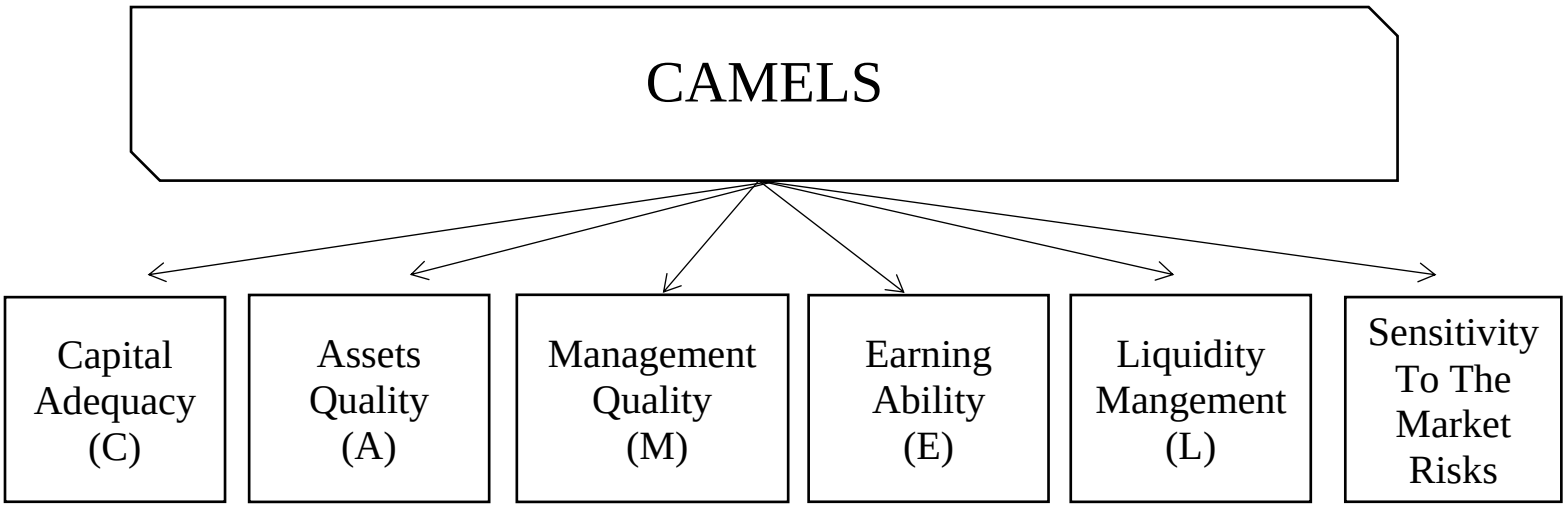

الشكل رقم 1: دلالة مصطلح CAMELS

Reference: Rostami, M. (2015).p656

علماً أن نموذج CAMELS كان يدرس العناصر الخمسة الأولى فقط وذلك لما قبل عام 1997 وكان يسمى نموذج CAMEL وقد أضيف العنصر السادس (الحساسية لمخاطر السوق) في عام 1997 وتم تغيير اختصار النموذج ليصبح CAMELS.[145]

وبموجب نموذج CAMELS يتم تقييم الوضع المالي للبنك من خلال منح البنك درجة تصنيف تتراوح من 1 إلى 5 لكل عنصر من العناصر الستة التي يتكون منها هذا النموذج، حيث أن درجة التصنيف 1 هي المرتبة الأعلى ودرجة التصنيف 5 هي المرتبة الأدنى، ثم يتم تجميع الدرجات للوصول إلى التقييم النهائي.[146]

وبالتالي يعتمد التصنيف الكلي على تقييم دقيق لأداء البنك على كافة المستويات الإدارية، والتشغيلية، والمالية وفيما يلي شرح لكل عنصر من عناصر نموذج CAMELS:

[145] Ferrouhi, E. M. (2014).P622

[146] Jearah, N. S., Odeh, A. A. H., Dehash, Q. M., & Ibrahim, Z. H.(2020).p18

1-مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy indicators

توضح مؤشرات كفاية رأس المال مدى نجاح سياسة التمويل المتبعة في البنك في الموازنة ما بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية وتحديد انعكاسات تلك السياسة على مخاطر الوضع المالي للبنك وتحديد الإجراءات التي من شأنها تخفيف أثر تلك المخاطر، وفي سبيل تحقيق ذلك تعمل إدارة البنك على منح التسهيلات إلى أفضل العملاء وذلك لتقليل حجم المخاطر الائتمانية، كما تعمل على ضغط حجم الأصول لتصبح ملائمة مع رأس المال، أو الاتجاه إلى زيادة رأس المال أو تدعيم حسابات رأس المال عن طريق التوقف عن توزيع الأرباح أو اتباع كلا الأسلوبين.[147]

وفيما يلي بعض المؤشرات التي يتم استخدامها لتقييم كفاءة رأسمال البنوك:

-نسبة كفاية رأس المال: تقيس نسبة كفاية رأس المال قدرة رأسمال البنك على تحمل قدر معقول من الخسائر الناجمة عن المخاطر الائتمانية، والمخاطر السوقية، والمخاطر التشغيلية، وتعكس النسبة المرتفعة قدراً عالياً من الحماية يتمتع به كل من المستثمرين والمودعين وأصحاب المصلحة في البنك، وقد حددت بازل (3) أن الحد الأدنى لنسبة الكفاية هي 10.5%.[148]

-نسبة الإستثمار في الأوراق الحكومية إلى إجمالي الاستثمار: تعكس هذه النسبة المخاطر المرافقة لاستثمارات البنوك في الأوراق الحكومية ويتم احتسابها من خلال قسمة الاستثمار في الأوراق الحكومية على إجمالي استثمارات البنك، ومن المفترض أن الأوراق الحكومية هي أدوات دين مضمونة وشبه خالية من المخاطر وهذا يعني أن زيادة استثمار البنك في الأوراق الحكومية سيؤدي إلى انخفاض المخاطر.[149]

---

[147] سوق دمشق للأوراق المالية.(2020).مرجع سبق ذكره: ص8

[148] Singhal, P. K.(2020).P28

[149] Aspal, P. K., & Dhawan, S.(2016).p11

-نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي تعرضات البنك داخل وخارج الميزانية: تمثل هذه النسبة درجة الرافعة المالية التي تم إدراجها ضمن بنود بازل (3) ويتم احتسابها من خلال قسمة الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) إلى إجمالي تعرضات البنك داخل وخارج الميزانية.[150]

2-مؤشرات جودة الأصول Assets Quality Indicators

اكتسبت جودة الأصول في البنك أهمية كبيرة في الصناعة المصرفية نظراً لارتباط جودة أصول البنك بسلامة وضعه المالي وخاصةً من ناحية الربحية والسيولة. وعلى غرار تنظيم متطلبات رأس المال الصادر عن اتفاقيات بازل صدر المعيار المحاسبي IFRS9 في كانون الثاني عام 2018 للتوسع في مفهوم و قياس جودة أصول البنك وتحديد مستوى المخاطر المرتبطة بتلك الأصول، حيث يقدم المعيار IFRS9 إرشادات للبنوك حول تشكيل مخصصات على الخسائر المتوقعة مع الأخذ بالاعتبار كافة المؤشرات التي تدل على احتمالية انخفاض جودة الأصول في البنك في سبيل إعداد قوائم مالية أكثر شفافية. فعلى سبيل المثال إن المستويات المرتفعة من القروض غير العاملة تثير شكوكاً كبيرة حول جودة أصول البنك، بالإضافة إلى أن المخصصات المرتفعة لاحتياطي خسائر القروض لها تأثير سلبي كبير على إيرادات البنك وكفاية رأس المال التنظيمي.[151]

ولعل أهم النسب المالية التي تقدم مؤشرات عن جودة أصول البنك هي النسب الآتية:

-نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي السلف: تستخدم هذه النسبة لقياس ومراقبة حجم القروض غير العاملة فيما إذا كانت تزداد بشكل سنوي أو نصف سنوي أو ربعي وذلك بالاعتماد على المقارنة بين القوائم المالية للبنك، وإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى انخفاض جودة قرارات الائتمان من قبل إدارة البنك.[152]

- نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى مدى توظيف البنك لمصادر أمواله في الاستثمارات الأخرى بخلاف القروض، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن البنك احتفظ بمخزون

---

[150] Acosta-Smith, J., Grill, M., & Lang, J. H.(2017).Previous reference:p5

[151] Alessi, L., Bruno, B., Carletti, E., Neugebauer, K., & Wolfskiel, I.(2020).P9

[152] Singhal, P. K.(2020).Previous reference:p29

مرتفع من الاستثمارات الأخرى في سبيل حماية أصوله من القروض غير العاملة المحتلمة، بينما يشير انخفاض هذه النسبة إلى أن البنك يوجه مصادر أمواله لتوسيع نشاطه الأساسي المتمثل بالإقراض.[153]

-نسبة احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض: يستخدم احتياطي خسائر القروض لتغطية مجموعة من العوامل المرتبطة بخسائر القروض بما في ذلك القروض المعدومة وتخلف العملاء عن السداد، ويشير ارتفاع نسبة احتياطي خسائر القروض إلى انخفاض تحصيلات البنك من إجمالي القروض الصادرة.[154]

3-مؤشرات جودة الإدارة Management Quality Indicators

تعد كفاءة الإدارة العنصر الأساسي الذي يدعم استمرارية ونمو البنك، وتعني كفاءة الإدارة الالتزام بالمعايير الخارجية المحددة من قبل الهيئات التنظيمية الدولية، والمعايير الداخلية المحددة من قبل التشريعات المحلية بالإضافة إلى القدرة على التخطيط والاستجابة للبيئة المتغيرة التي يعمل ضمنها البنك والاستجابة بشكل مناسب للضغوط المالية التي يتعرض لها البنك.[155]

وبما أن مؤشرات سلامة الإدارة هي مؤشرات نوعية يندرج معظمها ضمن إدارة المخاطر فعادةً ما يكون من الصعب قياس جودة الإدارة، إلا أنه قامت الأدبيات والدراسات السابقة بقياس جودة الإدارة من خلال بعض النسب المالية الآتية:[156]

-نسبة الأرباح إلى عدد الموظفين: تعكس هذه النسبة أرباح البنك وعلاقتها بعدد الموظفين، ويتم احتسابها من خلال قسمة صافي ربح البنك بعد الضريبة إلى إجمالي عدد الموظفين. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على زيادة أداء الموظفين والعكس صحيح.

---

[153] THUMMALAPENTA, V.(2020).p7930

[154] THUMMALAPENTA, V.(2020).Previous reference:p7930

[155] Mahajan,Rajat,Singh,Partap.(2020).p3322

[156] Singhal, P. K.(2020).Previous reference:p29

-نسبة إجمالي الدخل إلى إجمالي عدد الموظفين: تعكس هذه النسبة متوسط مساهمة الموظف الواحد في إجمالي دخل البنك، وبالتالي تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة البنك في إدارة الموارد البشرية للبنك، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة انتاجية الموظفين والعكس صحيح.

-نسبة إجمالي الإيرادات إلى متوسط إجمالي الأصول: تعرف هذه النسبة بمعدل دوران الأصول وتعكس قدرة إدارة البنك على استخدام الأصول لتوليد الإيرادات وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على كفاءة إدارة البنك في إدارة الأصول والعكس صحيح.

4-مؤشرات القدرة على توليد الأرباح Earnings Ability Indicators

إن الربح هو الهدف الرئيسي لجميع البنوك، وجميع أنشطتها واستراتيجياتها مصممة لبلوغ هذا الهدف الذي يضمن تعظيم القيمة السوقية للبنك ويدعم استمراريته وقدرته التنافسية.[157]

ويُعرّف الربح المصرفي بأنه الفائض في أموال البنك والناتج عن طرح المصروفات من إيرادات عملياته وهو يتكون من عدة بنود أو مصادر :[158]

أ-ربح العمليات المالية وهو حاصل طرح مصروف الفائدة المدينة من إيراد الفوائد الدائنة.

ب-ربح الخدمات المصرفية الناتج عن العمولات التي يحصل عليها البنك لقاء تقديم هذه الخدمات مطروحاً منها مصروف العمليات الإدارية المتعلقة بأداء تلك الخدمات.

ج-ربح الاستثمار في الأوراق المالية والمساهمة في المشروعات الاقتصادية، وتجارة المعادن الثمينة والعملات الأجنبية ويتم الحصول عليه من خلال الإيرادات التي يتم الحصول عليها من هذه المصادر وطرح المصروفات المتعلقة بها.

---

[157] Rawan, A.(2019).pp57

[158] سوق دمشق للأوراق المالية.(2020).مرجع سبق ذكره: ص46

وتشير جودة الأرباح إلى نوعية الأرباح التي يحققها البنك واستدامتها ومدى نموّها في المستقبل وذلك لتقييم قدرة البنك على تحقيق مستويات كافية من رأس المال، وتمويل أرباح الأسهم، وتمويل فرص الاستثمار والأنشطة الجديدة، وبالتالي تعد جودة الأرباح معياراً حاسماً يحدد قدرة البنك على الاستمرار في العمل.[159]

وفيما يلي بعض النسب المالية التي تقيس جودة الأرباح في البنوك:

-صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الأصول: تعكس هذه النسبة مصدر الدخل الأساسي للبنك المتمثل بالفوائد الناتجة عن نشاط الإقراض مقسوماً على إجمالي الأصول، ويمثل صافي هامش الفائدة الفرق بين الفوائد التي يدفعها البنك والفوائد التي يحصل عليها من عمليات الإقراض، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً ايجابياً على جودة الأرباح في البنك.[160]

-الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل: تشير هذه النسبة إلى ما تمثله الرسوم والعمولات فقط من إجمالي الدخل وذلك لقياس قدرة البنك على توليد الأرباح من الأنشطة غير الإقراضية وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة اعتماد البنك على توليد إيرادات من الأنشطة غير الإقراضية.[161]

-معدل العائد على الأصول (ROA): يسمى معدل العائد على الأصول ب "عائد الاستثمار"، وتظهر هذه النسبة الربحية المتولدة في البنك باستخدام الأصول، ويتم احتسابها من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة إلى متوسط إجمالي الأصول.[162]

5-مؤشرات إدارة السيولة Liquidity Management Indicators

يعد مؤشر السيولة من أهم المؤشرات التي تستأثر باهتمام الإدارات المصرفية والسلطات الرقابية النقدية وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بالحاجة المستقبلية للسيولة الواجب توفرها في البنك وذلك بسبب خاصية الدفع الفوري للالتزامات التي يتميز بها القطاع المصرفي عن غيره من المؤسسات فعلى سبيل المثال لا يستطيع

---

[159] Kumar, V., & Malhotra, B.(2017).p91

[160] Aspal, P. K., & Dhawan, S.(2016).Previous reference:p13

[161] Al Zaidanin, J.(2020).p117

[162] Varga, J., Bánkuti, G., & Kovács-Szamosi, R.(2020).P280

البنك تأجيل شيك مسحوب عليه أو تأجيل تسوية وديعة استحقت الدفع أو مطالبة العملاء بأقساط قروض وفوائد لم يحن موعد استحقاقها، بالإضافة لذلك يصعب على إدارة البنك التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى البنك وهو الأمر الذي يشكل التحدي الكبير أمام تلك الإدارات التي يجب أن تسعى دائماً إلى أن يكون البنك مستعداً وبأي لحظة لمواجهة السحوبات الكبيرة وغير المتوقعة للعملاء دون أن ينعكس ذلك سلباً على نشاطات البنك وأهدافه.[163]

ولتفادي تلك المخاطر يتم تقييم جودة سيولة البنك بالاعتماد على دراسة العوامل والنسب المالية الآتية:

-تحليل فجوة الاستحقاق: يعتبر تحليل فجوة الاستحقاق جزءاً مهماً من إدارة الأصول والالتزامات في البنك. لأن تحليل فجوة الاستحقاق يعكس مدى التطابق والاختلاف ما بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات. فالفجوة السلبية تعني أن هناك التزامات واجب سدادها في المستقبل القريب دون وجود سيولة كافية لتغطيتها وهذا ما يشير إلى أزمة سيولة في البنك. أما الفجوة الإيجابية فيعني وجود فائض سيولة وبالتالي قدرة البنك على سداد كافة الالتزامات في المستقبل القريب.[164]

- تحديد مدى الالتزام بنسب السيولة النقدية التي وضعتها السلطات الإشرافية بالإضافة للالتزام بنسبة السيولة التي تتماشى مع نشاط البنك.[165]

-نسبة النقدية إلى الودائع: تشير هذه النسبة إلى النقدية التي يحتفظ بها البنك لخدمة مسحوبات العملاء.[166] ووفقاً للمشرع السوري تلتزم البنوك باحتفاظ نقدية بنسبة 5% من الودائع كإحتياطي إلزامي وذلك لمواجهة أي أحداث استثنائية.[167]

---

[163] سوق دمشق للأوراق المالية.(2020).مرجع سبق ذكره: ص56

[164] Hossen, M. A., Fatima, K., & Saha, P.(2018).p15

[165] Abbas, A. A., Obayes, A. K., & Abdulkadhim, A. Q.(2019).p30

[166] Al Zaidanin, J. (2020).Previous reference:p119

[167] تقرير مدقق حسابات بنك بيمو السعودي الفرنسي.(2020).الربع الثالث

-نسبة التسهيلات إلى الودائع: تعكس هذه النسبة مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجة الزبائن من القروض، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة اعتماد البنك على الودائع لتمويل القروض الممنوحة وفي ذات الوقت يشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.[168]

6- تقييم الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity Assessment To Market Risk

يتم تعريف الحساسية لمخاطر السوق على أنها الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة، وأسعار السلع، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار الأسهم على ربحية البنك وأدئه ورأسماله. ومن أهم الجوانب التي تتم دراستها عند تقييم درجة حساسية البنك لمخاطر السوق:[169]

-قدرة الإدارة على تحديد مخاطر السوق وقياسها ومراقبتها والخطط الموضوعة للتعامل معها.

-درجة حساسية رأسمال البنك للتغيرات العكسية في أسعار الصرف و أسعار الفائدة.

-طبيعة مخاطر السوق الناجمة عن عمليات البنك بالقطع الأجنبي.

وبناءً على دراسة المؤشرات الستة السابقة فإنه يمكن وضع جدول يبيّن درجات تصنيف نموذج CAMELS وتقييم استمرارية عمل البنك بناءً على الدلالة النهائية لتلك الدرجات وهي على النحو الآتي:[170]

الجدول رقم (1); تقييم استمرارية عمل البنك بناءً على درجات تصنيف نموذج CAMELS ودلالاتها

درجة التصنيف	دلالة التصنيف	تقييم البنك	الإجراء
1 إلى 1.4	قوي	موقف سليم من كافة النواحي	رقابة اعتيادية
1.5 إلى 2	مرضٍ	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	معالجة الجوانب السلبية
2.5 إلى 3.4	مقبول	مجموعة من نقاط القوة والضعف	مراقبة ومتابعة دورية

[168] سوق دمشق للأوراق المالية.(2020).مرجع سبق ذكره: ص 59

[169] Abbas, A. A., Obayes, A. K., & Abdulkadhim, A. Q.(2019).Previous reference:p30

[170] Abbas, A. A., Obayes, A. K., & Abdulkadhim, A. Q.(2019).Previous reference:p31

برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية	مخاطر تهدد الاستمرارية	حدي	3.5 إلى 4.4
رقابة دائمة بالإضافة إلى الإشراف	مخاطر عالية واحتمال الفشل كبير جداً	غير مقبول	4.5 إلى 5

Reference: Abbas, A. A., Obayes, A. K., & Abdulkadhim, A. Q.(2019).previous reference:p30

ثانياً-نموذج Bank-O-Meter

يعد نموذج Bank-O-Meter من النماذج التي تعتمد على النسب المالية في تحديد سلامة الوضع المالي للبنك، ويستخدم النموذج ستة متغيرات خاصة بالصناعة المصرفية مشتقة من نموذج Camels ونموذج اختبارات الجهد (CLSA)[171]. ويقوم نموذج Bank-O-Meter بقياس قدرة البنك على الاستمرارية بناءً على درجة الملاءة المالية (S-score) التي يقوم باحتسابها من خلال المعادلة الآتية:[172]

$$S=1.5(CA) + 1.2(EA) + 3.5(CAR) + 0.64(NPL) + 0.3(CI) + 0.4(LA)$$

S=solvency (درجة الملاءة المالية)

CA=Capital to Assets Ratio (نسبة رأس المال إلى الأصول)

EA=Equity to Assets Ratio (نسبة حقوق الملكية إلى الأصول)

CAR=Capital Adequacy Ratio (نسبة كفاية رأس المال)

NPL=Non Performing Loans Ratio (نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض)

CI=Cost to Income Ratio (نسبة التكلفة إلى الدخل)

LA=Loans to Assets Ratio (نسبة القروض إلى الأصول)

وبناءً على المعادلة السابقة يكون تقييم البنوك على الشكل الآتي:[173]

---

[171] Kadiwala, M. A. G., & Prajapati, R. I.(2019).p22

[172] Kadiwala, M. A. G., & Prajapati, R. I.(2019). Previous reference: p34

[173] Onyema, J. I., Okey, N., Precious, O., & Amadi, S. N.(2018).p24

-البنوك التي تزيد فيها قيمة "S" عن 70% تعد ذات ملاءة جيدة وتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها ويعد ذلك دليلاً جيداً يدعم استمراريتها.

-البنوك التي تقل فيها قيمة "S" عن 50% تعد ذات ملاءة مالية منخفضة وتسمى بالبنوك المعسرة ويعد دليلاً على أنها تواجه مخاطر ضائقة مالية تثير الشكوك حول استمراريتها.

-البنوك التي تكون فيها قيمة "S" بين 50% و 70% تصنف في المنطقة الرمادية بسبب قابلية التصنيف الخاطئ.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي (**IMF**) قام بوضع معايير للنسب المالية التي يتكون منها نموذج Bank-O-Meter وهي بمثابة توصيات لإدارة البنك للتنبؤ بالأزمات المالية، وتحديد قضايا الإعسار، وتقييم مدى قدرة البنك على تحقيق فرض الاستمرارية.ويوضح الجدول الآتي النسبة والمعيار الخاص بها حسب توصيات صندوق النقد الدولي.[174]

الجدول رقم (2); النسب المعيارية لعناصر نموذج BANK-O-METER الصادرة عن صندوق النقد الدولي

النسبة	**المعيار**
رأس المال إلى الأصول (CA)	أكبر من 4%
حقوق الملكية إلى الأصول (EA)	أكبر من 2%
كفاية رأس المال (CAR)	أكبر من 8%
القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض (NPL)	أقل من 15%
التكلفة إلى الدخل (CI)	أقل من40%
إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول(LA)	أقل من 65%

[174] Rahman, Z. (2017).P65

ثالثاً-نموذج Altman- Z-Score

قدّم Altman Edward في عام 1968 نموذجاً يمكن من خلاله التنبؤ بالإفلاس المحتمل للمنشآت. ووجد Altman عن طريق أخذ عينة من المنشآت التي تعرضت للإفلاس بأن بعض النسب المالية لها قدرة على التنبؤ بالإفلاس المحتمل للمنشآت عن غيرها من النسب المالية. وبالتالي وضع Altman خمس نسب مالية يمكن استخدامها للكشف عن الإفلاس المحتمل الذي قد تواجهه المنشأة وسميت تلك النسب بمعادلة Z-Score وهي على الشكل الآتي:[175]

$$Z = 1.2(X1) + 1.4(X2) + 3.3(X3) + 0.6(X4) + 1.0(X5) \quad (1)$$

Z=Z score (دليل الاستمرارية)

X1=Working Capital/Total Assets (رأس المال العامل/إجمالي الأصول)

X2=Retained Earnings/ Total Assets (الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول)

X3= Earnings before interest and tax / Total Assets (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول)

X4=Market Value of Equity/Book Value of Total Liabilities (القيمة السوقية للأسهم/القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات)

X5=Sales/Total Assets (المبيعات /إجمالي الأصول)

حسب هذا النموذج :

- إذا كانت Z>2.99 فإن المنشأة قادرة على الاستمرار ويكون تصنيفها ضمن (المنطقة الآمنة)
- إذا كانت Z<1.80 فإن المنشأة مشكوك في استمراريتها ويحتمل إفلاسها ويكون تصنيفها ضمن (منطقة العسر المالي)

[175] Cındık, Z., & Armutlulu, I. H.(2021).p239

- إذا كانت قيمة Z بين 1.80 و 2.99 فإنه يصعب التنبؤ باستمرارية المنشأة ويكون تصنيفها ضمن (المنطقة الرمادية)

وأشارت نتائج اختبار Altman إلى أن النموذج ذو قدرة تنبؤية عالية حيث يمكن التنبؤ بإفلاس المنشأة بنسبة 95% قبل عام واحد من حدوثه، و 72% قبل عامين.

تستخدم المعادلة السابقة كنموذج للتنبؤ بسلامة الوضع المالي للمنشآت الصناعية ذات الملكية العامة، ومن أجل دراسة الوضع المالي للمنشآت غير الصناعية ومنشآت الأسواق الناشئة (البنوك) قام Altman بإجراء تعديلات على النموذج في عام 1993 وشمل النموذج الجديد أربعة متغيرات فقط، حيث تم حذف المتغير الخامس وهو نسبة المبيعات إلى الأصول لأن هذه النسبة كانت مختلفة بشكل كبير بين الصناعات. وبالتالي أصبحت صيغة معادلة التنبؤ التي تطبق على المنشآت غير الصناعية على الشكل الآتي :[176]

$$Z = 6.56(X1) + 3.26(X2) + 6.72(X3) + 1.05(X4) \quad (2)$$

أما للتنبؤ بسلامة الوضع المالي للبنوك فقام ALTMAN بإضافة رقم ثابت (+3.25) لتصبح معادلة التنبؤ التي تطبق على البنوك :[177]

$$Z = 6.56(X1) + 3.26(X2) + 6.72(X3) + 1.05(X4)+3.25 \quad (3)$$

أما بالنسبة لدلالات درجة z في معادلة التنبؤ بسلامة الوضع المالي للبنوك وقدرتها على الاستمرار فهي على الشكل الآتي:[178]

- إذا كانت قيمة Z>2.6 فإن البنك قادر على الاستمرار ويكون تصنيفه ضمن (المنطقة الآمنة).
- إذا كانت قيمة Z<1.1 فإن البنك مشكوك في قدرته على الاستمرار ويُحتمل إفلاسه ويكون تصنيفه ضمن (منطقة العسر المالي).

---

[176] Manousaridis, C. O. (2017).previous reference:p13

[177] Yohannes, R. (2021).previous reference:p5

[178] Nath, S. D., Biswas, P. K., Rashid, M. A., & Biswas, M. R.(2020).p61

- اذا كانت قيمة Z بين 1.1 و 2.6 فإنه يصعب التنبؤ باستمرارية البنك ويكون تصنيفه ضمن (المنطقة الرمادية).

واستناداً إلى ما تم عرضه من نماذج تقييم استمرارية البنوك (CAMELS, Bank-O-Meter, Altman) يمكن إجراء مقارنة ما بين تلك النماذج لتحديد نقاط التشابه والاختلاف بينها وذلك على النحو الآتي:

أ-نقطة التشابه: تعتمد نماذج التقييم الثلاثة CAMELS, Bank-O-Meter, Altman بشكل رئيسي على دراسة مؤشرات السيولة والربحية في البنك وذلك من خلال النسب المالية.

ب-نقاط الاختلاف:

- ❖ يستند كلٌ من نموذجي Bank-O-meter, Altman في التقييم على معادلات رقمية تتضمن نسباً مالية ثابتة. بينما يعتمد نموذج CAMELS في اختيار النسبة المالية على الحكم الشخصي وهو بذلك يعد نموذجاً معقداً للغاية ويصعب التحقق من دقته من قبل الأطراف الخارجية.
- ❖ تحتوي معادلات نموذجي Bank-O-Meter, Altman على درجة المنطقة الرمادية والتي يصعب فيها التنبؤ بقدرة البنك على الاستمرار، وهذا ما يعد قصوراً في دقة كل من النموذجين. بينما لا يوجد منطقة رمادية ضمن نموذج CAMELS.
- ❖ تطرّق كل من نموذجي Bank-O-Meter, CAMELS إلى تقييم جودة الأصول في البنك من خلال دراسة نسبة القروض المتعثرة، بالإضافة إلى تقييم كفاية رأس المال، بينما لم يتطرق نموذج Altman إلى تقييم جودة أصول وكفاية رأسمال البنك. وهذا يشير إلى أن نموذج Altman لم يأخذ بالاعتبار خصوصية الصناعة المصرفية والتشريعات التنظيمية التي تحكم عملها.
- ❖ تطرق كل من نموذجي Bank-O-Meter, CAMELS إلى دراسة مؤشرات كفاية رأس المال (CAR) ومدى التزام البنوك بتحقيق معايير الكفاية الدولية، بينما لم يتطرق نموذج Altman إلى الكفاية وذلك ما يشير إلى أن نموذجي Bank-O-Meter, CAMELS يحاكيان خصوصية الصناعة المصرفية بشكل أكبر من نموذج Altman.

❖ يعد نموذج CAMELS من أصعب نماذج التقييم للتطبيق وذلك بسبب أخذه مخاطر السوق وكفاءة الإدارة بالاعتبار ضمن تقييم الاستمرارية، حيث يصعب تقييم هذين العنصرين بسبب عدم وجود نسب مالية واضحة تقيس كلاً منهما بدقة.بينما يعتمد كلٌ من نموذجي Altman و Bank-O-Meter على نسب مالية بسيطة يمكن استخراجها بسهولة من القوائم المالية للبنك.

ويمكن مقارنة النماذج الثلاثة وتلخيصها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3); مقارنة بين نماذج التنبؤ باستمرارية البنوك

النموذج	معادلة التقييم	مجالات التقييم	دلالة التصنيف
CAMELS	لا يوجد معادلة رقمية ثابتة وإنما درجة تقييم تُمنح للبنك بناءً على أوزان نسبية يتم إعطاؤها لكل عنصر من العناصر الستة التي يدرسها النموذج.	1-1.4	" قوي" وضع جيد من كافة النواحي
		1.5-2.4	" مرضٍ" سليم نسبياً مع وجود بعض القصور
		2.5-3.4	"مقبول" مجموعة من نقاط الضعف والقوة
		3.5-4.4	"حدي" مخاطر تهدد الاستمرارية
		4.5-5	"غير مرضٍ" مخاطر عالية واحتمال الفشل كبير جداً
Bank-O-Meter	معادلة الملاءة المالية "s"	S>70	وضع مالي جيد ويتمتع البنك بالقدرة على الاستمرار
		S<50	ملاءة مالية منخفضة ودرجة كبيرة من الشك في قدرة البنك على الاستمرار
		S تقع ما بين 50 و 70	يصعب التنبؤ بقدرة البنك على الاستمرار
Altman	معادلة الاستمرارية " Z-score "	Z>2.6	وضع مالي جيد ويتمتع البنك بالقدرة على الاستمرار
		Z<1.1	إفلاس محتمل وشكوك كبيرة في قدرة البنك على الاستمرار

		Z تقع بين 1.1 و2.6	يصعب التنبؤ بقدرة البنك على الاستمرار

المصدر: إعداد الباحث

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة

تمهيد

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة المطبّق على عينة من البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2015–2019. ويشمل الجانب التطبيقي دراسة تحليلية وصفية لمجموعة النسب المالية الخاصة بقياس المتغير المستقل (هيكل رأس المال)، ومجموعة النسب المالية الخاصة بنماذج التنبؤ التي تم اختيارها لقياس المتغير التابع (الاستمرارية). كما تم تطبيق معادلة نماذج التنبؤ واستخراج النتائج ووضع التقييم النهائي لسلامة الوضع المالي للبنوك بناءً على نتائج النماذج.

كما يشمل هذه الفصل دراسة تحليلية و إحصائية لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بهيكل رأس المال، والمتغير التابع المتمثل بالاستمرارية.

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث على الشكل الآتي:

- المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لنسب هيكل رأس المال والاستمرارية
- المبحث الثالث: التحليل الإحصائي

المبحث الأول- مجتمع وعينة الدراسة

أولاً-مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الخاص والذي يتكون من أربعة عشر بنكاً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية (ثلاثة بنوك إسلامية وإحد عشر بنكاً تقليدياً)، أما عينة الدراسة فاقتصرت على البنوك التقليدية البالغ عددها (11) بنكاً خلال الفترة من عام 2015-2019، لتكون عينة الدراسة مكونة من البنوك المعروضة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4); عينة البنوك موضوع الدراسة

أسم البنك	تاريخ المباشرة بالعمل
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004-1-4
بنك سورية والمهجر	2004-1-6
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2004-6-6
بنك عودة-سورية (بنك الائتمان الأهلي)	2005-9-28
بنك بيبلوس-سورية	2005-12-5
بنك العربي-سورية	2006-1-2
بنك سورية والخليج	2007-6-13
بنك الأردن-سورية	2008-11-18
بنك فرنسبنك-سورية	2009-1-15
بنك الشرق	2009-5-3
بنك قطر الوطني-سورية	2009-11-15

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ثانياً-مصادر الحصول على البيانات

تم استخراج النسب المالية وتطبيق معادلات النماذج وتحليلها وذلك بالإعتماد على الإفصاحات الرسمية للبنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2015-2019).

ثالثاً-قياس متغيرات الدراسة

أ- المتغير المستقل (هيكل رأس المال)

استخدمت الدراسات والأبحاث عدة نسب مالية لقياس هيكل رأس المال تمحورت جميعها حول العلاقة بين الدين والملكية، ففي دراسة (Siddik & Kabiraj & Joghee,2017) تم قياس هيكل رأس المال بنسبة إجمالي الديون طويلة الأجل/ إجمالي الأصول(LTDTA)، ونسبة إجمالي الديون/ إجمالي الأصول (TDTA).[179]وفي دراسة (Asaolu,2021) تم قياس هيكل رأس المال بنسبة الديون طويلة الأجل/ إجمالي حقوق الملكية (LDTE)، ونسبة الديون طويلة الأجل/ إجمالي رأس المال (LDTC).[180]

كما استخدمت دراسة (Sarker & Islam,2021) نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل/ إجمالي الأصول (LTDTA) لقياس هيكل رأس المال.[181]

واستخدمت هذه الدراسة كل من نسبتي إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA)، وإجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE)، وذلك لقياس هيكل رأس المال للبنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2015-2019.

ب-المتغير التابع (الاستمرارية)

تم قياس الاستمرارية في البنوك بنموذجي تقييم الاستمرارية وهما:

---

[179] Siddik, M., Alam, N., Kabiraj, S., & Joghee, S.(2017).p6

[180] Asaolu, A. A. (2021).previous reference:p33

[181]Sarker, N., & Islam, R.(2021).previous reference:p90

1- نموذج Bank-O-Meter

استخدمت العديد من الدراسات التي هدفت إلى التنبؤ بسلامة الوضع المالي للبنوك نموذج Bank-O-Meter باعتباره مكوّناً من ستة عناصر تلم بخصوصية الصناعة المصرفية. ففي دراسة (Kadiwala & Prajapati,2019) تم تطبيق نموذج Bank-O-Meter على بنك الهند التقليدي وبنك دبي الإسلامي وذلك لمقارنة الأداء المالي بين البنكين.[182] كما استخدمت دراسة (Onyema & Precious & Amadi,2018) نموذج Bank-O-Meter لتقييم سلامة الوضع المالي لعينة من البنوك النيجيرية.[183] واستخدمت دراسة (fayed,2013) نموذج Bank-O-Meter على عينة من البنوك المصرية الإسلامية والتقليدية لتحليل ومقارنة أداء تلك البنوك.[184]

واستخدمت هذه الدراسة نموذج Bank-O-Meter للتنبؤ باستمرارية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2015-2019.

2- نموذج Altman Z-Score

استخدمت العديد من الدراسات نموذج Altman للتنبؤ بسلامة الوضع المالي للبنوك وقدرتها على الاستمرار وذلك بسبب سهولة فهم النسب المالية التي يتكون منها النموذج وسهولة استخراجها من القوائم المالية للبنوك. ففي دراسة (Manousaridis,2017) تم تطبيق نموذج Altman على عينة البنوك الأوربية[185]، وفي دراسة (Joshi,2020) تم استخدام نموذج Altman لتقييم سلامة الوضع المالي لعينة من البنوك الهندية.[186] كما استخدمت دراسة (Sarumpaet& Sugianto,2021) نموذج Altman بالتطبيق على

---

[182] Kadiwala, M. A. G., & Prajapati, R. I.(2019). previous reference:p33

[183] Onyema, J. I., Okey, N., Precious, O., & Amadi, S. N.(2018).previous reference:p22

[184] Fayed, M. E.(2013).p1

[185] Manousaridis, C. O.(2017).previous reference:p23

[186] Joshi, M. K.(2020).p74

البنوك الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية الإندونيسي بهدف تحديد تأثير عناصر نموذج Altman على سعر السهم السوقي لعينة الدراسة.[187]

استخدمت هذه الدراسة نموذج Altman للتنبؤ باستمرارية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2015-2019.

ويجدر الذكر أن هناك مجموعة من النماذج التي هدفت إلى التنبؤ بسلامة الوضع المالي للمنشآت منها نموذج kida1981 الذي يهدف إلى التنبؤ بسلامة الوضع المالي للمنشآت غير المالية، ونموذج sherrord1987 الذي يهدف إلى تحديد مدى سلامة المراكز المالية للعملاء المقترضين من البنك.[188]

إلا أن هذه الدراسة استخدمت نموذج Bank-OMeter لأنه يدرس مجموعة نسب مالية تلم بالجوانب الجوهرية للصناعة المصرفية مثل كفاية رأس المال وجودة القروض. أيضاً يرجع سبب استخدام هذه الدراسة لنموذج Altman إلى التعديلات التي طرأت على نموذج Altman (المستخدم في التنبؤ بسلامة الوضع المالي للشركات الصناعية) ليكون ملاءماً للتنبؤ بسلامة الوضع المالي للبنوك.

رابعاً- دراسة العلاقة بين المتغيرات

تم قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام التحليل المالي، بالإضافة إلى استخدام التحليل الإحصائي، حيث تم دراسة العلاقة إحصائياً بواسطة تحليل الارتباط لتحديد درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

---

[187] Sarumpaet, T. L.(2021).p428

[188] فلوح،صافي،واسماعيل،اسماعيل، ومرعي،عبد الرحمن،و حمزة، محي الدين.(2012).مرجع سبق ذكره:ص232-236

المبحث الثاني-الدراسة التحليلية لنسب هيكل رأس المال والاستمرارية

أولاً- تحليل هيكل رأس المال

يهدف تحليل هيكل رأس المال إلى تحليل النسب المالية التي تقيس هيكل رأسمال البنوك موضوع الدراسة على الشكل الآتي:

أ- نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA)

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على الديون طويلة الأجل في تمويل أصوله. وتتضمن الديون طويلة الأجل في البنوك عينة الدراسة من ودائع العملاء طويلة الأجل والتأمينات النقدية طويلة الأجل ومطلوبات أخرى مصنّفة ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

وفيما يلي الجدول رقم (5) الذي يظهر نسبة LTDTA في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة، حيث تم اعتماد المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لكل بنك على حدة، وذلك لتقييم مدى اعتماد البنوك على الديون طويلة الأجل ومقارنة نسبة LTDTA بين البنوك.

ويلاحظ من الجدول رقم (5) أيضاً قلّة اعتماد القطاع المصرفي الخاص في سورية على الديون طويلة الأجل في تمويل الأصول، وهذا ما يشير إلى أن أصول البنوك موضوع الدراسة تم تمويلها بشكل رئيسي من الودائع قصيرة الأجل (ودائع العملاء والبنوك) بالإضافة إلى مصادر حقوق الملكية. كما يلاحظ أن بنك العربي قد حقق أعلى نسبة LTDTA بين البنوك خلال فترة الدراسة عند (5.39%)، بينما حقق بنك عودة أدنى نسبة LTDTA عند (0%) ليكون اعتماد بنك عودة على الديون طويلة الأجل معدوماً خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (5); نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل/ إجمالي الأصول (LTDTA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

نسبة LTDTA						
البنك/العام	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA للفترة 2015-2019
الأردن	2.46%	2.28%	1.52%	3.81%	0.00%	2.01%
الشرق	0.10%	0.66%	0.18%	0.01%	0.82%	0.35%
العربي	4.45%	4.10%	4.65%	6.92%	6.83%	5.39%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.21%	0.20%	0.47%	0.79%	0.97%	0.53%
بيبلوس	4.47%	2.55%	5.10%	0.78%	0.46%	2.67%
بيمو	0.10%	0.12%	0.15%	0.14%	0.10%	0.12%
سورية والخليج	0.48%	1.87%	4.82%	0.46%	0.40%	1.61%
سورية والمهجر	0.03%	0.02%	0.02%	0.02%	0.05%	0.03%
عودة	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.02%	0.00%
فرنسبنك	0.88%	1.62%	1.20%	0.20%	1.69%	1.12%
قطر الوطني	0.16%	0.05%	0.53%	1.44%	0.99%	0.63%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ب-نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE)

تشير نسبة LDTE إلى العلاقة بين مصادر الأموال طويلة الأجل من الديون وحقوق الملكية، كما يشير انخفاض هذه النسبة إلى استقلالية البنك ومستوى الضمان لأموال المودعين.وفيما يلي الجدول رقم (6) الذي يبيّن نسبة LDTE في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة، حيث تم اعتماد المتوسط الحسابي لنسبة LDTE لكل بنك على حدة، وذلك لتحديد مستوى الديون طويلة الأجل ومقارنة نسبة LDTE بين البنوك. ويلاحظ من الجدول رقم (6) أن بنك سورية والخليج قد حقق أعلى نسبة LDTE بين البنوك خلال فترة الدراسة عند (43.95%)، بينما حقق بنك عودة أدنى نسبة LDTE عند (0%).

الجدول رقم (6); نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل/إجمالي حقوق الملكية (LDTE) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

نسبة LDTE						
اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي لنسبة LDTE للفترة 2015-2019
الأردن	11.60%	6.97%	6.37%	17.37%	0.01%	8.46%
الشرق	0.95%	5.74%	2.10%	0.10%	9.99%	3.78%
العربي	20.05%	14.61%	19.87%	40.59%	36.41%	26.31%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2.15%	1.73%	4.05%	6.29%	6.57%	4.16%
بيبلوس	22.75%	8.83%	16.12%	2.65%	1.63%	10.40%
بيمو	0.92%	0.99%	1.34%	1.47%	1.04%	1.15%
سورية والخليج	7.23%	27.15%	140.42%	41.43%	3.50%	43.95%
سورية والمهجر	0.29%	0.20%	0.15%	0.13%	0.30%	0.22%
عودة	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.08%	0.0%
فرنسبنك	5.76%	7.41%	5.91%	1.19%	10.90%	6.23%
قطر الوطني	0.20%	0.06%	0.74%	2.05%	1.49%	0.91%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ثانياً-تحليل الاستمرارية

يهدف تحليل الاستمرارية إلى تحليل المؤشرات المالية التي يقدمها كل من نموذج Bank-O-Meter ونموذج Altman-Z-Score على الشكل الآتي:

أ- تحليل مؤشرات نموذج Bank-O-Meter

يهدف تحليل مؤشرات نموذج Bank-o-Meter إلى ما يلي :

1) تطبيق النسب المالية لنموذج Bank-O-Meter على البنوك موضوع الدراسة ومقارنة نتائجها

في سبيل تطبيق نموذج Bank-O-Meter تم دراسة كل نسبة من النسب المالية التي يتضمنها النموذج بشكل تفصيلي ومقارنة نتائج النسب المالية بين البنوك بالاعتماد على المتوسط الحسابي لكل نسبة خلال سنوات الدراسة.

كما تم وضع النسب المعيارية (الصادرة عن الصندوق الدولي لكل مؤشر من مؤشرات نموذج Bank–O–Meter) في جداول النسب المالية المطبقة على البنوك موضوع الدراسة ومقارنة النسب المالية للبنوك مع النسب المعيارية.

وفيما يلي عرض للنسب المالية المكوّنة لعناصر نموذج Bank–O–Meter: [189]

أ- نسبة رأس المال إلى الأصول Capital to Assets (CA)

تحدد نسبة CA مقدار أصول البنك التي تم تمويلها بواسطة رأس المال، وتقيس كفاية رأس المال لدى البنك لدعم أصوله، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى اعتماد البنك على رأسماله بشكل أساسي في تمويل الأصول، بينما يدل الانخفاض في هذه النسبة على توجه البنك إلى زيادة الاعتماد على مصادر الأموال الخارجية (مثل الديون والودائع) ومصادر الأموال الداخلية الأخرى (الاحتياطيات والأرباح المحتجزة) في تمويل الأصل.

وفيما يلي الجدول رقم (7) الذي يبيّن نسبة CA في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة، حيث يلاحظ أن كلاً من بنك بيمو وبنك سورية والمهجر لم يحققا نسبة CA المعيارية عند حد أكبر من(4%)، بينما حققت باقي البنوك النسبة المعيارية لنسبة CA. كما يلاحظ أن بنك بيمو قد حقق أدنى نسبة CA بين البنوك خلال فترة الدراسة وذلك بنسبة (2.37%)، في حين حقق بنك قطر أعلى نسبة CA بين البنوك وذلك بنسبة (15.78%).

الجدول رقم (7); نسبة رأس المال/إجمالي الأصول (CA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019

اسم البنك	CA > 4%					المتوسط الحسابي لنسبة CA خلال الفترة 2015–2019
	2015	2016	2017	2018	2019	
الأردن	12.74%	10.13%	9.95%	9.54%	9.03%	10.28%
الشرق	7.16%	6.92%	5.46%	4.11%	3.36%	5.40%
العربي	9.21%	7.00%	7.60%	7.85%	8.52%	8.04%

[189] Laila, N.(2017).p173

المصرف الدولي للتجارة والتمويل	6.10%	4.21%	3.77%	3.30%	2.99%	4.08%
بيبلوس	8.31%	8.27%	9.06%	7.37%	6.71%	7.94%
بيمو	2.91%	2.13%	2.19%	2.14%	2.49%	2.37%
سورية والخليج	7.98%	6.49%	7.63%	8.11%	18.92%	9.83%
سورية والمهجر	2.79%	2.05%	2.23%	3.53%	5.21%	3.16%
عودة	7.01%	5.44%	5.12%	4.68%	4.70%	5.39%
فرنسبنك	4.95%	4.29%	5.01%	4.46%	3.95%	4.53%
قطر الوطني	21.39%	14.02%	15.35%	14.63%	13.51%	15.78%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ب-نسبة حقوق الملكية إلى الأصول Equity to Assets (EA)

تحدد نسبة EA مقدار أصول البنك التي تم تمويلها بواسطة حقوق الملكية، ويدل ارتفاع هذه النسبة على توجه البنك إلى زيادة الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر الأموال الداخلية لتمويل الأصول والاستثمارات، في حين يشير الانخفاض في هذه النسبة إلى زيادة اعتماد البنك على مصادر الأموال الخارجية لتمويل الأصول والاستثمارات مثل ودائع العملاء والقروض من البنك المركزي والقروض من البنوك الأخرى.

مما يجدر ذكره أن هناك أثراً كبيراً لأرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة على تقييم نسبة EA في البنوك موضوع الدراسة لذلك تم احتساب نسبة EA بطريقتين:

1- نسبة EA دون استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من حقوق الملكية.

2- نسبة EA مع استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من حقوق الملكية واستبعاد المبلغ ذاته من الأصول.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم توقف نمو أرباح القطع البنيوي غير المحققة لجميع البنوك خلال عامي (2018-2019)، وذلك بسبب استقرار سعر الصرف خلال تلك الفترة.

ويبيّن الجدول الآتي رقم (8) نسبة EA في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة دون استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة. ويلاحظ أن بنك قطر قد حقق أعلى نسبة EA بين البنوك بنسبة (73.38%)، بينما حقق بنك سورية والخليج أدنى نسبة EA بين البنوك بنسبة (5.92%). كما يلاحظ أن جميع البنوك قد حققت نسبة EA المعيارية عند حد أكبر من (2%).

الجدول رقم (8); نسبة إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول (EA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019
دون استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من حقوق الملكية

اسم البنك	EA > 2%					المتوسط الحسابي لنسبة EA خلال الفترة 2015-2019
	2015	2016	2017	2018	2019	
الأردن	21.20%	32.67%	23.80%	21.92%	21.23%	24.16%
الشرق	24.59%	39.54%	26.56%	18.73%	17.63%	25.41%
العربي	22.21%	28.04%	22.51%	17.05%	18.75%	21.71%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	9.90%	11.45%	11.81%	12.53%	14.84%	12.11%
بيبلوس	19.63%	28.90%	33.06%	29.42%	27.97%	27.80%
بيمو	10.49%	12.10%	11.02%	9.78%	9.84%	10.65%
سورية والخليج	6.59%	6.89%	3.44%	1.12%	11.55%	5.92%
سورية والمهجر	9.97%	11.31%	11.90%	14.56%	18.03%	13.16%
عودة	19.90%	26.27%	21.80%	22.37%	23.49%	22.77%
فرنسبنك	15.22%	21.85%	20.20%	17.14%	15.51%	17.98%
قطر الوطني	79.23%	77.96%	72.73%	70.37%	66.61%	73.38%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ويبين الجدول الآتي رقم (9) نسبة EA في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من بسط ومقام النسبة، حيث يلاحظ أنه بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحققة هناك مجموعة من البنوك لم تعد تحقق نسبة EA المعيارية وهي :

(بنك الأردن، بنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبلوس، بنك سورية والخليج، فرنسبنك)

أما مجموعة البنوك التي بقيت تحقق نسبة EA المعيارية رغم استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة هي: (بنك الشرق، وبنك بيمو، وبنك سورية والمهجر، وبنك عودة، وبنك قطر).

كما يلاحظ أن بنك العربي قد حقق أدنى درجة EA بين البنوك عند (16.62%-)، في حين حقق بنك قطر أعلى نسبة EA بين البنوك عند (34.77%)، وهذا ما يشير إلى أن بنك قطر قد حقق أعلى نسبة EA بين البنوك موضوع الدراسة سواءً مع استبعاد أرباح القطع البنيوي أو دون استبعادها.

الجدول رقم (9); نسبة إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول (EA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015– 2019
بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من حقوق الملكية والأصول

اسم البنك	EA > 2%					المتوسط الحسابي لنسبة EA خلال الفترة 2019-2015
	2015	2016	2017	2018	2019	
الأردن	-14.06%	-12.19%	-12.78%	-13.35%	-11.63%	-12.80%
الشرق	6.82%	12.22%	8.88%	6.26%	7.61%	8.36%
العربي	-8.90%	-11.31%	-13.50%	-23.35%	-26.05%	-16.62%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-5.68%	-6.29%	-0.81%	1.83%	5.54%	-1.08%
بيبلوس	-3.47%	-11.95%	0.71%	3.98%	5.04%	-1.14%
بيمو	3.20%	3.25%	4.29%	4.24%	4.55%	3.91%
سورية والخليج	-6.98%	-12.75%	-14.28%	-18.33%	-3.77%	-11.22%
سورية والمهجر	3.09%	3.04%	4.61%	7.05%	9.00%	5.36%
عودة	1.01%	2.78%	3.72%	6.32%	7.57%	4.28%
فرنسبنك	-4.43%	-1.93%	-1.69%	-2.51%	-1.78%	-2.47%
قطر الوطني	45.03%	34.79%	32.63%	31.53%	29.88%	34.77%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

وبالمقارنة ما بين الجدولين رقم (8) و (9) يلاحظ أثر أرباح القطع البنيوي على حقوق الملكية في البنوك، لأن هناك مجموعة من البنوك يؤدي استبعاد أرباح القطع البنيوي من حقوق ملكيتها إلى ظهور بند حقوق الملكية بالسالب نتيجة الخسائر المتراكمة لتلك البنوك. وبمعنى آخر مثّلت أرباح القطع البنيوي في تلك البنوك مبلغاً أكبر من مكونات حقوق الملكية الرئيسية خلال فترة الدراسة، ويستثنى من ذلك بنك سورية والخليج في نهاية عام 2019 حيث أن التعديل الذي طرأ على رأسمال البنك في ذلك العام أدى لأن يكون رأسماله أكبر عنصر في حقوق ملكيته.

ج- نسبة كفاية رأس المال Capital Adequacy (CAR)

وهي النسبة التي تشير إلى قدرة رأسمال البنك على مواجهة المخاطر المرجحة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

وعلى جانب مماثل لنسبة EA فإن هناك أثراً كبيراً لأرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة على تقييم نسبة CAR في البنوك موضوع الدراسة لذلك تم احتساب نسبة CAR بطريقتين:

1- نسبة CAR دون استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من الأموال الخاصة الأساسية.

2- نسبة CAR مع استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من الأموال الخاصة الأساسية.

ويبيّن الجدول الآتي رقم (10) نسبة CAR في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة دون استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من الأموال الأساسية. حيث يلاحظ التزام جميع البنوك بنسبة CAR المعيارية عند حد أكبر من 8%، بالإضافة إلى الالتزام بنسبة CAR المعيارية الصادرة عن بازل (3) عند 10.5%، كما يلاحظ أن بنك قطر قد حقق أعلى نسبة CAR بين البنوك عند (290.9%)، بينما حقق بنك سورية والخليج أدنى نسبة CAR بين البنوك عند (15.3%).

الجدول رقم (10); نسبة كفاية رأس المال (CAR) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015- 2019 دون استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من الأموال الخاصة الأساسية

اسم البنك	CAR > 8%					المتوسط الحسابي لنسبة CAR خلال الفترة 2015-2019
	2015	2016	2017	2018	2019	
الأردن	30.06%	44.56%	36.30%	37.74%	47.98%	39.33%
الشرق	38.70%	65.32%	53.35%	36.54%	27.61%	44.30%
العربي	23.00%	27.52%	22.86%	18.96%	19.35%	22.34%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	13.49%	16.20%	20.35%	30.67%	30.96%	22.33%
بيبلوس	26.32%	34.44%	39.68%	36.55%	30.14%	33.43%
بيمو	22.39%	30.38%	28.59%	27.14%	24.87%	26.67%
سورية والخليج	16.81%	18.52%	8.78%	2.58%	29.83%	15.31%
سورية والمهجر	15.49%	14.42%	16.76%	23.44%	21.23%	18.27%
عودة	40.92%	54.17%	51.87%	43.74%	25.84%	43.31%
فرنسبنك	21.51%	31.43%	38.81%	31.05%	26.18%	29.80%
قطر الوطني	279.62%	309.43%	313.44%	283.67%	268.72%	290.98%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ويبيّن الجدول الآتي رقم (11) نسبة CAR في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة، حيث يلاحظ أنه بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي غير

المحققة هناك مجموعة من البنوك لم تعد تحقق نسبة CAR المعيارية عند حد أكبر من 8% وتنقسم إلى مجموعتين وهي:

- المجموعة الأولى: البنوك التي لم تحقق نسبة CAR المعيارية ولكن بقيت عند نسبة موجبة وهي: (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر، بنك عودة)
- المجموعة الثانية: البنوك التي حققت نسبة CAR سالبة وهي: (بنك الأردن، بنك العربي، بنك بيبلوس، بنك سورية والخليج، فرنسبنك)

أما مجموعة البنوك التي حققت نسبة CAR المعيارية رغم استبعاد أثر أرباح القطع البنيوي هي: (بنك الشرق، بنك بيمو، بنك قطر).

ويلاحظ أن بنك سورية والخليج قد حقق أدنى نسبة CAR بين البنوك عند (25.73%-)، فيما حقق بنك قطر أعلى نسبة CAR بين البنوك عند (54.87%).

مما يجدر الذكر أن بنك قطر قد حقق أعلى نسبة CAR بين البنوك موضوع الدراسة سواءً مع استبعاد أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة أو دون استبعادها ويعود ذلك للأسباب الآتية:

1) اعتماد البنك سياسة ائتمانية متحفظة جداً تمثلت في تخفيض الاستثمار في محفظة القروض **(LA)** مما ساهم في انخفاض حجم المخاطر الائتمانية مقارنةً بالبنوك الأخرى.
2) يمتلك بنك قطر أعلى قيمة أرباح مركز قطع بنيوي بين البنوك موضوع الدراسة، حيث بلغت قيمة الأرباح غير المحققة في نهاية عام 2019 (289) مليار ل.س.
3) ضخامة حجم رأسمال بنك قطر مقارنةً بالبنوك الأخرى موضوع الدراسة حيث بلغت قيمة رأس المال (15) مليار ل.س طيلة فترة الدراسة.

الجدول رقم (11); نسبة كفاية رأس المال (CAR) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015- 2019
بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من الأموال الخاصة الأساسية

اسم البنك	CAR > 8%					المتوسط الحسابي لنسبة CAR خلال الفترة 2015-2019
	2015	2016	2017	2018	2019	
الأردن	-13.99%	-10.03%	-13.30%	-16.01%	-18.87%	-14.44%
الشرق	8.68%	13.89%	14.36%	10.82%	11.34%	11.82%
العربي	-6.79%	-7.32%	-9.73%	-16.24%	-16.00%	-11.22%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-6.60%	-7.41%	-1.23%	4.90%	11.05%	0.14%
بيبلوس	-4.42%	-9.87%	-0.13%	4.00%	4.66%	-1.15%
بيمو	5.40%	6.46%	9.00%	10.84%	10.67%	8.48%
سورية والخليج	-17.71%	-31.14%	-32.19%	-39.48%	-8.14%	-25.73%
سورية والمهجر	4.41%	3.52%	5.95%	11.03%	10.16%	7.01%
عودة	1.28%	4.07%	6.92%	10.84%	7.57%	6.14%
فرنسبنك	-5.26%	-2.49%	-3.09%	-2.81%	-1.58%	-3.05%
قطر الوطني	59.72%	45.59%	56.43%	55.17%	57.44%	54.87%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د- نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض (Non-Performing Loans (NPL

تشير هذه النسبة إلى ما تشكله القروض المتعثرة من إجمالي محفظة القروض التي قدمها البنك إلى العملاء، ويشير الارتفاع في هذه النسبة إلى أن البنك يواجه مخاطر ائتمان عالية تتمثل في انخفاض جودة محفظة القروض في البنك، كما يشير إلى احتمالية انخفاض الدخل نتيجة خسائر استرداد تلك القروض وفوائدها. أما الانخفاض في هذه النسبة فيشير إلى ارتفاع جودة محفظة القروض وسلامة مؤشرات السيولة العامة في البنك.

ويظهر الجدول الآتي رقم (12) نسبة NPL في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة، حيث يلاحظ أن جميع البنوك غير ملتزمة بنسبة NPL المعيارية عند حد أقل من 15% باستثناء بنك الشرق. كما يلاحظ أن بنك العربي قد حقق أعلى نسبة NPL بين البنوك عند (79.98%)، بينما حقق بنك الشرق أدنى نسبة NPL بين البنوك عند (13.23%).

كما يبيّن الجدول رقم (12) التحسن الذي طرأ على جودة محفظة القروض لغالبية البنوك خلال فترة الدراسة باستثناء بنك العربي، كما تبيّن أن عام 2015 هو العام الأكثر سوءاً بالنسبة لمحفظة القروض وذلك بسبب التدني الكبير الذي شهدته المحفظة خلال ذلك العام.

الجدول رقم (12); نسبة القروض غير العاملة/إجمالي القروض (NPL) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

اسم البنك	NPL < 15%					المتوسط الحسابي لنسبة NPL خلال الفترة 2015-2019
	2015	2016	2017	2018	2019	
الأردن	54.67%	34.82%	33.96%	32.85%	30.01%	37.26%
الشرق	17.91%	19.12%	14.04%	7.96%	7.12%	13.23%
العربي	69.14%	74.93%	81.04%	87.95%	86.82%	79.98%
المصرف الدولي التجارة والتمويل	40.89%	32.64%	28.26%	29.31%	22.20%	30.66%
بيبلوس	39.07%	46.92%	44.31%	39.64%	35.79%	41.15%
بيمو	29.21%	31.56%	26.03%	17.61%	15.08%	23.90%
سورية والخليج	57.99%	70.07%	74.97%	72.71%	66.68%	68.48%
سورية والمهجر	52.80%	62.49%	55.76%	26.86%	18.43%	43.27%
عودة	19.99%	25.56%	19.19%	20.79%	10.29%	19.16%
فرنسبنك	35.32%	20.24%	19.36%	35.96%	21.98%	26.57%
قطر الوطني	64.47%	51.92%	42.79%	33.93%	20.91%	42.80%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

هـ- نسبة التكلفة إلى الدخل (CI) Cost to Income

تُعرّف نسبة CI أيضاً بنسبة الكفاءة وهي النسبة التي تقيس كفاءة إدارة البنك في تحقيق الربحية من خلال دراسة العلاقة ما بين الدخل التشغيلي والمصاريف التشغيلية المدفوعة لتوليد هذا الدخل. وتنتج هذه النسبة عن طريق قسمة المصاريف التشغيلية النقدية على الدخل التشغيلي. ويدل الارتفاع في هذه النسبة على مؤشر غير إيجابي لأداء البنك حيث ترتبط نسبة CI بعلاقة عكسية مع ربحية البنك. فكلما ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل فهذا يعني أن التكاليف ترتفع بنسبة أعلى من الدخل مما يؤثر سلباً على ربحية البنك، في حين يشير الانخفاض في نسبة CI إلى كفاءة إدارة البنك في السيطرة على المصاريف التشغيلية، كما يشير إلى سلامة مؤشرات الربحية في البنك.

وفيما يلي الجدول رقم (13) الذي يبيّن نسبة CI في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة، حيث يلاحظ أن غالبية البنوك لم تلتزم بتحقيق نسبة CI المعيارية عند حد أقل من 40%. كما يلاحظ أن بنك العربي قد حقق أعلى نسبة CI بين البنوك عند (142.1%)، في حين حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل أدنى نسبة CI بين البنوك عند (40.7%)، وهذا ما يشير إلى التزام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بالنسبة المعيارية لنسبة CI مع انحراف بسيط في النسبة.

مما يجدر الذكر أن تحقيق بنك سورية والخليج لنسبة CI سالبة عند (200.3-%) يدل على أن البنك قد حقق دخلاً تشغيلياً سالباً تمثل في تكبد البنك فوائد وعمولات مدينة على الوادئع أكبر من الفوائد والعمولات الدائنة التي حققها من استثمار تلك الودائع.

الجدول رقم (13); نسبة التكلفة/الدخل (CI) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

اسم البنك	CI < 40%					المتوسط الحسابي لنسبة CI خلال الفترة 2015-2019
	2015	2016	2017	2018	2019	
الأردن	258.17%	52.09%	138.14%	157.01%	92.79%	139.64%
الشرق	44.90%	55.80%	82.80%	67.37%	35.32%	57.24%
العربي	99.09%	121.32%	130.43%	224.16%	135.54%	142.11%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	34.18%	28.30%	40.17%	49.66%	51.54%	40.77%
بيبلوس	65.02%	107.23%	139.09%	97.04%	46.13%	90.90%
بيمو	70.40%	71.73%	70.38%	59.00%	50.79%	64.46%
سورية والخليج	-408.55%	657.38%	-918.95%	-547.28%	215.83%	-200.31%
سورية والمهجر	49.80%	59.70%	91.58%	81.80%	69.28%	70.43%
عودة	76.58%	101.67%	151.32%	151.10%	83.37%	112.81%
فرنسبنك	75.99%	82.20%	87.91%	124.56%	73.57%	88.85%
قطر الوطني	83.25%	61.94%	72.39%	63.97%	44.04%	65.12%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

و- نسبة القروض إلى الأصول Loans to Assets (LA)

وهي النسبة التي تحدد ما تشكله القروض المقدمة من قبل البنك من إجمالي أصوله. ويشير الارتفاع في نسبة LA إلى توجه البنك إلى زيادة الاستثمار في محفظة القروض لتحقيق ربحية عالية من خلال الفوائد المتولدة من تلك القروض، إلا أن هذا الارتفاع يحمل في طياته أيضاً مخاطر ائتمان عالية. أما انخفاض

هذه النسبة فيشير إلى توجه البنك إلى استثمار أقل في محفظة القروض واعتماد البنك على المحافظة على نسب سيولة عالية وهذا ما يعني أيضاً انخفاض إيرادات الفوائد نتيجة انخفاض الاستثمار في محفظة القروض.

وفيما يلي الجدول رقم (14) الذي يبيّن نسبة LA في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة، حيث يلاحظ أن جميع البنوك ملتزمة بنسبة LA المعيارية عند حد أقل من 65%. كما يلاحظ أن بنك العربي قد حقق أعلى نسبة LA بين البنوك عند (61.18%)، في حين حقق بنك سورية والمهجر أقل نسبة LA بين البنوك عند (8.4%). أيضاً يلاحظ زيادة نشاط الإقراض و حركة التسهيلات الائتمانية لغالبية البنوك خلال عام 2019 .

الجدول رقم (14): نسبة القروض/إجمالي الأصول (LA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

اسم البنك	LA < 65%					المتوسط الحسابي لنسبة LA خلال الفترة 2015-2019
	2015	2016	2017	2018	2019	
الأردن	53.84%	53.79%	48.80%	42.41%	48.92%	49.55%
الشرق	35.18%	29.44%	28.55%	38.43%	38.25%	33.97%
العربي	58.44%	55.38%	56.76%	61.42%	73.91%	61.18%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	31.64%	23.39%	21.53%	23.20%	27.37%	25.43%
بيبلوس	42.70%	40.63%	46.20%	51.06%	55.08%	47.13%
بيمو	26.85%	19.25%	21.80%	29.26%	35.57%	26.55%
سورية والخليج	46.63%	50.19%	45.79%	52.85%	52.44%	49.58%
سورية والمهجر	8.96%	6.27%	5.39%	7.90%	13.46%	8.40%
عودة	28.35%	20.96%	15.81%	14.54%	28.46%	21.62%
فرنسبنك	28.86%	23.70%	29.26%	31.10%	38.08%	30.20%
قطر الوطني	6.22%	5.51%	6.93%	10.08%	16.20%	8.99%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

2) تطبيق معادلة نموذج Bank-O-Meter على البنوك موضوع الدراسة

بعد تطبيق النسب المالية المكوّنة لنموذج Bank-O-Meter ودراسة مؤشراتها، يمكن تطبيق معادلة نموذج Bank-O-Meter على البنوك موضوع الدراسة، ويظهر الجدول الآتي رقم (15) نتائج تطبيق

معادلة نموذج Bank–O–Meter على البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019. وتم إعطاء التصنيف النهائي لكل بنك بناءً على المتوسط الحسابي لدرجة ملاءته المالية خلال سنوات الدراسة.

ومما يجدر بالذكر أنه تم تطبيق النموذج بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحققة من بسط ومقام نسبة EA، بالإضافة إلى استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحققة من بسط نسبة CAR وذلك لضرورة الدراسة.

الجدول رقم (15); تطبيق معادلة نموذج BANK–O–METER على البنوك التقليدية خلال الفترة 2015–2019

نموذج BANK-O-METER							
s= 1.5(ca) + 1.2(EA) + 3.5(CAR) +0.64(NPL) +0.3(CI) +0.4(LA)							
اسم البنك/العام	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي	التصنيف
الأردن	87.26%	24.88%	35.74%	27.34%	0.16%	35.08%	ملاءة مالية منخفضة
الشرق	88.31%	114.42 %	114.35%	92.23%	84.31%	98.72%	ملاءة مالية جيدة
العربي	76.71%	77.79%	74.84%	75.02%	51.30%	71.13%	ملاءة مالية جيدة
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	28.32%	11.56%	51.98%	67.23%	90.41%	49.90%	ملاءة مالية منخفضة
بيبلوس	54.41%	41.98%	102.55%	104.74%	91.22%	78.98%	ملاءة مالية جيدة
بيمو	77.65%	79.14%	86.42%	86.92%	85.67%	83.16%	ملاءة مالية جيدة
سورية والخليج	-125.19%	147.59 %	-327.75%	-244.51%	123.77 %	-85.22%	ملاءة مالية منخفضة
سورية والمهجر	75.65%	79.47%	95.04%	97.24%	92.13%	87.91%	ملاءة مالية جيدة
عودة	63.33%	80.97%	100.35%	117.01%	85.60%	89.45%	ملاءة مالية جيدة
فرنسبنك	40.63%	42.51%	45.14%	66.66%	49.63%	48.92%	ملاءة مالية منخفضة
قطر الوطني	363.88%	276.35 %	311.58%	297.81%	290.23 %	307.97%	ملاءة مالية جيدة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

3) تحليل درجة الملاءة المالية لعدد من بنوك العينة حسب نموذج Bank–O–Meter

تم اختيار عينة من البنوك موضوع الدراسة لعرض وتحليل مؤشرات درجة ملاءتها المالية التي تم احتسابها بناءً على تطبيق نموذج Bank–O–Meter وهي (بنك سورية والخليج، بنك بيمو، بنك قطر) وتم اختيار هذه البنوك لعدة أسباب :

1. تم اختيار بنك قطر كونه حقق أعلى متوسط حسابي لدرجة الملاءة المالية (S-Score) بين البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019.
2. تم اختيار بنك سورية والخليج كونه حقق أدنى متوسط حسابي لدرجة الملاءة المالية (S-Score) بين البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019.
3. تم اختيار بنك بيمو كون المتوسط الحسابي لدرجة ملاءته المالية (S-Score) هو الأقرب إلى المتوسط الحسابي لدرجة الملاءة المالية للبنوك ذات الملاءة الجيدة خلال الفترة 2015-2019.

وسيتم تحليل نتائج نموذج Bank-O-Meter على هذه البنوك وبيان التطورات التي طرأت على مؤشرات النموذج و درجة الملاءة المالية لتلك البنوك خلال فترة الدراسة على الشكل الآتي:

3-1-بنك قطر

يبيّن الجدول رقم (16) درجة الملاءة المالية والتغيرات التي طرأت على مؤشرات نموذج Bank-O-Meter لبنك قطر خلال سنوات الدراسة حيث يلاحظ ما يلي:

شهدت نسبة CA انخفاضاً خلال الفترة (2016-2019) ليحقق البنك أدنى درجة CA في نهاية عام 2019 وأعلى درجة CA في نهاية عام 2015، ويعزى ذلك إلى النمو الذي طرأ على أصول البنك خلال فترة الدراسة على الرغم من ثبات قيمة رأس المال طيلة تلك الفترة. حيث بلغ معدل نمو الأصول في نهاية عام 2019 (58%) مقارنةً بنهاية عام 2015 في حين بقيت قيمة رأسمال البنك ثابتة عند قيمة (15) مليار ل.س. ويشير هذا إلى توجه البنك خلال فترة الدراسة إلى تمويل نمو الأصول بواسطة مصادر الأموال الخارجية مقارنةً برأس المال. حيث بلغت نسبة ودائع البنوك والعملاء إلى الأصول في نهاية عام 2019 (31%) في حين بلغت النسبة نفسها (18%) في نهاية عام 2015.

كما شهدت نسبة EA انخفاضاً مستمراً خلال الفترة (2016-2019) ليحقق البنك أعلى درجة EA في نهاية عام 2015 وأدنى درجة EA في نهاية عام 2019، وذلك على الرغم من الزيادات التي طرأت على

بنود حقوق الملكية بشكل سنوي خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت الاحتياطيات بقيمة (823.9) مليون ل.س خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تراجع بند الخسائر المحققة من (3.11-) مليار ل.س في نهاية عام 2015 إلى (66.8-) مليون ل.س في نهاية عام 2019. إلا أن تلك الزيادات لم تتسبب في ارتفاع نسبة EA وذلك بسبب معدل النمو الكبير الذي طرأ على أصول البنك خلال فترة الدراسة والذي تم تمويله بشكل رئيسي من ودائع البنوك والعملاء.

وعلى الرغم من الزيادة التي طرأت على الأموال الخاصة والمساعدة للبنك (باستثناء رأس المال)، إلا أن نسبة CAR قد شهدت تقلبات متفاوتة خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب تبدل حجم المخاطر التي واجهها البنك خلال تلك الفترة. ويلاحظ أن البنك حقق أعلى درجة CAR في نهاية عام 2015 وأدنى درجة CAR في نهاية عام 2016، ويرجع انخفاض نسبة CAR في عام 2016 إلى الارتفاع الكبير الذي طرأ على المخاطر الائتمانية في ذلك العام.

وبالنظر إلى نسبة NPL يلاحظ تحسن جودة المحفظة الائتمانية للبنك بشكل مستمر خلال فترة الدراسة حيث حقق البنك أعلى درجة NPL في نهاية عام 2015 وأدنى درجة NPL في نهاية عام 2019.

كما شهدت نسبة CI انخفاضاً خلال فترة الدراسة ليحقق البنك أدنى درجة CI في نهاية عام 2019 وأعلى درجة CI في نهاية عام 2015 ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الدخل التشغيلي ليصل إلى (204%) في عام 2019 مقارنةً بعام 2015، في حين بلغ معدل نمو المصاريف التشغيلية في عام 2019 (60%) مقارنةً بعام 2015.

أما نسبة LA فقد شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2017-2019) ليحقق البنك أعلى درجة LA في نهاية عام 2019 وأدنى درجة LA في نهاية عام 2016. ويعزى ذلك إلى توجه البنك خلال تلك الفترة إلى تخفيض استثمار مصادر أمواله في الأصول ذات السيولة العالية (كالإيداعات لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى) وتوجيه تلك الأموال إلى الاستثمار في محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث انخفضت نسبة

الاستثمار في البنك المركزي والبنوك الأخرى من (63%) في نهاية عام 2016 إلى (61%) في نهاية عام 2019.

الجدول رقم (16); درجة الملاءة (S-SCORE) لبنك قطر خلال الفترة 2015-2019

المتغيرات	2015	2016	2017	2018	2019
1.5*ca	32.09%	21.04%	23.03%	21.94%	20.26%
1.2*EA	54.04%	41.75%	39.16%	37.84%	35.85%
3.5*CAR	209.03%	159.55%	197.51%	193.10%	201.04%
0.64*NPL	41.26%	33.23%	27.38%	21.72%	13.38%
0.3*CI	24.98%	18.58%	21.72%	19.19%	13.21%
0.4*LA	2.49%	2.20%	2.77%	4.03%	6.48%
s-score	**363.88%**	**276.35%**	**311.58%**	**297.81%**	**290.23%**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

3-2-بنك سورية والخليج

يبيّن الجدول رقم (17) درجة الملاءة المالية والتغيرات التي طرأت على مؤشرات نموذج Bank-o-Meter لبنك سورية والخليج خلال سنوات الدراسة حيث يلاحظ ما يلي:

حقق بنك سورية والخليج مستويات متدنية في درجة الملاءة المالية (S-Score) وذلك خلال الأعوام (2015,2017,2018). ويلاحظ أن البنك حقق درجة ملاءة سالبة في تلك الأعوام وهو ما لم يشاهد في البنوك الأخرى موضوع الدراسة. في حين حقق البنك مستويات تصنيف جيدة في كل من عامي (2016,2019).

ويلاحظ من الجدول رقم (17) أيضاً أن السبب الرئيسي للتفاوت بين قيم درجة الملاءة خلال سنوات الدراسة يرجع إلى التفاوت الكبير الحاصل في نسبة CI حيث حقق البنك (في السنوات ذات قيم الملاءة السالبة)

إيرادات تشغيلية سالبة تمثلت بشكل رئيسي بفوائد ورسوم وعمولات مدينة أكبر من الفوائد والرسوم والعمولات الدائنة مما أثر بدوره على قدرة البنك في تغطية المصاريف التشغيلية.

ويلاحظ أن البنك قد حقق أعلى درجة CI في نهاية عام 2019 وذلك بسبب تحقيق البنك دخلاً تشغيلياً موجباً في ذلك العام بقيمة (643) مليون ل.س، في حين حقق البنك أدنى نسبة CI في نهاية عام 2017 بسبب انخفاض الدخل التشغيلي إلى (193-) مليون ل.س، بالإضافة لنمو المصاريف التشغيلية في عام 2017 بمعدل (92%) عن عام 2015.

و شهدت نسبة CA ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2017-2019) ليحقق البنك أعلى درجة CA في نهاية عام 2019 وأدنى درجة CA في نهاية عام 2016 ويعزى ذلك إلى سببين رئيسيين:

1. الزيادة التي طرأت على رأسمال البنك في عام 2019 ليصبح (10) مليار ل.س مقارنةً بقيمة رأسمال عام 2016 البالغة (3.8) مليار ل.س.
2. انخفاض نسبة الودائع إلى الأصول لتكون عند (80%) في عام 2019، مقارنةً بنسبة الودائع إلى الأصول في نهاية عام 2016 التي بلغت (89%).

أما نسبة EA فقد شهدت انخفاضاً مستمراً خلال الفترة (2016-2018) ليحقق البنك أدنى درجة EA في نهاية عام 2018 وأعلى درجة EA في نهاية عام 2019 وذلك بسبب الزيادة التي تمت على رأسمال البنك في عام 2019.

كما يلاحظ أن زيادة رأس المال في نهاية عام 2019 أثرت بشكل جوهري على ارتفاع نسبة CAR في عام 2019، وذلك بعد التدني الكبير والمستمر الذي شهدته نسبة CAR خلال الفترة (2016-2018).

وبالنظر إلى نسبة NPL يلاحظ التقلبات التي طرأت على النسبة خلال فترة الدراسة ليحقق البنك أدنى درجة NPL في نهاية عام 2015 وأعلى درجة NPL في نهاية عام 2017 لتعود النسبة إلى الانخفاض في كل من عامي 2018 و 2019 مما يشير إلى تحسن جودة محفظة القروض للبنك في هذين العامين.

أما نسبة LA فقد شهدت تقلبات متفاوتة خلال فترة الدراسة ليحقق البنك أعلى درجة LA في نهاية عام 2018 وأدنى درجة LA في نهاية عام 2017، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض قيمة استثمار البنك في الودائع لدى البنك المركزي في عام 2018 وتوجه البنك إلى تحويل تلك الأموال للاستثمار في محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث بلغت نسبة الاستثمار في الايداعات لدى البنك المركزي (28%) في نهاية عام 2018 في حين بلغت النسبة نفسها (33%) في نهاية عام 2017.

الجدول رقم (17); درجة الملاءة المالية (S-Score) لبنك سورية والخليج خلال الفترة 2015-2019

المتغيرات	2015	2016	2017	2018	2019
1.5*ca	11.97%	9.74%	11.45%	12.17%	28.39%
1.2*EA	-8.37%	-15.30%	-17.14%	-21.99%	-4.53%
3.5*CAR	-61.99%	-108.99%	-112.67%	-138.17%	-28.49%
0.64*NPL	37.11%	44.85%	47.98%	46.53%	42.67%
0.3*CI	-122.57%	197.21%	-275.69%	-164.18%	64.75%
0.4*LA	18.65%	20.08%	18.32%	21.14%	20.98%
s-score	**-125.19%**	**147.59%**	**-327.75%**	**-244.51%**	**123.77%**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

3-3-بنك بيمو

يبيّن الجدول رقم (18) درجة الملاءة المالية والتغيرات التي طرأت على مؤشرات نموذج Bank-o-Meter لبنك بيمو خلال سنوات الدراسة حيث يلاحظ ما يلي:

شهدت نسبة CA انخفاضاً في عام 2016 واستقراراً نسبياً خلال عامي (2017-2018) لتعاود الارتفاع في عام 2019، ويلاحظ أن البنك قد حقق أعلى درجة CA في نهاية عام 2015 و أدنى درجة CA في نهاية عام 2016. وعلى الرغم من الزيادة التي طرأت على رأسمال البنك بشكل سنوي خلال الفترة (2017-2019) فإن نسبة CA لم تشهد زيادة جوهرية في تلك السنوات ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول بشكل مستمر خلال فترة الدراسة. حيث تم زيادة رأسمال البنك من (5) مليار ل.س في

نهاية عام 2016 إلى (8) مليار في نهاية عام 2019 ليبلغ معدل نمو رأسمال البنك 60%. في حين بلغ معدل نمو ودائع العملاء والبنوك الأخرى (82%) للفترة نفسها.

وشهدت نسبة EA ارتفاعاً خلال الفترة (2016–2019) ليحقق البنك أعلى درجة EA في نهاية عام 2019 وأدنى درجة EA في نهاية عام 2015 ويرجع ذلك إلى النمو الذي طرأ على بنود حقوق الملكية خلال فترة الدراسة والذي تضمن زيادة رأسمال البنك بمقدار (3) مليار ل.س، وارتفاع الاحتياطيات بمقدار (2) مليار ل.س، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الأرباح المحتجزة لتبلغ (2.2) مليار ل.س في نهاية عام 2019 مقارنةً بخسائر مدورة بلغت (1.15–) مليار ل.س في نهاية عام 2015.

وبسبب معدلات النمو المذكورة أعلاه التي طرأت على بنود حقوق الملكية يلاحظ ارتفاع نسبة CAR خلال الفترة (2016–2018) ليحقق البنك أعلى درجة CAR في نهاية عام 2018 في حين حقق البنك أدنى درجة CAR في نهاية عام 2015. ويجدر الذكر إلى أنه على الرغم من ارتفاع قيمة الأموال الخاصة الأساسية والمساعدة في عام 2019 إلا أن نسبة CAR قد شهدت انخفاضاً خلال ذلك العام ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة المخاطر الائتمانية بسبب ارتفاع نسبة LA بشكل كبير في عام 2019.

وبالنظر إلى نسبة NPL يلاحظ أنها شهدت انخفاضاً مستمراً خلال الفترة (2017–2019) ليحقق البنك أدنى نسبة NPL في نهاية عام 2019 وأعلى نسبة NPL في نهاية عام 2016 مما يشير إلى تحسن جودة محفظة القروض للبنك خلال الفترة (2017–2019)

ويلاحظ أيضاً أن نسبة CI شهدت استقراراً نسبياً خلال الفترة (2015–2017) لتنخفض النسبة بعد ذلك بشكل مستمر في عامي(2018–2019). ويلاحظ أن البنك قد حقق أعلى نسبة CI في نهاية عام 2016 وأدنى نسبة CI في نهاية عام 2019، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في معدل نمو الدخل التشغيلي للبنك في عام 2019 مقارنة بمعدل نمو المصاريف التشغيلية، حيث بلغ معدل نمو الدخل التشغيلي من خلال مقارنة عامي (2016،2019) 134% في حين بلغ معدل نمو المصاريف التشغيلية للفترة نفسها (66%).

أما نسبة LA فقد شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2017-2019) ليحقق البنك أعلى درجة LA في نهاية عام 2019 وأدنى درجة LA في نهاية عام 2016. ويفسر ذلك بتوجه البنك خلال تلك الفترة إلى زيادة الاستثمار في محفظة القروض مقابل تخفيض الاستثمار في الأصول ذات السيولة العالية كالأرصدة والإيداعات لدى البنوك، حيث انخفضت نسبة استثمار البنك في الأرصدة والإيداعات لدى البنوك من (58%) في نهاية عام 2016 إلى (31.6%) في نهاية عام 2019.

الجدول رقم (18); درجة الملاءة المالية (S-Score) لبنك بيمو خلال الفترة 2015-2019

المتغيرات	2015	2016	2017	2018	2019
1.5*ca	4.36%	3.19%	3.29%	3.20%	3.73%
1.2*EA	3.84%	3.90%	5.15%	5.09%	5.46%
3.5*CAR	18.90%	22.63%	31.49%	37.96%	37.36%
0.64*NPL	18.69%	20.20%	16.66%	11.27%	9.65%
0.3*CI	21.12%	21.52%	21.11%	17.70%	15.24%
0.4*LA	10.74%	7.70%	8.72%	11.70%	14.23%
s-score	**77.65%**	**79.14%**	**86.42%**	**86.92%**	**85.67%**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ب-تحليل مؤشرات نموذج Altman Z-Score

يهدف تحليل مؤشرات نموذج Altman إلى ما يلي :

1) تطبيق النسب المالية لنموذج Altman على البنوك موضوع الدراسة ومقارنة نتائجها

تم دراسة كل نسبة من النسب المالية التي يتضمنها النموذج بشكل تفصيلي ومقارنة نتائج النسب المالية بين البنوك بالاعتماد على المتوسط الحسابي للنسبة خلال سنوات الدراسة وذلك لكل بنك على حدة.

وفيما يلي عرض للنسب المالية المكونة لنموذج Altman:[190]

[190] Yohannes, R. (2021).previous reference:p13-14

أ- صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول (X1) WCTA

يعبّر صافي رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وبالتالي تعد هذه النسبة مقياساً للسيولة الصافية، وهذا يعني أن البنك الذي يمتلك صافي رأسمال عامل سالب يواجه صعوبات كبيرة في سداد التزاماته قصيرة الأجل، في حين يشير صافي رأس المال العامل الموجب إلى سلامة السيولة في البنك والقدرة على تسوية الالتزامات المتداولة في موعد استحقاقها.

وفيما يلي الجدول رقم (19) الذي يبيّن نسبة WCTA في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة حيث يلاحظ أن هناك مجموعة من البنوك قد حققت نسبة WCTA سالبة وهي: (بنك الأردن، بنك الشرق، بنك العربي، بنك بيمو، بنك سورية والخليج، فرنسبنك)، ويدل هذا على حدوث خلل في تحليل فجوة الاستحقاق لتلك البنوك. في حين أن البنوك التي حققت نسبة WCTA موجبة هي: (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبلوس، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك قطر).

كما يلاحظ أن بنك سورية والخليج قد حقق أدنى نسبة WCTA بين البنوك عند (14.31%-)، بينما حقق بنك قطر أعلى نسبة WCTA بين البنوك عند (37.93%).

الجدول رقم (19); نسبة صافي رأس المال العامل (WCTA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

WCTA (X1)						
اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي لنسبة WCTA خلال الفترة 2015-2019
الأردن	-10.53%	6.08%	2.33%	3.03%	-2.55%	-0.33%
الشرق	-2.71%	5.06%	2.19%	1.41%	-6.07%	-0.02%
العربي	-17.14%	-6.33%	-7.55%	-10.53%	3.79%	-7.55%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-0.81%	7.38%	4.71%	3.52%	-0.20%	2.92%
بيبلوس	21.06%	35.11%	28.00%	9.10%	15.37%	21.73%
بيمو السعودي الفرنسي	-4.47%	-1.88%	-5.02%	-12.86%	-13.50%	-7.55%
سورية والخليج	-19.21%	-11.93%	-11.14%	-20.22%	-9.04%	-14.31%
سورية والمهجر	3.65%	-2.42%	-2.62%	1.79%	6.78%	1.44%
عودة	0.91%	12.41%	9.34%	-8.05%	4.73%	3.87%
فرنسبنك	-5.67%	9.45%	1.80%	-10.59%	-8.69%	-2.74%
قطر الوطني	53.05%	43.26%	35.23%	42.46%	15.62%	37.93%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ت-**الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول (X2) RETA**

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على الأرباح المحتجزة في تمويل الأصول بخلاف مصادر التمويل الأخرى، بالإضافة إلى أنها تشير إلى عمر البنك حيث تميل البنوك القائمة إلى تحقيق أرباح محتجزة على مدى عمر العمل مقارنةً بالبنوك حديثة النشاط.

وفيما يلي الجدول رقم (20) الذي يبيّن نسبة RETA في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة، حيث يلاحظ أن غالبية البنوك قد حققت نسبة RETA سالبة وذلك بسبب الخسائر التي حققتها البنوك خلال سنوات الأزمة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تحقيق البنوك أرباح قطع بنيوي كبيرة خلال سنوات الأزمة إلا أن ذلك لم يؤثر على تراكم الأرباح المحتجزة أو إطفاء الخسائر المدوّرة لتلك البنوك، حيث لم يتم إدراج الأرباح المدوّرة لفروقات القطع غير المحققة في بند الأرباح المحتجزة وإنما تم تحويلها إلى بند منفصل آخر ضمن حقوق ملكية البنك وهو بند الأرباح المدوّرة غير المحققة، وذلك حسب تعليمات بنك سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم (362) لعام 2008 والتعميم رقم 952 لعام 2009.[191]

ويبيّن الجدول رقم (20) أيضاً أن مجموعة البنوك التي حققت نسبة RETA سالبة هي: (بنك الأردن، بنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبلوس، بنك سورية والخليج، بنك عودة، فرنسبنك، بنك قطر). أما البنوك التي حققت نسبة RETA موجبة هي: (بنك الشرق، بنك بيمو، بنك سورية والمهجر). كما يلاحظ أن بنك العربي قد حقق أدنى نسبة RETA بين البنوك عند (19.78%-) وذلك بسبب تحقيق البنك للخسائر بشكل سنوي ومستمر خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت قيمة الخسائر المدورة لبنك العربي من (8.9-) مليار ل.س في نهاية عام 2015 إلى (15.3-) مليار ل.س في نهاية عام 2019. بينما حقق بنك سورية والمهجر أعلى نسبة RETA بين البنوك عند (0.46%) بسبب تحقيق البنك للأرباح على

[191] قرار مجلس النقد والتسليف (2008)، رقم 362/م ن/ب1، و وتعميم البنك المركزي (2009)، رقم 100/952/

مدار ثلاث سنوات متتالية بدايةً من عام 2017 حتى عام 2019 بما أدى إلى إطفاء الخسائر المدورة المتراكمة وتحقيق أرباح محتجزة بلغت (1.6) مليار ل.س في نهاية عام 2019.

ويبيّن الجدول رقم (20) أيضاً أن هناك مجموعة من البنوك لا يزال لديها خسائر مدوّرة ضمن حقوق ملكيتها حتى نهاية عام 2019 وهي: (بنك العربي، بنك الأردن، بنك بيبلوس، بنك سورية والخليج، فرنسبنك، بنك قطر)، كما يبيّن أن مجموعة البنوك التي استطاعت تغطية خسائرها السابقة وتحقيق أرباحٍ محتجزة هي: (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر، بنك الشرق، بنك بيمو، بنك عودة).

الجدول رقم (20); نسبة الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول (RETA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

RETA (X2)						
أسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي لنسبة RETA خلال الفترة 2019-2015
الأردن	-22.65%	-18.00%	-19.12%	-19.15%	-17.94%	-19.37%
الشرق	-2.38%	0.03%	0.39%	0.45%	1.95%	0.09%
العربي	-16.38%	-14.93%	-17.49%	-24.16%	-25.96%	-19.78%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-12.56%	-10.56%	-4.25%	-3.41%	0.08%	-6.14%
بيبلوس	-11.43%	-16.29%	-10.97%	-6.38%	-4.96%	-10.00%
بيمو السعودي الفرنسي	-0.67%	0.11%	0.53%	0.53%	0.70%	0.24%
سورية والخليج	-14.29%	-17.20%	-20.00%	-23.57%	-22.27%	-19.47%
سورية والمهجر	-0.94%	-0.20%	0.66%	1.57%	1.21%	0.46%
عودة	-7.24%	-4.51%	-3.42%	-0.48%	0.30%	-3.07%
فرنسبنك	-8.82%	-6.17%	-6.86%	-6.80%	-5.79%	-6.89%
قطر الوطني	-4.44%	-2.49%	-2.52%	-1.46%	-0.06%	-2.19%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ج- صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول EBITTA (X3)

تعد هذه النسبة من أهم النسب المالية التي تقيس قدرة البنوك على الاستمرارية وذلك لأن وجود البنك واستمرار عمله يعتمد بالمقام الأول على قوة كسب أصوله، حيث تشير هذه النسبة إلى كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح من أصول البنك المتاحة.

وفيما يلي الجدول رقم (21) الذي يبيّن نسبة EBITTA في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة (بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحققة من صافي الربح)، حيث يلاحظ أن مجموعة البنوك التي حققت

نسبة EBITTA سالبة هي:(بنك الأردن، بنك العربي، بنك سورية والخليج). كما يلاحظ أن بنك سورية والخليج قد حقق أدنى نسبة EBITTA بين البنوك عند (2.36%-) ويرجع ذلك إلى تحقيق البنك لخسائر سنوية متتالية طوال فترة الدراسة (باستثناء عام 2017). بينما حقق بنك الشرق أعلى نسبة EBITTA بين البنوك عند (2.43%) بسبب تحقيق البنك للأرباح بشكل سنوي مستمر خلال فترة الدراسة.

أيضاً يلاحظ وجود تحسن بصافي أرباح البنوك خلال عام 2019، لأن جميع البنوك حققت أرباحاً صافية موجبة في ذلك العام، باستثناء بنك سورية والخليج، وبنك سورية والمهجر فقد حقق البنكان خسائر صافية في عام 2019.

الجدول رقم (21); نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول (EBITTA) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019 بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة من صافي الربح

EBITTA (X3)						
اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي لنسبة EBITTA خلال الفترة 2015-2019
الأردن	-2.91%	1.97%	-8.15%	-0.48%	1.56%	-1.60%
الشرق	3.11%	4.21%	0.73%	0.86%	3.27%	2.43%
العربي	-4.18%	-2.48%	-0.77%	-1.08%	0.33%	-1.63%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-7.21%	-0.79%	4.57%	0.84%	3.59%	0.20%
بيبلوس	-1.69%	-4.45%	9.61%	-1.09%	1.54%	0.78%
بيمو السعودي الفرنسي	0.33%	0.89%	1.01%	1.61%	0.81%	0.93%
سورية والخليج	-3.88%	-5.57%	0.50%	-1.85%	-0.99%	-2.36%
سورية والمهجر	1.06%	0.96%	1.61%	2.18%	-0.01%	1.16%
عودة	-1.80%	1.80%	1.04%	-0.24%	1.11%	0.38%
فرنسبنك	-1.68%	0.97%	0.37%	0.07%	0.42%	0.03%
قطر الوطني	-1.43%	0.94%	0.61%	0.62%	1.71%	0.49%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د- القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات MVETL (X4)

تقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أصول البنك قبل أن تصبح الالتزامات أكبر من الأصول ويدخل البنك في مرحلة العسر المالي.

وفيما يلي الجدول رقم (22) الذي يظهر نسبة MVETL في نهاية كل عام للبنوك موضوع الدراسة ويلاحظ أن بنك قطر يمتلك أعلى نسبة MVETL بين البنوك موضوع الدراسة عند (180.75%)، بالإضافة إلى أنه يمتلك أكبر قيمة سوقية بين البنوك. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن بنك قطر يمتلك أكبر عدد أسهم بين البنوك موضوع الدراسة فقد بلغ عدد أسهم البنك طوال فترة الدراسة (150) مليون سهم. بالإضافة إلى قلّة اعتماد البنك على مصادر الأموال الخارجية.

كما يلاحظ أن بنك بيمو حقق أدنى نسبة MVETL بين البنوك موضوع الدراسة عند (15.93%) على الرغم من أنه يمتلك أكبر متوسط سعر سوقي للسهم بين البنوك خلال فترة الدراسة بقيمة 615 ل.س. ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى أن بنك بيمو حقق أكبر قيمة التزامات بين البنوك خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب اعتماده الكبير على مصادر الأموال الخارجية وبشكل خاص ودائع الزبائن، إذ بلغ المتوسط الحسابي لقيمة التزاماته خلال فترة الدراسة (229) مليار ل.س، مقارنةً بمتوسط قيمة التزامات بنك قطر الذي بلغ (26) مليار ل.س خلال الفترة نفسها.

الجدول رقم (22); نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات (MVETL) في البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

MVETL (X4)						
اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي لنسبة MVETL خلال الفترة 2015-2019
الأردن	15.85%	16.26%	55.14%	53.30%	46.20%	37.35%
الشرق	12.81%	18.31%	32.82%	46.63%	35.34%	29.18%
العربي	21.80%	17.23%	44.74%	37.07%	38.68%	31.90%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	9.62%	7.61%	34.48%	22.27%	12.64%	17.32%
بيبلوس	12.66%	15.82%	46.71%	41.76%	38.15%	31.02%
بيمو السعودي الفرنسي	10.80%	8.24%	15.00%	23.67%	21.94%	15.93%
سورية والخليج	8.76%	6.96%	24.33%	20.10%	66.42%	25.31%
سورية والمهجر	7.30%	6.14%	19.53%	42.73%	45.32%	24.20%
عودة	19.83%	15.76%	36.85%	46.61%	44.79%	32.77%
فرنسبنك	5.59%	6.09%	32.42%	20.74%	15.35%	16.04%
قطر الوطني	104.69%	120.45%	343.17%	207.59%	127.85%	180.75%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

2) تطبيق معادلة نموذج Altman على البنوك موضوع الدراسة

بعد تطبيق النسب المالية المكوّنة لنموذج Altman ودراسة مؤشراتها، يمكن تطبيق معادلة نموذج Altman على البنوك موضوع الدراسة، ويظهر الجدول الآتي رقم (23) نتائج تطبيق معادلة نموذج Altman على البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019. حيث تم إعطاء التصنيف النهائي لكل بنك بناءً على المتوسط الحسابي لدرجة Z-Score خلال سنوات الدراسة.

ويجدر الذكر أنه تم تطبيق النموذج بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحققة من بسط نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول EBITTA وذلك لضرورة الدراسة.

الجدول رقم (23); تطبيق معادلة نموذج ALTMAN على البنوك التقليدية خلال الفترة 2015-2019

نموذج Altman							
Z=6.56(X1) + 3.26(X2) +6.72 (X3) + 1.05 (X4)+3.25							
اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي	التصنيف
الاردن	1.79	3.37	2.81	3.35	3.09	2.88	منطقة آمنة
الشرق	3.34	4.06	3.8	3.9	3.51	3.72	منطقة آمنة
العربي	1.54	2.36	2.6	2.09	3.08	2.33	منطقة رمادية
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2.4	3.42	4.09	3.66	3.61	3.44	منطقة آمنة
بيبلوس	4.28	4.89	5.87	4	4.6	4.73	منطقة آمنة
بيمو	3.07	3.28	3.16	2.78	2.67	2.99	منطقة آمنة
سورية والخليج	1.35	1.61	2.16	1.24	2.56	1.78	منطقة رمادية
سورية والمهجر	3.61	3.21	3.41	4.01	4.21	3.69	منطقة آمنة
عودة	3.16	4.2	4.21	3.18	4.12	3.77	منطقة آمنة
فرنسبنك	2.54	3.8	3.51	2.56	2.68	3.02	منطقة آمنة
قطر الوطني	7.59	7.33	9.12	8.21	5.73	7.60	منطقة آمنة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ثالثاً-تحليل الدراسة التطبيقية

استناداً إلى ما تم تطبيقه على عينة الدراسة المتمثلة في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019 من حيث احتساب نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA)، ونسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE)، إضافةً

إلى احتساب نموذج Bank–O–Meter، ونموذج Altman، يضع الباحث الجدول الآتي رقم (24) والذي يبيّن العلاقة بين هيكل رأس المال (نسب المديونية طويلة الأجل) والاستمرارية في البنوك موضوع الدراسة.

ويلاحظ من الجدول رقم (24) ما يلي:

1. تطابقت نتائج كلا النموذجين حول سلامة الوضع المالي للبنوك الستة الآتية وقدرتها على الاستمرار وهي: (بنك الشرق، بنك بيبلوس، بنك بيمو، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك قطر).
2. اختلفت نتائج النموذجين حول سلامة الوضع المالي للبنوك الأربعة الآتية وقدرتها على الاستمرار وهي: (بنك الأردن، بنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، فرنسبنك).
3. صنّف نموذج Bank–O–Meter بنك سورية والخليج ضمن منطقة الملاءة المالية غير الجيدة، بينما صنّف نموذج Altman بنك سورية والخليج ضمن المنطقة الرمادية التي يصعب فيها التنبؤ بوضع البنك، وهذا يعني أن كلا النموذجين اتفقا على عدم سلامة الوضع المالي لبنك سورية والخليج.
4. أظهر نموذج Bank–O–Meter أن بنك قطر هو البنك الأعلى ملاءة، وأن بنك سورية والخليج هو البنك الأدنى ملاءة بين البنوك موضوع الدراسة، وكانت النتائج متطابقة مع نموذج Altman حيث أعطى نموذج Altman المرتبة نفسها لكلا البنكين.

وفي سبيل دراسة العلاقة بين هيكل رأس المال (نسب المديونية طويلة الأجل) والاستمرارية حسب كل من نموذجي Bank-O-Meter، Altman تم الوصول إلى النتائج الآتية:

- إن البنوك التي حققت نسبة LTDTA أصغر من 0.5% **و** نسبة LDTE أصغر من 4% **معاً** كان لها درجة استمرارية جيدة حسب تصنيف كلا النموذجين.
- إن البنوك التي حققت نسبة LTDTA أكبر من 0.5% **و** نسبة LDTE أكبر من 4% **معاً** كان لها درجة استمرارية منخفضة إما حسب نموذج Bank–O–Meter، أو حسب نموذج **Altman** أو حسب كلا النموذجين.

- يستثنى بنك بيبلوس من النتيجة السابقة

الجدول رقم (24); الدراسة التحليلية للعلاقة بين المتغيرات

اسم البنك	المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA من 2015-2019	المتوسط الحسابي لنسبة LDTE من 2015-2019	المتوسط الحسابي لنتائج تطبيق نموذج Bank-O-Meter من 2015-2019	التصنيف حسب نموذج Bank-O-Meter من 2015-2019	المتوسط الحسابي لنتائج تطبيق نموذج Altman من 2015-2019	التصنيف حسب نموذج Altman من 2015-2019	تطابق التصنيف بين النموذجين
الأردن	2.01%	8.46%	35.08%	ملاءة مالية منخفضة	2.88	منطقة آمنة	غير مطابق
الشرق	0.35%	3.78%	98.72%	ملاءة مالية جيدة	3.72	منطقة آمنة	مطابق
العربي	5.39%	26.31%	71.13%	ملاءة مالية جيدة	2.33	منطقة رمادية	غير مطابق
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.53%	4.16%	49.90%	ملاءة مالية منخفضة	3.44	منطقة آمنة	غير مطابق
بيبلوس	2.67%	10.40%	78.98%	ملاءة مالية جيدة	4.73	منطقة آمنة	مطابق
بيمو	0.12%	1.15%	83.16%	ملاءة مالية جيدة	2.99	منطقة آمنة	مطابق
سورية والخليج	1.61%	43.95%	-85.22%	ملاءة مالية منخفضة	1.78	منطقة رمادية	غير مطابق
سورية والمهجر	0.03%	0.22%	87.91%	ملاءة مالية جيدة	3.69	منطقة آمنة	مطابق
عودة	0.00%	0.02%	89.45%	ملاءة مالية جيدة	3.77	منطقة آمنة	مطابق
فرنسبنك	1.12%	6.23%	48.92%	ملاءة مالية منخفضة	3.02	منطقة آمنة	غير مطابق
قطر الوطني	0.63%	0.91%	307.97%	ملاءة مالية جيدة	7.60	منطقة آمنة	مطابق

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ونعرض فيما يلي العلاقة بين نسب المديونية طويلة الأجل والاستمرارية بحسب نموذجي Bank-O-Meter و Altman وذلك لكل بنك على حدة، بالإضافة إلى بيان أسباب اختلاف النموذجين في تصنيف درجة استمرارية البنوك ذات التصنيف غير المتطابق:

1- بنك الأردن

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك الأردن 2.01% وهو **أكبر** من 0.5%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 8.46% وهو **أكبر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية منخفضة حسب نموذج Bank-O-Meter عند 35.08%، بينما حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب نموذج Altman بلغت 2.88. ويرجح الباحث اختلاف تصنيف النموذجين لدرجة استمرارية بنك الأردن إلى أن نموذج Bank-O-Meter يأخذ بالاعتبار نسبة كفاية رأس المال CAR لاحتساب درجة الملاءة المالية والتي ظهرت سالبة لبنك الأردن طوال فترة الدراسة، بينما لم يتطرق نموذج Altman لاحتساب نسبة الكفاية.

2- بنك الشرق

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك الشرق 0.35% وهو **أصغر** من 0.5%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 3.78% وهو **أصغر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب كلا النموذجين، حيث بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Bank-O-Meter 98.72% و 3.72 حسب نموذج Altman.

3- بنك العربي

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك العربي 5.39% وهو **أكبر** من 0.5%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 26.31% وهو **أكبر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية رمادية حسب نموذج Altman عند 2.33، بينما حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب نموذج Bank-O-Meter بنسبة 71.13%. ويرجح الباحث اختلاف تصنيف النموذجين لدرجة استمرارية بنك العربي إلى أن نموذج Altman تطرّق إلى احتساب صافي رأس المال العامل الذي ظهر بنسبة سالبة ومنخفضة لبنك العربي بشكل مستمر خلال الفترة (2015-2018)، بينما لم يتطرق نموذج Bank-O-Meter إلى احتساب نسبة صافي رأس المال العامل.

4- المصرف الدولي للتجارة والتمويل

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA للمصرف الدولي للتجارة والتمويل 0.53% وهو **أكبر** من 0.5% كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 4.16% وهو **أكبر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية منخفضة حسب نموذج Bank-O-Meter 49.9%، بينما حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب نموذج Altman عند 3.44.ويرجع الباحث اختلاف تصنيف النموذجين لدرجة استمرارية المصرف الدولي للتجارة والتمويل إلى أن الانخفاض المستمر الذي طرأ على نسبة CA للمصرف الدولي وما تبعه من انخفاض في نسبة EA ونسبة CAR أدى لانخفاض درجة الاستمرارية حسب نموذج Bank-O-Meter أما نموذج Altman فلم يتطرق لاحتساب النسب المذكورة.

5- بنك بيمو

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك بيمو 0.12% وهو **أصغر** من 0.5%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 1.15% وهو **أصغر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب كلا النموذجين، حيث بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Bank-O-Meter 83.16%، بينما بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Altman 2.99 .

6- بنك سورية والخليج

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك سورية والخليج 1.61% وهو **أكبر** من 0.5% كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 43.95% وهو **أكبر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية منخفضة حسب كلا النموذجين، حيث بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Bank-O-Meter -85.22%، فيما بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Altman 1.78.

7- بنك سورية والمهجر

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك سورية والمهجر 0.03% وهو **أصغر** من 0.5%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 0.22% وهو **أصغر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية جيدة

حسب كلا النموذجين، حيث بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Bank-O-Meter 87.91%، و بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Altman 3.69 .

8- بنك عودة

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك عودة 0% وهو **أصغر** من 0.5%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 0.02% وهو **أصغر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب كلا النموذجين، حيث بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Bank-O-Meter 89.45%، و بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Altman 3.77 .

9- فرنسبنك

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لفرنسبنك 1.12% وهو **أكبر** من 0.5% كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 6.23% وهو **أكبر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية منخفضة حسب نموذج Bank-O-Meter بلغت 48.92%، بينما حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب نموذج Altman بلغت 3.02.

10- بنك قطر

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك قطر 0.63% وهو **أكبر** من 0.5%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 0.91% وهو **أصغر** من 4%. وبالتالي حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب كلا النموذجين، حيث بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Bank-O-Meter 307.97%، و بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Altman 7.6.

11- بنك بيبلوس

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LTDTA لبنك بيبلوس 2.67% وهو **أكبر** من 0.5%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة LDTE 10.4% وهو **أكبر** من 4%. **ومع ذلك** حقق البنك درجة استمرارية جيدة حسب

كلا النموذجين، حيث بلغت درجة الاســـتمرارية حســـب نموذج Bank-O-Meter 78.98%، و بلغت درجة الاستمرارية حسب نموذج Altman 4.73.

وبالتالي بناءً على الدراسة التحليلية يمكن القول: إنه كلما زادت نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول و إلى حقوق الملكية انخفضت درجة الاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter أو نموذج Altman أو كلا النموذجين.

ويرى الباحث أن نموذج Bank-O-Meter هو الأقرب للتنبؤ باستمرارية عمل البنوك كونه يأخذ عوامل الصناعة المصرفية بالاعتبار مثل نسبة كفاية رأس المال، والقروض المتعثرة، وحجم استثمار البنك في محفظة القروض، ولكن يؤخذ عليه أنه لم يتطرق إلى مقاييس السيولة الصافية والتي تعد العصب الرئيسي في عمل البنك.

أما نموذج Altman فهو قادر على تسليط الضوء على المؤشرات الرئيسية كالسيولة الصافية والربحية، ولكن لا يأخذ بالاعتبار أي عامل خاص بالصناعة المصرفية كالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والقروض المتعثرة وما إلى ذلك.

المبحث الثالث- التحليل الإحصائي

استخدم الباحث برنامج Eviews لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

أولاً- اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من أن البيانات المستخدمة تتبع للتوزيع الطبيعي، ويمكن عرض فروض هذا الاختبار على النحو الآتي:

- الفرض البديل: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (P>5%)
- الفرض العدم: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (P<5%)

وفيما يلي الجدول رقم (25) الذي يبيّن نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، حيث يلاحظ أن قيمة p لجميع المتغيرات الدراسة أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن جميع متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (25); نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Variable	LTDTA	LDTE	Bank-O-Meter	Altman
Jarque-Bera	5.974482	6.872156	4.748077	6.972237
Probability	0.050426	0.052191	0.093104	0.080619

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

ثانياً- دراسة الارتباط بين المتغيرات واختبار الفرضيات

بغية اختبار فرضيات الدراسة تم دراسة معامل الارتباط لتحديد درجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، و يوضح الجدول الآتي رقم (26) نتائج مصفوفة الارتباط " بيرسون" الذي يبيّن الارتباط بين متغيرات الدراسة.

1- الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

يتضح من الجدول رقم (26) أن معامل الارتباط بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) وبين نموذج Bank-O-Meter يبلغ (19.4%-) بما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية غير قوية، كما يمكن وصف الارتباط بأنه ارتباط غير معنوي، حيث بلغت Sig

(56.5%) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%. وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من 2015-2019.**

2- الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

يبيّن الجدول رقم (26) أن معامل الارتباط بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) وبين نموذج Bank-O-Meter يبلغ (51.3%-) بما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية غير قوية، كما يمكن وصف الارتباط بأنه ارتباط غير معنوي، حيث بلغت Sig (10.6%) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%. وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من 2015-2019.**

3- الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Altman في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

يلاحظ من الجدول رقم (26) أن معامل الارتباط بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) وبين نموذج Altman يبلغ (27.9%-) بما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية غير قوية، كما يمكن وصف الارتباط بأنه ارتباط غير معنوي، حيث بلغت Sig (40.5%) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%. وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه: **لا توجد علاقة ذات دلالة**

إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Altman في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

4- الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Altman في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019.

يتضح من الجدول رقم (26) أن معامل الارتباط بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) وبين نموذج Altman يبلغ (41.8%-) بما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية غير قوية، كما يمكن وصف الارتباط بأنه ارتباط غير معنوي، حيث بلغت Sig (20%) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%. وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Altman في البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من عام 2015-2019**

الجدول رقم (26); علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	Sig
LTDTA نسبة الديون طويلة الأجل/إجمالي الأصول	Bank-O-Meter	-0.194936	0.5657
LDTE نسبة الديون طويلة الأجل/ إجمالي حقوق الملكية		-0.513031	0.1066
LTDTA نسبة الديون طويلة الأجل/إجمالي الأصول	Altman	-0.279128	0.4058

LDTE نسبة الديون طويلة الأجل/إجمالي حقوق الملكية		-0.418337	0.2004

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews

الخاتمة

استكشفت هذه الدراسة طبيعة وخصوصية هيكل رأسمال البنوك ونقاط اختلافاته الجوهرية مع هيكل رأسمال المنشآت الأخرى غير المصرفية، والتي تتمثل بشكل رئيسي بخضوع هيكل رأسمال البنوك لمعايير تنظيم دولية و تشريعات محلية تتلاءم مع الحساسية الكبيرة التي يتمتع بها القطاع المصرفي تجاه المخاطر، ووظيفته الأساسية التي يؤديها في تنمية الاقتصاد الوطني. وفسّرت الدراسة مفهوم استمرارية البنوك والظروف والأحداث والمخاطر التي من شأنها أن تثير الشكوك حول قدرة البنك على الاستمرار، كما عرضت الدراسة مجموعة من نماذج التنبؤ التي تقدّم مؤشرات مالية حول سلامة الوضع المالي للبنوك.

وسعت الدارسة إلى تحديد مدى ارتباط وتأثير هيكل رأس المال للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية على إمكانية التنبؤ بقدرتها على الاستمرار في العمل خلال الفترة 2015-2019، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من النسب المالية الخاصة بهيكل رأس المال والتي تشير إلى مفهومه العام المتمثل بمصادر الأموال طويلة الأجل كنسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية. وفي سبيل التنبؤ بالاستمرارية استخدمت الدراسة كل من نموذج Bank-O-Meter والذي يتكون من مجموعة من النسب المالية ذات معايير محددة للصناعة المصرفية كان قد أوصى بها صندوق النقد الدولي، كما استخدمت الدراسة نموذج Altman المعدّل الخاص بالصناعة المصرفية والذي يتكون من مجموعة نسب مالية تقدم مؤشرات عامة حول سلامة الوضع المالي للبنك.

وفي ضوء ما سبق يمكن عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على الشكل الآتي:

نتائج الدراسة التحليلية

1- إن العلاقة بين هيكل رأس المال (نسب المديونية طويلة الأجل) ونموذجي التنبؤ بالاستمرارية Bank-O-Meter و Altman-Z-Score هي علاقة عكسية، أي أن ارتفاع نسب المديونية طويلة الأجل إلى الأصول وإلى حقوق الملكية يؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستمرارية حسب نموذج Bank-O-Meter أو نموذج Altman أو كلا النموذجين، حيث توصلت الدراسة التحليلية إلى ما يلي:

- إن البنوك التي حققت نسبة ديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) أصغر من 0.5% **و** نسبة ديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) أصغر من 4% **معاً** كان لها درجة استمرارية جيدة حسب تصنيف نموذجي Bank-O-Meter و Altman-Z-Score

- إن البنوك التي حققت نسبة ديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) أكبر من 0.5% **و** نسبة ديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) أكبر من 4% **معاً** كان لها درجة استمرارية منخفضة إما حسب نموذج Bank-O-Meter، أو نموذج Altman-Z-Score أو كلا النموذجين

2- إن نموذج Bank-O-Meter هو الأفضل للتنبؤ باستمرارية البنوك وذلك لأنه يدرس مجموعة نسب مالية تقيّم جوانب جوهرية في الصناعة المصرفية مثل كفاية رأس المال، والقروض المتعثرة، وإجمالي محفظة القروض.

نتائج الدراسة الإحصائية

1- توجد علاقة عكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Bank- O-Meter، لكن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية.

2- توجد علاقة عكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Bank-O-Meter، لكن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية.

3- توجد علاقة عكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (LTDTA) والاستمرارية بحسب نموذج Altman، لكن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية.

4- توجد علاقة عكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (LDTE) والاستمرارية بحسب نموذج Altman، لكن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية.

التوصيات والمقترحات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإننا نقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات الآتية:

1- دراسة حاجة البنوك إلى مصادر الأموال طويلة الأجل، وتحديد بدائل التمويل المتاحة لتحقيق ذلك، بما يكفل تحقيق أفضل مزيج هيكل رأسمال ويكون أقرب إلى الأمثل ويخفض تكلفة رأسمال البنك.

2- تعديل نموذج قائمة الدخل الموحد الذي تعتمده البنوك بهدف فصل أرباح القطع البنيوي غير المحققة من مصادر الدخل التشغيلي، وإدراجه ضمن بند الإيرادات غير التشغيلية بما يؤدي إلى سهولة تحليل جودة ربحية البنوك وتعزيز شفافية الإفصاح.

3- إلزام إدارات البنوك بضرورة تطبيق نماذج التنبؤ بالاستمرارية بشكل نصف سنوي، وتقديمه للهيئات الإشرافية والرقابية. ونوصي بشكل خاص بنموذج Bank-O-Meter.

4- االإسراع بتطبيق المعايير الدولية التي تحكم النشاط المصرفي وخصوصاً معايير بازل (3) بما يسهم بإعادة القطاع المصرفي في سورية إلى الساحة المصرفية الدولية.

المراجع

- المراجع باللغة العربية

- الكتب والمؤلفات

1. جيربر، ج.(2013).**الاقتصاد الدولي**.ترجمة:هيثم عيسى، حسان اسماعيل، قيس خضر، أحمد صالح. دمشق.المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.ص:496
2. الربيعي، حاكم، وراضي، حمد.(2012).**حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**.ص335.العراق.
3. فلوح، صافي، واسماعيل، اسماعيل، ومرعي، عبد الرحمن، و حمزة، محي الدين.(2012). **تحليل القوائم المالية**. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق.كلية الاقتصاد.ص:302
4. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، والمصري، تيسير، و يوسف، علي.(2017).**نظرية المحاسبة**.دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق.كلية الاقتصاد.ص:324
5. القاضي، حسين، ودحدوح، حسين، وقريط، عصام.(2014).**أصول المراجعة**.دمشق: سورية.منشورات جامعة دمشق.كلية الاقتصاد.ص:611

- الرسائل الجامعية

1. الحموي، نرمين.(2016).**نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة**.رسالة ماجستير.كلية الاقتصاد.جامعة دمشق.سورية.ص:125
2. نجار، حياة.(2014). **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**.رسالة دكتوراه.كلية العلوم الاقتصادية.جامعة فرحات عباس.الجزائر.ص:300

- الدوريات والمجلات

1. الأمين، ماهر، ويوزباشي،هلا.(2017). إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع دراسة حالة على شركة مراجعة وطنية.**مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**.مج(37)،العدد(5).ص-ص:271-287.سورية

2. الباز، ماجد مصطفى. (2018). إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأسواق المالية الصاعدة: أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007-2016. **مجلة الفكر المحاسبي**.مج (22)،العدد (3)، ص-ص: 81-132.جمهورية مصر،جامعة عين شمس.كلية التجارة.قسم المحاسبة.

3. البناء، زينب، و الشمري، سيماء.(2020).تحليل المخاطرة المصرفية وانعكاسها على القدرة الائتمانية باستخدام نموذج التمان (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2017).**المجلة العراقية للعلوم الإدارية**.مج (16)،العدد (63).ص-ص:105-129.العراق

4. الربيعي، حاكم، و العطوي، مهند.(2017).نظرية توقيت السوق وتأثيرها في هيكل رأس المال دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية المصرية.**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**.ص-ص:1-20.كلية الادارة والاقتصاد.جامعة الكوفة

5. ضـــاهر، حنان، و قره فلاح، فاطمة.(2017). أثر المخاطر المالية والتشـــغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصـــة العاملة في ســـورية.**مجلة جامعة تشـــرين للبحوث والدراســـات العلمية-ســـلســـلة العلوم الاقتصـــادية والقانونية**.مج(39)،العدد(1).ص-ص:375-394.سورية

6. عبد العزيز،غريب.(2021).معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة كورونا (COVID-19).**مجلة البحوث المالية والتجارية**.مج(22)،العدد(2).ص-ص:201-244.السعودية.كلية إدارة الأعمال،جامعة حفر الباطن

7. القرشي،عبدالله.(2021).التنبؤ بالفشل المالي في البنوك اليمنية باستخدام نموذج شيرورد Sherrord.**مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**.مج(8)،العدد(43).ص-ص: 92-109.اليمن،كلية العلوم الإدارية،جامعة ذمار

8. كلش،اسماعيل.(2019).أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في تركيا: دراسة مقارنة.**مجلة الاقتصاد الاسلامي**.مج(5)،العدد (1)، ص94-111.تركيا.جامعة دجلة.معهد العلوم الاجتماعية

9. نقار،عثمان، و شيخ السوق، ريما، وخلف، أسمهان. (2020).أثر سعر الصرف في هيكل رأسمال الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية. **مجلة جامعة حماة**.مج(3)، العدد (8) .ص-ص:249-259.حماه.سورية

10. النويران، ظاهر.(2019).التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني 2011-2015.**مجلة تنمية الرافدين**.مج(32)،العدد(121).ص-ص:100-112.

11. هاشم، صبيحة.(2015).**نظريات هيكل التمويل الحديثة**:تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة/بحث تحليلي لعينة من الشركات الأجنبية.**مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**،مج(21)،العدد(83).ص-ص:65-85. العراق.جامعة بغداد

12. ياره، سمير ، وكوين،عبد الكاظم.(2020).تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي-دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الأمريكية.**مجلة الدنانير**.العدد (20).ص-ص:136-168.العراق.جامعة المستنصرية.كلية الادارة والاقتصاد

- ورشات عمل

1. سوق دمشق للأوراق المالية.(2020).**تقييم أداء البنوك وفق نموذج التقييم camels** .دمشق فندق برج الفردوس

- تقارير وقرارات

1. التقارير المالية السنوية والربعية للبنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2015-2019

2. تقرير مدقق حسابات بنك بيمو السعودي الفرنسي.(2020). الربع الثالث

3. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2007

4. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن /ب1 لعام 2008

5. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م ن/ب4 لعام 2014

6. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م ن / لعام 2019

- المراجع باللغة الأجنبية

- الكتب والمؤلفات

1. Pandey, I.M. (2010). **Financial Management** (10th ed.). New Delhi, India: Vikas Publishing House PVT Ltd
2. Fabozzi, F. J., & Peterson, P. P. (2003). **Financial management and analysis**,USA,John Wiley & Sons.P:983
3. Ehrhardt, M. C., & Brigham, E. F. (2011). **Financial management: theory and practice**. South-Western Cengage Learning.P1152
4. Eugene,Brigham.(2011).**Financial Management:Theory And Practice**.11th Edition,Usa,Thomson,p610-615.

- الرسائل الجامعية

1. Abutawahina, M. (2015). **Capital structure and Firms Financial performance: Eviodence from Palestine**.Master thesis, Islamic university-Gaza.p77
2. Barnes, M. R. (2019). **Banking regulation and the Basel III Accord: an examination of the risks and shortcomings posed by Basel III**.Doctoral dissertation.P428
3. Engels,Tim.(2018).**The effectof "Basel IV" on the valuation of European banks**.master thesis.Financial Economic.Erasmus University Rotterdam.P46
4. Manousaridis, C. O. (2017). **Z-Altman's model effectiveness in bank failure prediction**-The case of European banks.Master thesis,lund university.Lund:Sweden.p40
5. Opoku-Asante, K. (2021). **The Relationship Between Capital Structure Practices and Financial Distress in West Africa**. Doctoral dissertation. College of Management and Technology.Walden University.p210

6. Torfason, Á. B. (2014). **Cash flow accounting in banks–a study of practice,** Doctoral dissertation, Department of Business Administration School of Business, Economics and Law University of Gothenburg.p301

7. Tulder,Ralph.(2018).**explining the difference in leverage between banks and non-banks**.Master thesis, ERASMUS UNIVERSITY ROTTERDAME.p71

8. Wu,Cuibing,(2019).**The relationship between capital structure and profitability of U.S manufacturing companies: an empirical analysis**.Master thesis, the faculty of the Elmer R.Smith College of Business and Technology Morehead State University,USA.p70

9. Yan, M. (2013). **An assessment of UK banking liquidity regulation and supervision**.Doctoral dissertation, Loughborough University.p319

- الدراسات البحثية والمقالات

1. Ai, H., Frank, M. Z., & Sanati, A. (2020). **The trade-off theory of corporate capital structure**.p-p:1-64.University of Minnesota.

2. Alessi, L., Bruno, B., Carletti, E., Neugebauer, K., & Wolfskiel, I. (2020). **Cover your Assets: Non-Performing Loans and Coverage Ratios in Europe**.p-p:1-49

3. Antonijević, M., & Ljumović, I. (2020). **Innovation and New Roles of Employees in Operational Risk Management.** THE THEMATIC AREAS OF THE CONFERENCE. Banking Institute of Economic Sciences, Belgrade, Serbia.p-p:118-124.

4. Bittner, C., Bonfim, D., Heider, F., Saidi, F., Schepens, G., & Soares, C. (2020). **Why so negative? The effect of monetary policy on bank credit supply across the euro area**.p-p:2-54

5. Citterio, A. (2020). **Bank failures: review and comparison of prediction models**.Department of Economics,University of Insubria,Italy.p-p:1-38

6. Curti, F., Fauver, L., & Mihov, A. (2020). **Workforce Policies and Operational Risk: Evidence from US Bank Holding Companies**.p-p:1-57

7. Dzhamalova, V. (2015). **Capital Structure of Banks and their Borrowers**: an Empirical Analysis.p-p:1-40. JEL Classification, Department of Economics, Lund University.

8. Frank, M. Z., Goyal, V. K., & Shen, T. (2020). **The Pecking Order Theory of Capital Structure: Where Do We Stand?**.p-p:1-42.carlson school of management, University of Minnesota.

9. Juks, R. (2010). why banks prefer leverage?.p-p:23-36. Stockholm School of Economic

10. Le, H. H., & Viviani, J. L. (2018).**Predicting bank failure**: An improvement by implementing a machine-learning approach to classical financial ratios. **Research in International Business and Finance**.p-p:16-25.Elsevier

11. Myers, S. C. (1984). **Capital structure puzzle**.working paper.p-p:1-33

12. Myers, S. C. (2003).**Financing of corporations**. In Handbook of the Economics of Finance.v(1), p-p:215-253. Elsevier.

13. Uremadu, S. O. (2018). The Impact of Capital Structure on Corporate Performance in Nigeria: A Quantitative Study of Consumer Goods Sector. **Current Investigations in Agriculture and Current Research**.p-p:697-705

14. Yohannes, R. (2021). Financial Distress Conditions of Commercial Banks in Ethiopia: **An Application ofAltman'sZ-Scor 1993** .p-p:1-38.

- الدوريات والمجلات

1. Abbas, A. A., Obayes, A. K., & Abdulkadhim, A. Q. (2019). Use of CAMELS standard in the assessment of Iraqi commercial banks. **International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding**.V(6),N(3).p-p:24-48.Iraq

2. Acosta-Smith, J., Grill, M., & Lang, J. H. (2017). The leverage ratio, risk-taking and bank stability. **Journal of Financial**.P-P:1-72

3. Al Zaidanin, J. (2020). A study on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks using the CAMEL Model and Panel Data Approach.**International Journal of Finance & Banking Studies**.V(9),N(4).p-p:111-130.

4. Alber, N., & Youssef, I. (2020). Capital Structure Determinants: A Cross-Country Analysis. **International Business Research.** V(13),N(5).p-p:95-112. Canadian Center of Science and Education

5. Asaolu, A. A.(2021).Capital Structure and Firm Performance: A comparative Study of Oil & Gas and Manufacturing Sectors in the United States of America. **Business and Management Studies**.V(7),N(1).P-P: 29-44.

6. Aspal, P. K., & Dhawan, S. (2016). **C**amels rating model for evaluating financial performance of banking sector: A theoretical perspective.**International Journal of System Modeling and Simulation**.V(1),N(3).P-P:10-15.India

7. Ben mousa,Mohamed,Aboubaker,Adel.(2020).THE IMPACT OF BANK PROFITABILITYI:CASE OF TUNNISIA.**European journal of Acconting**.V(8),N(2).P-P:20-37.Tunis.ECRTD-UK

8. Caulker, S. (2020). Banking Regulations-Understanding the Dodd-Frank Act and the Basel Accord. **International Journal of Finance**.p-p:1-10

9. Chen, L. J., & Chen, S. Y. (2011). How the pecking-order theory explain capital structure. **Journal of International Management Studies**.V(6),N(3).P-P: 92-100

10. Chockalingam, A., Dabadghao, S., & Soetekouw, R. (2017). Strategic risk, banks, and Basel III: estimating economic capital requirements. **The Journal of Risk Finance**.V(19),N(3).p-p:225-246.Netherlands.

11. Cındık, Z., & Armutlulu, I. H. (2021). A revision of Altman Z-Score model and a comparative analysis of Turkish companies' financial distress prediction. **National Accounting Review**.V(3),N(2).p-p: 237-255. Istanbul,Turkey.

12. Cummings,james. (2019). Do the Basel III capital reforms reduce the implicit subsidy of systemically important banks? Australian evidence, **Journal Pre-proof**.P-P:1-46. Elsevier

13. Dewasurendra, S., Judice, P., & Zhu, Q. (2019). The optimum leverage level of the banking sector. **Risks**.V(7),N(2),p-p:1-30

14. El chaarani Hani., & Elabiad, Z. (2019). Analysis of capital structure and performance of banking sector in Middle East countries. **International Journal of Economics. and Financial Issues**.V(9),N(2),P-P:1-11

15. Fayed, M. E. (2013). Comparative performance study of conventional and Islamic banking in Egypt. **Journal of Applied Finance and Banking**.V(3),N(2).p-p:1-14.Egypt

16. Ferrouhi, E. M. (2014). Moroccan Banks analysis using camel model.**International Journal of Economics and Financial Issues**.V(4),N(3).P-P:622-627. Morocco

17. Gale, D., & Gottardi, P. (2020). A general equilibrium theory of banks' capital structure. **Journal of Economic Theory**.p-p:1-44, Elsevier

18. Gornal will, Ilya,A. Strebulaev.(2018), Financing as a supply chain: The capital structure of banks and borrowers.**Journal of Financial Economics**.V(129),N(3).p-p:1-62.Columbia

19. Gropp, R., & Heider, F. (2010). The determinants of bank capital structure. **Review of finance**.V(14),N(4),P-P: 587-622.Oxford University

20. Harris, M., & Raviv, A. (1991). The theory of capital structure. **the Journal of Finance**.V(46).N(1),P-P: 297-355

21. Heidinger, D., & Gatzert, N. (2018). Awareness, determinants and value of reputation risk management: Empirical evidence from the banking and insurance industry. **Journal of Banking & Finance**.p-p:106-118

22. Hossen, M. A., Fatima, K., & Saha, P.(2018). Measuring and Comparing Asset-Liability Maturity Gap: An Empirical Evidence from Selected Commercial Banks in Bangladesh. **The Jahangirnagar Journal of Finance & Banking**.V(4),N(5&6).P-P:14-36.Bangladesh

23. Jearah, N. S., Odeh, A. A. H., Dehash, Q. M., & Ibrahim, Z. H. (2020). Evaluating Banking Performance by Using the CAMELS Evaluation System in Iraqi Banks.**Multicultural Education**.V(6),N(3).P-P:10-24

24. Johnson, S. A. (1998). The effect of bank debt on optimal capital structure. **Financial Management Association** .V(27),N(1).p-p:47-56

25. Joshi, M. K. (2020). Financial performance analysis of select Indian Public Sector Banks using Altman's Z-Score model. **SMART Journal of Business Management Studies**.V(16),N(2).p-p: 74-87.India

26. Kadiwala, M. A. G., & Prajapati, R. I. (2019).Financial Performance of State bank of India and Dubai Islamic Bank: A comparative Study.**journal of Emerging Technologies and innovative research**.V(6),N(6).p-p:33-37.India

27. Khan, S., Bashir, U., & Islam, M. S. (2020). Determinants of capital structure of banks: evidence from the Kingdom of Saudi Arabia. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**.P-P:2-19. Hail, Saudi Arabia.

28. Kumar, V., & Malhotra, B. (2017). A camel model analysis of Private Banks in India. **EPRA International Journal of Economic and Business Review**.V(5),N(7).p-p:87-92.India

29. Laila, N. (2017). Financial distress prediction using Bankometer model on Islamic and conventional banks: Evidence from Indonesia.**International Journal of Economics and Management**.V(11),N(1).p-p:169-181. Indonesia

30. Leo, M., Sharma, S., & Maddulety, K. (2019). Machine learning in banking risk management: A literature review.**Journal Risks**.V(7),N(29).P-P:2-22.Sydney:Australia.

31. Lim, C. Y., & Yong, K. O. (2017). Regulatory pressure and income smoothing by banks in response to anticipated changes to the Basel II Accord. **China journal of accounting research**.V(10),N(1),P-P: 9-32.

32. Mahajan,Rajat,Singh,Partap.(2020). Application Of Camel Model To Assess The Performance Of Banking Sector: An Empirical Study.**International Journal of Disaster Recovery and Business Continuity**.V(11),N(3).p-p:3320-3328.India

33. Mendoza, R., & Rivera, J. P. R. (2017). **The effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of rural banks in the Philippines**. Annals of the Alexandru Ioan Cuza University-Economics.V(64),N(1).p-p: 83-96

34. Moyo, D., & Tursoy, T. (2020). Impact of Inflation and Exchange Rate on the Financial Performance of Commercial Banks in South Africa. **Journal of Applied Economic Sciences**.V(15),N(3).p-p:1-24.

35. Nath, S. D., Biswas, P. K., Rashid, M. A., & Biswas, M. R. (2020). Financial Distress Prediction through Altman Z-Score Model: A Case Study of State Owned Commercial Banks of Bangladesh. **Indian Journal of Commerce and Management Studies**.V(11),N(3).p-p:60-67

36. Nguyen, A. H., Nguyen, H. T., & Pham, H. T. (2020). Applying the CAMEL model to assess performance of commercial banks: Empirical evidence from Vietnam.**Journal of Banks and Bank Systems**.V(15),N(2).P-P: 177-186.Vietnam

37. Onyema, J. I., Okey, N., Precious, O., & Amadi, S. N. (2018). Evaluation of financial soundness of selected commercial banks in Nigeria: An application of Bankometer S-score model. **Journal of Financial Marketing**.V(2),N(4).p-p:22-25. Nigeria

38. PATHAK, R. (2020). A Study on Risk Management in Banking Sector in India.**IRE JOURNAL**.V(3),N(11),P-P:299-303.Department of Management Studies, New Horizon College, Bangalore

39. PERMATA, M., & PURWANTO, E. (2018). Analysis of CAMEL, Z-Score, and Bankometer in Assessment Soundness of Banking Listed on the Indonesia Stock Exchange (IDX) from 2012-2015. **Journal of Applied Economic Sciences**.V(13) ,N(5).p-p:1311-1324,jakarta,indonesia, Universitas Bunda Mulia

40. Pham, H. L., & Daly, K. J. (2020). The Impact of BASEL Accords on the Management of Vietnamese Commercial Banks. **Journal of Risk and Financial Management**.V(13),N(10),P-P:1-13

41. Rahman, Z. (2017). Financial soundness evaluation of selected commercial banks in Bangladesh: an application of bankometer model. **Research Journal of Finance and Accounting**.V(8),N(2).P-P:63-70. Bangladesh

42. Rawan, A. (2019). Evaluating Banks Financial Performance Using Financial Ratios: A Case Study Of Kuwait Local Commercial Banks. **Oradea Journal of Business and Economics**.V(4),N(2).p-p:56-68.Kuwait

43. Rostami, M. (2015). Determination of Camels model on bank's performance. **International journal of multidisciplinary research and development**.V(2),N(10).p-p: 652-664

44. Saleh, I., & Abu Afifa, M. (2020). The effect of credit risk, liquidity risk and bank capital on bank profitability: Evidence from an emerging market. **Cogent Economics & Finance**.V(8),N(1).p-p:1-13.Cogent OA

45. Sarker, N., & Islam, R. (2021). Issues on Bank's Capital Structure and Profitability: A Developing Country Context. **International Journal of Economics & Business Administration** .V(9),N(1), p-p: 86-104. Bangladesh, Jagannath University, Dhaka.

46. Sarumpaet, T. L. (2021). The Influence of Bankruptcy Prediction Using the Altman Z Score Modified Approach to Stock Prices (Survey of Private Companies in the General Banking Sector in the Indonesia Stock Exchange in 2015-2018). **Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)**.V(12),N(8).p-p: 428-434

47. Sarwar, B., Muhammad, N., Uz Zaman, N., & Rehman, Z. U. (2020). The conundrum of bank capital structure: Empirical evidence from Pakistan. **Cogent Economics & Finance**.V(8), N(1), p-p 1-20, Quetta, Pakistan, Department of Management Sciences, Balochistan University of Information Technology Engineering& Management Sciences

48. Sibindi, A. B. (2018). Determinants of bank capital structure: Evidence from South Africa. **Acta Universitatis Danubius.Œconomica**.V(14),N(5).P-P: 108-126.South Africa

49. Siddik, M., Alam, N., Kabiraj, S., & Joghee, S. (2017). Impacts of capital structure on performance of banks in a developing economy: Evidence from Bangladesh. **International journal of financial studies**.V(5),N(2).p-p:1-18

50. Singhal, P. K.(2020).An Analysis of Public Sector Banks' Performance using CAMEL Rating Model.**International Journal of Financial Management**.V(10),N(2&3).p-p:24-37.India

51. Sorokina, N. Y., Thornton Jr, J. H., & Patel, A. (2017). Why do banks choose to finance with equity?. **Journal of Financial Stability**,P-P: 36-52

52. Swandewi, N. K. M., & Purnawati, N. K. (2021). Capital Adequacy Ratio Mediates the Effect of Non-Performing Loan on Returns on Assets in Public Commercial Banks. **American Journal of Humanities and Social Sciences Research** (AJHSSR).V(5),N(1).P-P: 651-656.

53. The farm Credit Administration,(2021). Bank Liquidity Reserve,**the daily journal of the united states government**.V(86),N(123).p-p:34644-34650

54. THUMMALAPENTA, V.(2020).Evaluating Financial Performance of Bank with help of CAMEL Model: A Conceptual Framework.**Mukt shabd journal**.V(9),N(6).p-p:7913-7937.india

55. Tran, D. V., Hassan, M. K., Paltrinieri, A., & Nguyen, T. D. (2020). The Determinants of Bank Capital Structure in the World. **The Singapore Economic Review**.V(65).p-p:1-37

56. Varga, J., Bánkuti, G., & Kovács-Szamosi, R. (2020). Analysis of the Turkish Islamic banking sector using CAMEL and Similarity Analysis methods. **Economic Journal**.V(70),N(2).P-P:275-296. Hungary

57. Velez, S., Neubert, M., & Halkias, D. (2020). Banking Finance Experts Consensus on Compliance in US Bank Holding Companies: An e-Delphi Study.**Journal of Risk and Financial Management**.V(13),N(2).p-p:1-14

58. Widyastuti, A., Komara, R., & Layyinaturrobaniyah, L. (2019). Capital Structure And Bank Performance. **Jurnal Bisnis dan Manajemen**.V(20),N(2),P-P 136-144. Indonesia. Universitas Padjadjaran

59. Yapa Abeywardhana, D. (2017). Capital structure theory: An overview. **Accounting and finance research**.V(6),N(1).p-p:113-138, Department of Accountancy, University of Kelaniya, Sri Lanka, Sciedu Press

60. ZHONGMING, A., SAMUEL, F., & Guoping, D. (2019). Impact of financial risk indicators on banks' financial performance in Ghana. **Business and Economic Research**.V(9),N(4).p-p:23-52.Zhenjiang:China

- وثائق الهيئات المهنية والمعايير الدولية

1. **A brief history of the Basel Committee(2014)**.Bank for international settlements.P-P:1-10
2. Basel 3.(2017). **Finalising post criss**.p1-158
3. International accounting standards 1(IAS1).**presentation of Financial Statement**
4. Standard on Auditing (SA) 570.**Going Concern**

الملاحق

الملحق رقم 1: جدول تطبيق نموذج Bank-O-Meter على جميع بنوك العينة خلال سنوات الدراسة

الملحق رقم 2: جدول تطبيق نموذج Altman Z-Score على جميع بنوك العينة خلال سنوات الدراسة

الملحق رقم 3: قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ للبنوك المأخوذة ضمن العينة خلال السنوات (2015 حتى 2019).

أولاً: جدول تطبيق نموذج Bank-O-Meter على جميع بنوك العينة خلال سنوات الدراسة. (القسم الأول)

اسم البنك	السنة	ca>4%	EA>2%	CAR>8%	NPL<15%	CI<40%	LA<65%	1.5*ca	1.2*EA	3.5*CAR	0.64*NPL	0.3*CI	0.4*LA	solvency	المتوسط الحسابي
الأردن	2015	12.74%	-14.06%	-13.99%	54.67%	258.17%	53.84%	19.12%	-16.87%	-48.95%	34.99%	77.45%	21.53%	87.27%	35.08%
	2016	10.13%	-12.19%	-10.03%	34.82%	52.09%	53.79%	15.20%	-14.63%	-35.11%	22.28%	15.63%	21.51%	24.89%	
	2017	9.95%	-12.78%	-13.30%	33.96%	138.14%	48.80%	14.92%	-15.34%	-46.53%	21.73%	41.44%	19.52%	35.74%	
	2018	9.54%	-13.35%	-16.01%	32.85%	157.01%	42.41%	14.31%	-16.02%	-56.04%	21.02%	47.10%	16.96%	27.35%	
	2019	9.03%	-11.63%	-18.87%	30.01%	92.79%	48.92%	13.54%	-13.96%	-66.03%	19.20%	27.84%	19.57%	0.17%	
الشرق	2015	7.16%	6.82%	8.68%	17.91%	44.90%	35.18%	10.74%	8.18%	30.39%	11.46%	13.47%	14.07%	88.31%	98.72%
	2016	6.92%	12.22%	13.89%	19.12%	55.80%	29.44%	10.38%	14.66%	48.63%	12.23%	16.74%	11.78%	114.42%	
	2017	5.46%	8.88%	14.36%	14.04%	82.80%	28.55%	8.19%	10.66%	50.25%	8.99%	24.84%	11.42%	114.34%	
	2018	4.11%	6.26%	10.82%	7.96%	67.37%	38.43%	6.17%	7.51%	37.87%	5.10%	20.21%	15.37%	92.23%	
	2019	3.36%	7.61%	11.34%	7.12%	35.32%	38.25%	5.03%	9.13%	39.69%	4.56%	10.60%	15.30%	84.31%	
العربي	2015	9.21%	-8.90%	-6.79%	69.14%	99.09%	58.44%	13.81%	-10.68%	-23.77%	44.25%	29.73%	23.37%	76.71%	71.13%
	2016	7.00%	-11.31%	-7.32%	74.93%	121.32%	55.38%	10.50%	-13.57%	-25.64%	47.95%	36.40%	22.15%	77.80%	
	2017	7.60%	-13.50%	-9.73%	81.04%	130.43%	56.76%	11.40%	-16.20%	-34.06%	51.86%	39.13%	22.70%	74.84%	
	2018	7.85%	-23.35%	-16.24%	87.95%	224.16%	61.42%	11.77%	-28.02%	-56.84%	56.29%	67.25%	24.57%	75.02%	
	2019	8.52%	-26.05%	-16.00%	86.82%	135.54%	73.91%	12.78%	-31.26%	-56.01%	55.56%	40.66%	29.56%	51.30%	
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2015	6.10%	-5.68%	-6.60%	40.89%	34.18%	31.64%	9.15%	-6.82%	-23.09%	26.17%	10.25%	12.65%	28.33%	49.90%
	2016	4.21%	-6.29%	-7.41%	32.64%	28.30%	23.39%	6.32%	-7.55%	-25.94%	20.89%	8.49%	9.35%	11.56%	
	2017	3.77%	-0.81%	2.44%	28.26%	40.17%	21.53%	5.66%	-0.97%	8.54%	18.09%	12.05%	8.61%	51.97%	
	2018	3.30%	1.83%	4.90%	29.31%	49.66%	23.20%	4.95%	2.20%	17.14%	18.76%	14.90%	9.28%	67.23%	
	2019	2.99%	5.54%	11.05%	22.20%	51.54%	27.37%	4.49%	6.65%	38.66%	14.21%	15.46%	10.95%	90.41%	

أولاً: جدول تطبيق نموذج Bank-O-Meter على جميع بنوك العينة خلال سنوات الدراسة.(القسم الثاني)

اسم البنك	السنة	ca>4%	EA>2%	CAR>8%	NPL<15%	CI<40%	LA<65%	1.5*ca	1.2*EA	3.5*CAR	0.64*NPL	0.3*CI	0.4*LA	solvency	المتوسط الحسابي
بيبلوس	**2015**	8.31%	-3.47%	-4.42%	39.07%	65.02%	42.70%	12.46%	-4.16%	-15.48%	25.01%	19.51%	17.08%	54.40%	78.98%
	2016	8.27%	-11.95%	-9.87%	46.92%	107.23%	40.63%	12.41%	-14.34%	-34.54%	30.03%	32.17%	16.25%	41.98%	
	2017	9.06%	0.71%	-0.13%	44.31%	139.09%	46.20%	13.59%	0.85%	-0.46%	28.36%	41.73%	18.48%	102.55%	
	2018	7.37%	3.98%	4.00%	39.64%	97.04%	51.06%	11.05%	4.78%	14.01%	25.37%	29.11%	20.42%	104.75%	
	2019	6.71%	5.04%	4.66%	35.79%	46.13%	55.08%	10.07%	6.05%	16.33%	22.91%	13.84%	22.03%	91.22%	
بيمو	**2015**	2.91%	3.20%	5.40%	29.21%	70.40%	26.85%	4.36%	3.84%	18.90%	18.69%	21.12%	10.74%	77.65%	83.16%
	2016	2.13%	3.25%	6.46%	31.56%	71.73%	19.25%	3.19%	3.90%	22.63%	20.20%	21.52%	7.70%	79.13%	
	2017	2.19%	4.29%	9.00%	26.03%	70.38%	21.80%	3.29%	5.15%	31.49%	16.66%	21.11%	8.72%	86.41%	
	2018	2.14%	4.24%	10.84%	17.61%	59.00%	29.26%	3.20%	5.09%	37.96%	11.27%	17.70%	11.70%	86.92%	
	2019	2.49%	4.55%	10.67%	15.08%	50.79%	35.57%	3.73%	5.46%	37.36%	9.65%	15.24%	14.23%	85.67%	
سورية والخليج	**2015**	7.98%	-6.98%	-17.71%	57.99%	-408.55%	46.63%	11.97%	-8.38%	-61.99%	37.11%	-122.57%	18.65%	-125.20%	-85.22%
	2016	6.49%	-12.75%	-31.14%	70.07%	657.38%	50.19%	9.74%	-15.30%	-108.99%	44.85%	197.21%	20.08%	147.59%	
	2017	7.63%	-14.28%	-32.19%	74.97%	-918.95%	45.79%	11.45%	-17.14%	-112.67%	47.98%	-275.69%	18.32%	-327.75%	
	2018	8.11%	-18.33%	-39.48%	72.71%	-547.28%	52.85%	12.17%	-22.00%	-138.17%	46.53%	-164.18%	21.14%	-244.51%	
	2019	18.92%	-3.77%	-8.14%	66.68%	215.83%	52.44%	28.39%	-4.52%	-28.49%	42.67%	64.75%	20.98%	123.77%	
سورية والمهجر	**2015**	2.79%	3.09%	4.41%	52.80%	49.80%	8.96%	4.19%	3.71%	15.44%	33.79%	14.94%	3.58%	75.66%	87.91%
	2016	2.05%	3.04%	3.52%	62.49%	59.70%	6.27%	3.07%	3.65%	12.33%	39.99%	17.91%	2.51%	79.47%	
	2017	2.23%	4.61%	5.95%	55.76%	91.58%	5.39%	3.35%	5.53%	20.84%	35.69%	27.47%	2.16%	95.04%	
	2018	3.53%	7.05%	11.03%	26.86%	81.80%	7.90%	5.30%	8.46%	38.59%	17.19%	24.54%	3.16%	97.24%	
	2019	5.21%	9.00%	10.16%	18.43%	69.28%	13.46%	7.81%	10.80%	35.55%	11.80%	20.78%	5.39%	92.12%	

أولاً: جدول تطبيق نموذج Bank-O-Meter على جميع بنوك العينة خلال سنوات الدراسة. (القسم الثالث)

اسم البنك	السنة	ca>4%	EA>2%	CAR>8%	NPL<15%	CI<40%	LA<65%	1.5*ca	1.2*EA	3.5*CAR	0.64*NPL	0.3*CI	0.4*LA	solvency	المتوسط الحسابي
عودة	**2015**	7.01%	1.01%	1.28%	19.99%	76.58%	28.35%	10.52%	1.21%	4.49%	12.80%	22.97%	11.34%	63.33%	89.45%
	2016	5.44%	2.78%	4.07%	25.56%	101.67%	20.96%	8.16%	3.34%	14.24%	16.36%	30.50%	8.38%	80.98%	
	2017	5.12%	3.72%	6.92%	19.19%	151.32%	15.81%	7.68%	4.46%	24.21%	12.28%	45.40%	6.32%	100.35%	
	2018	4.68%	6.32%	10.84%	20.79%	151.10%	14.54%	7.02%	7.58%	37.96%	13.31%	45.33%	5.82%	117.01%	
	2019	4.70%	7.57%	7.57%	10.29%	83.37%	28.46%	7.05%	9.08%	26.48%	6.58%	25.01%	11.39%	85.60%	
فرنسبنك	**2015**	4.95%	-4.43%	-5.26%	35.32%	75.99%	28.86%	7.43%	-5.32%	-18.42%	22.61%	22.80%	11.54%	40.64%	48.91%
	2016	4.29%	-1.93%	-2.49%	20.24%	82.20%	23.70%	6.43%	-2.32%	-8.70%	12.95%	24.66%	9.48%	42.51%	
	2017	5.01%	-1.69%	-3.09%	19.36%	87.91%	29.26%	7.52%	-2.03%	-10.82%	12.39%	26.37%	11.71%	45.13%	
	2018	4.46%	-2.51%	-2.81%	35.96%	124.56%	31.10%	6.69%	-3.01%	-9.84%	23.02%	37.37%	12.44%	66.67%	
	2019	3.95%	-1.78%	-1.58%	21.98%	73.57%	38.08%	5.93%	-2.14%	-5.53%	14.07%	22.07%	15.23%	49.63%	
قطر الوطني	**2015**	21.39%	45.03%	59.72%	64.47%	83.25%	6.22%	32.09%	54.04%	209.03%	41.26%	24.98%	2.49%	363.87%	307.97%
	2016	14.02%	34.79%	45.59%	51.92%	61.94%	5.51%	21.04%	41.75%	159.55%	33.23%	18.58%	2.20%	276.35%	
	2017	15.35%	32.63%	56.43%	42.79%	72.39%	6.93%	23.03%	39.16%	197.51%	27.38%	21.72%	2.77%	311.57%	
	2018	14.63%	31.53%	55.17%	33.93%	63.97%	10.08%	21.94%	37.84%	193.10%	21.72%	19.19%	4.03%	297.81%	
	2019	13.51%	29.88%	57.44%	20.91%	44.04%	16.20%	20.26%	35.86%	201.04%	13.38%	13.21%	6.48%	290.23%	

ثانياً: جدول تطبيق نموذج Altman Z–Score على جميع بنوك العينة خلال سنوات الدراسة. (القسم الأول)

اسم البنك	السنة	X1 net working capital	X2 retained Earnings to total Assets	X3 net income to total Assets	X4 MARKET VALUE Equity to total Liabilities	6.56 *X1	3.26 *X2	6.72 *X3	1.05 *X4	3.25	z - score	المتوسط الحسابي
الاردن	**2015**	-10.53%	-22.65%	-2.91%	0.16	-0.69	-0.74	-0.20	0.17	3.25	1.79	2.88
	2016	6.08%	-18.00%	1.97%	0.16	0.40	-0.59	0.13	0.17	3.25	3.37	
	2017	2.33%	-19.12%	-8.15%	0.55	0.15	-0.62	-0.55	0.58	3.25	2.81	
	2018	3.03%	-19.15%	-0.48%	0.53	0.20	-0.62	-0.03	0.56	3.25	3.35	
	2019	-2.55%	-17.94%	1.56%	0.46	-0.17	-0.58	0.10	0.49	3.25	3.09	
الشرق	**2015**	-2.71%	-2.38%	3.11%	0.13	-0.18	-0.08	0.21	0.13	3.25	3.34	3.72
	2016	5.06%	0.03%	4.21%	0.18	0.33	0.00	0.28	0.19	3.25	4.06	
	2017	2.19%	0.39%	0.73%	0.33	0.14	0.01	0.05	0.34	3.25	3.80	
	2018	1.41%	0.45%	0.86%	0.47	0.09	0.01	0.06	0.49	3.25	3.90	
	2019	-6.07%	1.95%	3.27%	0.35	-0.40	0.06	0.22	0.37	3.25	3.51	
العربي	**2015**	-17.14%	-16.38%	-4.18%	0.22	-1.12	-0.53	-0.28	0.23	3.25	1.54	2.33
	2016	-6.33%	-14.93%	-2.48%	0.17	-0.42	-0.49	-0.17	0.18	3.25	2.36	
	2017	-7.55%	-17.49%	-0.77%	0.45	-0.50	-0.57	-0.05	0.47	3.25	2.60	
	2018	-10.53%	-24.16%	-1.08%	0.37	-0.69	-0.79	-0.07	0.39	3.25	2.09	
	2019	3.79%	-25.96%	0.33%	0.39	0.25	-0.85	0.02	0.41	3.25	3.08	
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	**2015**	-0.81%	-12.56%	-7.21%	0.10	-0.05	-0.41	-0.48	0.10	3.25	2.40	3.44
	2016	7.38%	-10.56%	-0.79%	0.08	0.48	-0.34	-0.05	0.08	3.25	3.42	
	2017	4.71%	-4.25%	4.57%	0.34	0.31	-0.14	0.31	0.36	3.25	4.09	
	2018	3.52%	-3.41%	0.84%	0.22	0.23	-0.11	0.06	0.23	3.25	3.66	
	2019	-0.20%	0.08%	3.59%	0.13	-0.01	0.00	0.24	0.13	3.25	3.61	

ثانياً: جدول تطبيق نموذج Altman Z–Score على جميع بنوك العينة خلال سنوات الدراسة. (القسم الثاني)

اسم البنك	السنة	X1 net working capital	X2 retained Earnings to total Assets	X3 net income to total Assets	X4 MARKET VALUE Equity to total Liabilities	6.56 *X1	3.26 *X2	6.72 *X3	1.05 *X4	3.25	z - score	المتوسط الحسابي
بيبلوس	**2015**	21.06%	-11.43%	-1.69%	0.13	1.38	-0.37	-0.11	0.13	3.25	4.28	4.73
	2016	35.11%	-16.29%	-4.45%	0.16	2.30	-0.53	-0.30	0.17	3.25	4.89	
	2017	28.00%	-10.97%	9.61%	0.47	1.84	-0.36	0.65	0.49	3.25	5.87	
	2018	9.10%	-6.38%	-1.09%	0.42	0.60	-0.21	-0.07	0.44	3.25	4.00	
	2019	15.37%	-4.96%	1.54%	0.38	1.01	-0.16	0.10	0.40	3.25	4.60	
بيمو	**2015**	-4.47%	-0.67%	0.33%	0.11	-0.29	-0.02	0.02	0.11	3.25	3.07	2.99
	2016	-1.88%	0.11%	0.89%	0.08	-0.12	0.00	0.06	0.09	3.25	3.28	
	2017	-5.02%	0.53%	1.01%	0.15	-0.33	0.02	0.07	0.16	3.25	3.16	
	2018	-12.86%	0.53%	1.61%	0.24	-0.84	0.02	0.11	0.25	3.25	2.78	
	2019	-13.50%	0.70%	0.81%	0.22	-0.89	0.02	0.05	0.23	3.25	2.67	
سورية والخليج	**2015**	-19.21%	-14.29%	-3.88%	0.09	-1.26	-0.47	-0.26	0.09	3.25	1.35	1.78
	2016	-11.93%	-17.20%	-5.57%	0.07	-0.78	-0.56	-0.37	0.07	3.25	1.61	
	2017	-11.14%	-20.00%	0.50%	0.24	-0.73	-0.65	0.03	0.26	3.25	2.16	
	2018	-20.22%	-23.57%	-1.85%	0.20	-1.33	-0.77	-0.12	0.21	3.25	1.24	
	2019	-9.04%	-22.27%	-0.99%	0.66	-0.59	-0.73	-0.07	0.70	3.25	2.56	
سورية والمهجر	**2015**	3.65%	-0.94%	1.06%	0.07	0.24	-0.03	0.07	0.08	3.25	3.61	3.69
	2016	-2.42%	-0.20%	0.96%	0.06	-0.16	-0.01	0.06	0.06	3.25	3.21	
	2017	-2.62%	0.66%	1.61%	0.20	-0.17	0.02	0.11	0.21	3.25	3.41	
	2018	1.79%	1.57%	2.18%	0.43	0.12	0.05	0.15	0.45	3.25	4.01	
	2019	6.78%	1.21%	-0.01%	0.45	0.44	0.04	0.00	0.48	3.25	4.21	

ثانياً: جدول تطبيق نموذج Altman Z–Score على جميع بنوك العينة خلال سنوات الدراسة. (القسم الثالث)

اسم البنك	السنة	X1 net working capital	X2 retained Earnings to total Assets	X3 net income to total Assets	X4 MARKET VALUE Equity to total Liabilities	6.56 *X1	3.26 *X2	6.72 *X3	1.05 *X4	3.25	z - score	المتوسط الحسابي
عودة	**2015**	0.91%	-7.24%	-1.80%	0.20	0.06	-0.24	-0.12	0.21	3.25	3.16	3.77
	2016	12.41%	-4.51%	1.80%	0.16	0.81	-0.15	0.12	0.17	3.25	4.20	
	2017	9.34%	-3.42%	1.04%	0.37	0.61	-0.11	0.07	0.39	3.25	4.21	
	2018	-8.05%	-0.48%	-0.24%	0.47	-0.53	-0.02	-0.02	0.49	3.25	3.18	
	2019	4.73%	0.30%	1.11%	0.45	0.31	0.01	0.07	0.47	3.25	4.12	
فرنسبنك	**2015**	-5.67%	-8.82%	-1.68%	0.06	-0.37	-0.29	-0.11	0.06	3.25	2.54	3.02
	2016	9.45%	-6.17%	0.97%	0.06	0.62	-0.20	0.07	0.06	3.25	3.80	
	2017	1.80%	-6.86%	0.37%	0.32	0.12	-0.22	0.02	0.34	3.25	3.51	
	2018	-10.59%	-6.80%	0.07%	0.21	-0.69	-0.22	0.00	0.22	3.25	2.56	
	2019	-8.69%	-5.79%	0.42%	0.15	-0.57	-0.19	0.03	0.16	3.25	2.68	
قطر الوطني	**2015**	53.05%	-4.44%	-1.43%	1.05	3.48	-0.14	-0.10	1.10	3.25	7.59	7.60
	2016	43.26%	-2.49%	0.94%	1.20	2.84	-0.08	0.06	1.26	3.25	7.33	
	2017	35.23%	-2.52%	0.61%	3.43	2.31	-0.08	0.04	3.60	3.25	9.12	
	2018	42.46%	-1.46%	0.62%	2.08	2.79	-0.05	0.04	2.18	3.25	8.21	
	2019	15.62%	-0.06%	1.71%	1.28	1.02	0.00	0.11	1.34	3.25	5.73	

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لبنك الأردن (2015 – 2019)

بنك الأردن					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	4,991,233,614	9,670,263,184	7,177,895,688	6,891,008,212	7,055,280,595
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(7,277,860,575)	(11,835,765,326)	(9,782,716,405)	(9,782,716,405)	(9,782,716,405)
رأس المال	3,000,000,000	3,000,000,000	3,000,000,000	3,000,000,000	3,000,000,000
الأرباح المحتجزة	(5,332,300,884)	(5,327,762,913)	(5,767,081,488)	(6,021,631,855)	(5,960,709,694)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(685,788,106)	582,934,238	(2,457,687,952)	(150,483,453)	516,751,113
الديون طويلة الأجل	578,803,186	673,589,260	457,115,056	1,197,249,297	658,619
الالتزامات قصيرة الأجل	17,970,272,225	19,256,629,674	22,528,024,533	23,352,978,292	26,169,749,031
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	23,540,309,025	29,600,482,118	30,163,035,277	31,441,235,801	33,225,688,245
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	16,262,448,450	17,764,716,792	20,380,318,872	21,658,519,396	23,442,971,840
الأصول المتداولة	15,491,394,725	21,056,415,089	23,229,973,912	24,304,419,619	25,321,661,813
الأموال الأساسية والمساعدة	4,967,081,253	9,660,587,842	7,160,147,288	6,868,685,112	7,021,657,335
إجمالي المخاطر	16,521,756,005	21,682,373,979	19,725,095,799	18,201,171,721	14,634,886,306
القروض غير العاملة	6,928,894,044	5,543,617,015	4,998,636,749	4,380,056,518	4,877,579,911
إجمالي القروض	11,834,085,537	15,131,495,897	14,143,031,662	12,765,534,675	14,621,056,845
المصاريف التشغيلية	487,692,220	724,735,042	873,598,835	889,556,441	1,006,633,846
الدخل التشغيلي	188,904,876	1,391,185,815	632,403,801	566,564,528	1,084,901,015
القيمة السوقية لحقوق الملكية	2,940,000,000	3,240,000,000	12,673,200,000	13,085,400,000	12,090,000,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لبنك الشرق (2015 – 2019)

بنك الشرق					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	8,589,830,990	14,288,344,079	12,168,773,521	12,519,793,308	14,447,182,117
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	1,927,889,990	3,039,622,079	3,277,818,521	3,628,838,755	5,556,227,564
رأس المال	2,500,000,000	2,500,000,000	2,500,000,000	2,750,000,000	2,750,000,000
الأرباح المحتجزة	(831,207,000)	11,884,000	179,450,000	301,028,694	1,595,586,798
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	1,086,081,024	1,520,184,199	333,498,191	575,164,861	2,677,560,251
الديون طويلة الأجل	81,806,070	819,692,548	255,821,107	11,947,795	1,443,488,413
الالتزامات قصيرة الأجل	26,253,248,708	21,020,644,056	33,390,418,357	54,299,621,590	65,111,142,783
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	34,931,649,925	36,132,795,537	45,819,950,193	66,846,061,373	81,946,293,491
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	28,269,708,925	24,884,073,537	36,928,995,193	57,955,106,820	73,055,338,938
الأصول المتداولة	25,308,254,114	22,848,584,403	34,393,031,516	55,240,903,395	60,139,110,506
الأموال الأساسية والمساعدة	8,588,916,000	14,287,734,000	12,164,595,000	12,631,248,587	15,088,372,370
إجمالي المخاطر	22,194,258,000	21,874,262,000	22,801,304,000	34,569,945,787	54,645,820,000
القروض غير العاملة	2,200,964,943	2,033,557,757	1,844,176,786	2,045,179,336	2,232,059,650
إجمالي القروض	9,878,713,009	9,226,876,965	12,401,581,113	24,943,864,133	30,452,214,198
المصاريف التشغيلية	576,007,663	844,886,707	1,008,683,976	1,178,250,913	1,311,005,312
الدخل التشغيلي	1,282,875,879	1,514,159,455	1,218,269,491	1,748,992,167	3,711,346,562
القيمة السوقية لحقوق الملكية	3,375,000,000	4,000,000,000	11,043,750,000	25,332,725,000	23,856,250,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ للبنك العربي – سورية (2015 – 2019)

البنك العربي - سورية					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	12,180,665,889	20,224,568,153	14,950,190,806	10,965,811,052	11,113,448,927
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(3,485,219,436)	(5,272,524,057)	(6,118,562,115)	(10,102,941,869)	(9,955,303,994)
رأس المال	5,050,000,000	5,050,000,000	5,050,000,000	5,050,000,000	5,050,000,000
الأرباح المحتجزة	(8,980,945,101)	(10,768,249,722)	(11,614,287,780)	(15,544,594,080)	(15,388,736,860)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(2,289,843,015)	(1,787,304,621)	(508,817,073)	(694,096,384)	194,821,524
الديون طويلة الأجل	2,441,750,369	2,955,083,502	2,970,909,748	4,450,902,850	4,046,863,082
الالتزامات قصيرة الأجل	39,879,160,099	48,401,659,077	48,279,249,683	48,345,893,622	43,788,575,393
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	54,836,480,425	72,115,845,878	66,404,163,144	64,333,258,054	59,285,761,319
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	39,170,595,100	46,618,753,668	45,335,410,223	43,264,505,133	38,217,008,398
الأصول المتداولة	30,478,471,892	43,835,587,721	43,263,295,114	41,569,757,940	46,034,370,249
الأموال الأساسية والمساعدة	12,094,489,057	20,136,788,537	14,778,910,324	11,347,604,906	11,533,301,672
إجمالي المخاطر	52,585,371,843	73,180,125,037	64,641,974,366	59,857,746,090	59,590,733,240
القروض غير العاملة	22,155,727,975	29,923,351,302	29,414,846,881	34,755,489,699	38,042,749,574
إجمالي القروض	29,812,728,018	38,146,344,037	34,559,010,459	37,682,041,736	41,803,761,467
المصاريف التشغيلية	1,172,169,134	1,725,939,524	1,805,221,453	2,031,007,483	1,983,174,994
الدخل التشغيلي	1,182,903,648	1,422,690,062	1,384,026,215	906,045,744	1,463,148,028
القيمة السوقية لحقوق الملكية	9,301,090,000	8,938,500,000	23,019,415,000	19,783,375,000	18,634,500,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ للمصرف الدولي للتجارة والتمويل (2015 – 2019)

المصرف الدولي للتجارة والتمويل					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	8,517,187,885	14,277,488,321	16,457,333,981	19,922,925,620	26,049,450,742
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(4,165,588,437)	(6,531,152,365)	(991,865,945)	2,589,256,955	8,766,501,831
رأس المال	5,250,000,000	5,250,000,000	5,250,000,000	5,250,000,000	5,250,000,000
الأرباح المحتجزة	(10,801,924,083)	(13,166,982,643)	(5,930,425,380)	(5,418,600,705)	136,482,401
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(6,200,799,621)	(990,430,245)	6,371,910,011	1,342,889,671	6,310,710,833
الديون طويلة الأجل	183,252,282	247,368,770	666,881,238	1,253,830,434	1,711,054,586
الالتزامات قصيرة الأجل	71,891,686,358	98,218,339,387	114,259,891,921	130,924,017,812	146,390,262,421
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	86,026,795,365	124,690,363,359	139,380,775,839	159,005,395,550	175,569,462,913
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	73,344,019,043	103,881,722,673	121,931,575,913	141,671,726,885	158,286,514,002
الأصول المتداولة	71,192,750,949	107,415,178,689	120,825,651,193	136,520,412,760	146,039,193,148
الأموال الأساسية والمساعدة	8,516,778,299	14,277,230,570	19,425,800,479	20,627,388,305	26,872,179,613
إجمالي المخاطر	63,149,084,694	88,123,177,879	80,861,292,289	67,253,390,823	86,804,792,967
القروض غير العاملة	11,128,627,634	9,517,053,506	8,696,840,935	10,812,356,303	10,666,597,070
إجمالي القروض	18,934,555,049	19,489,292,744	23,174,320,392	25,246,543,254	33,057,197,160
المصاريف التشغيلية	995,651,250	1,752,363,152	1,766,422,204	1,789,421,235	2,408,191,375
الدخل التشغيلي	2,913,155,463	6,191,071,604	4,397,082,930	3,603,242,645	4,672,697,132
القيمة السوقية لحقوق الملكية	7,455,000,000	8,400,000,000	42,382,200,000	30,975,000,000	18,900,000,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لبنك بيبلوس (2015 – 2019)

بنك بيبلوس					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	14,468,333,217	21,374,822,157	22,339,387,184	24,441,578,722	25,503,520,280
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(1,983,704,783)	(5,614,122,843)	325,578,184	2,427,769,722	3,489,711,280
رأس المال	6,120,000,000	6,120,000,000	6,120,000,000	6,120,000,000	6,120,000,000
الأرباح المحتجزة	(8,423,698,000)	(12,051,358,000)	(7,410,173,000)	(5,300,101,000)	(4,519,084,000)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(1,244,563,523)	(3,291,060,865)	6,492,586,748	(902,794,098)	1,404,624,278
الديون طويلة الأجل	3,292,232,539	1,886,978,127	3,601,208,690	646,800,562	416,873,045
الالتزامات قصيرة الأجل	52,574,267,575	42,454,323,495	41,597,239,916	57,771,992,882	63,613,067,914
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	73,688,837,628	73,973,635,750	67,578,515,030	83,065,499,949	91,189,997,247
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	57,236,799,628	46,984,690,750	45,564,706,030	61,051,690,949	69,176,188,247
الأصول المتداولة	68,095,345,371	68,430,147,089	60,516,591,900	65,327,705,714	77,630,430,301
الأموال الأساسية والمساعدة	14,084,548,000	20,977,531,000	21,941,418,000	24,722,210,000	26,044,547,000
إجمالي المخاطر	53,521,950,000	60,906,644,000	55,294,086,000	67,638,401,000	86,409,702,000
القروض غير العاملة	12,293,960,752	14,101,926,739	14,440,393,234	16,813,508,489	17,977,526,917
إجمالي القروض	24,250,820,600	25,224,548,814	30,624,460,012	40,145,370,174	47,818,311,723
المصاريف التشغيلية	1,090,553,341	1,744,881,495	2,160,379,996	1,904,952,635	2,169,857,685
الدخل التشغيلي	1,677,227,043	1,627,223,619	1,553,235,222	1,963,108,797	4,703,896,443
القيمة السوقية لحقوق الملكية	7,497,000,000	8,323,200,000	21,129,300,000	24,480,000,000	25,061,400,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لبنك بيمو السعودي الفرنسي (2015 – 2019)

بنك بيمو السعودي الفرنسي					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	18,034,182,415	28,420,273,257	27,671,814,541	29,757,194,490	31,633,353,419
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	5,085,180,415	6,938,733,257	10,021,880,541	12,145,303,615	13,823,744,643
رأس المال	5,000,000,000	5,000,000,000	5,500,000,000	6,500,000,000	8,000,000,000
الأرباح المحتجزة	(1,147,402,000)	248,394,000	1,325,478,000	1,612,218,360	2,248,805,669
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	558,901,295	2,100,481,568	2,533,189,766	4,885,623,392	2,608,373,458
الديون طويلة الأجل	165,689,146	280,412,455	370,797,995	436,253,262	330,127,841
الالتزامات قصيرة الأجل	149,782,589,428	199,166,698,123	215,821,935,979	266,707,653,196	284,267,172,852
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	171,914,630,110	234,795,067,679	251,029,299,156	304,216,974,695	321,520,457,206
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	158,965,628,110	213,313,527,679	233,379,365,156	286,605,083,820	303,710,848,430
الأصول المتداولة	142,102,517,337	194,754,682,203	203,210,271,601	227,582,844,563	240,864,284,691
الأموال الأساسية والمساعدة	17,063,674,000	27,287,984,000	25,756,640,000	29,329,710,828	31,201,580,389
إجمالي المخاطر	76,216,235,000	89,817,720,000	90,094,756,000	108,050,035,488	125,459,575,095
القروض غير العاملة	13,482,457,632	14,261,639,534	14,131,322,350	15,674,029,764	17,248,245,538
إجمالي القروض	37,236,810,526	37,250,242,985	47,114,539,873	81,653,003,348	105,192,930,243
المصاريف التشغيلية	3,440,992,178	4,645,610,612	5,393,278,436	5,921,944,429	7,714,676,615
الدخل التشغيلي	4,887,289,863	6,476,802,860	7,663,098,572	10,037,811,403	15,189,396,786
القيمة السوقية لحقوق الملكية	16,612,500,000	17,000,000,000	33,495,000,000	64,958,400,000	63,600,000,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لبنك سورية والخليج (2015 – 2019)

بنك سورية والخليج					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	3,138,712,535	4,034,785,939	1,730,803,389	532,304,842	6,103,784,072
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(2,900,910,376)	(6,161,831,079)	(6,071,449,794)	(7,269,948,342)	(1,699,846,192)
رأس المال	3,800,210,400	3,800,210,400	3,838,836,500	3,850,140,500	10,000,000,000
الأرباح المحتجزة	(6,807,810,301)	(10,068,731,004)	(10,067,208,889)	(11,188,901,684)	(11,768,659,034)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(1,849,512,542)	(3,260,920,703)	251,165,350	(878,645,048)	(520,702,906)
الديون طويلة الأجل	226,777,594	1,095,453,830	2,430,472,578	220,508,653	213,718,313
الالتزامات قصيرة الأجل	44,263,094,317	53,392,369,933	46,164,087,541	46,714,439,508	46,523,069,667
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	47,628,584,446	58,522,609,702	50,325,363,508	47,467,253,003	52,840,572,052
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	41,588,961,535	48,325,992,684	42,523,110,325	39,664,999,819	45,036,941,788
الأصول المتداولة	35,112,943,355	46,413,298,870	40,556,222,454	37,114,258,632	41,746,510,461
الأموال الأساسية والمساعدة	2,941,198,145	3,802,591,218	1,672,264,792	478,850,891	6,130,562,350
إجمالي المخاطر	17,494,487,231	20,533,653,754	19,041,865,533	18,551,309,654	20,550,491,658
القروض غير العاملة	12,878,060,960	20,583,307,510	17,324,362,085	18,239,137,850	18,475,720,717
إجمالي القروض	21,207,369,683	28,449,079,561	22,387,331,795	24,342,563,127	26,665,600,300
المصاريف التشغيلية	922,050,456	1,194,945,025	1,776,997,125	1,206,680,212	1,388,337,557
الدخل التشغيلي	(225,685,824)	181,772,847	(193,373,000)	(220,485,685)	643,243,182
القيمة السوقية لحقوق الملكية	3,897,115,765	3,790,709,874	11,823,232,536	9,432,844,225	31,041,000,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لبنك سورية والمهجر (2015 – 2019)

بنك سورية والمهجر					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	14,273,162,040	22,071,638,085	21,360,318,802	24,727,625,669	24,938,308,194
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	4,106,438,392	5,431,652,390	7,635,527,107	11,002,833,974	11,213,516,499
رأس المال	4,000,000,000	4,000,000,000	4,000,000,000	6,000,000,000	7,200,000,000
الأرباح المحتجزة	(1,350,292,517)	(398,288,565)	1,179,345,899	2,659,900,613	1,677,396,626
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	1,519,249,051	1,880,139,294	2,887,917,578	3,703,477,719	(7,560,871)
الديون طويلة الأجل	41,952,043	43,733,026	33,079,649	32,183,152	74,324,702
الالتزامات قصيرة الأجل	128,807,174,584	173,108,206,177	158,088,513,512	145,016,812,380	113,272,767,385
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	143,122,288,667	195,223,577,288	179,481,911,963	169,776,621,201	138,285,400,281
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	132,955,565,019	178,583,591,593	165,757,120,268	156,051,829,506	124,560,608,586
الأصول المتداولة	134,036,366,078	168,385,027,787	153,382,929,592	148,055,519,667	122,646,411,863
الأموال الأساسية والمساعدة	14,216,653,246	22,022,350,149	21,286,742,025	25,913,836,980	26,308,369,405
إجمالي المخاطر	91,789,346,576	152,728,925,459	126,999,949,251	110,554,221,738	123,898,294,836
القروض غير العاملة	6,772,326,090	7,652,567,562	5,388,947,746	3,602,545,497	3,431,586,868
إجمالي القروض	5,596,919,686	6,679,296,819	7,322,434,956	11,121,295,668	15,902,388,702
المصاريف التشغيلية	1,231,722,197	1,728,092,693	2,225,011,421	2,372,649,273	2,978,929,200
الدخل التشغيلي	2,473,453,922	2,894,560,379	2,429,474,921	2,900,439,634	4,299,905,414
القيمة السوقية لحقوق الملكية	9,400,000,000	10,640,000,000	30,880,000,000	61,980,000,000	51,372,000,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لبنك عودة (2015 – 2019)

بنك الائتمان الأهلي (بنك عودة)					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	16,247,729,531	27,630,354,745	24,359,468,026	27,383,804,162	28,608,151,090
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	667,234,932	2,216,666,681	3,375,014,080	6,408,819,229	7,633,166,157
رأس المال	5,724,500,000	5,724,500,000	5,724,500,000	5,724,500,000	5,724,500,000
الأرباح المحتجزة	(5,914,343,009)	(4,743,681,634)	(3,817,003,740)	(593,102,489)	368,147,952
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(1,466,604,955)	1,893,851,757	1,158,347,399	(296,897,988)	1,348,860,260
الديون طويلة الأجل	-	-	-	-	23,219,195
الالتزامات قصيرة الأجل	65,391,834,957	77,541,108,000	87,372,927,177	95,021,050,670	93,152,990,484
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	81,639,564,488	105,171,462,745	111,732,395,203	122,404,854,832	121,784,360,769
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	66,059,069,889	79,757,774,681	90,747,941,257	101,429,869,899	100,809,375,836
الأصول المتداولة	66,135,492,928	90,593,889,560	97,805,120,171	85,170,051,358	98,918,567,464
الأموال الأساسية والمساعدة	16,085,116,128	27,477,303,926	24,212,982,634	27,890,119,821	29,661,053,128
إجمالي المخاطر	39,312,860,265	50,724,678,337	46,678,154,092	63,764,826,631	114,795,888,984
القروض غير العاملة	4,628,304,803	5,633,367,043	3,489,986,747	3,700,676,263	3,565,737,377
إجمالي القروض	18,488,342,695	18,909,005,597	16,054,959,920	15,511,273,819	31,851,500,866
المصاريف التشغيلية	1,568,659,107	2,172,823,544	2,564,075,586	2,770,231,573	2,972,676,365
الدخل التشغيلي	2,048,406,279	2,137,230,718	1,694,501,817	1,833,361,459	3,565,584,900
القيمة السوقية لحقوق الملكية	12,964,275,150	12,221,807,500	32,200,312,500	44,286,449,350	41,731,605,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لفرنسبنك (2015 – 2019)

فرنسبنك					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	13,602,599,946	25,599,198,781	21,146,276,377	20,170,196,886	20,594,956,742
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(3,216,766,871)	(1,732,344,256)	(1,389,492,818)	(2,390,665,909)	(1,965,906,053)
رأس المال	4,429,061,200	5,023,162,300	5,250,000,000	5,250,000,000	5,250,000,000
الأرباح المحتجزة	(7,883,779,645)	(7,232,395,819)	(7,186,868,855)	(7,997,251,911)	(7,683,843,591)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(1,502,550,666)	1,134,059,731	386,413,326	78,474,737	556,757,675
الديون طويلة الأجل	782,831,570	1,896,687,365	1,249,607,340	239,500,000	2,245,764,820
الالتزامات قصيرة الأجل	75,015,329,347	89,675,104,868	82,302,949,823	97,237,517,020	109,968,255,717
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	89,400,760,863	117,170,991,014	104,698,833,045	117,647,213,906	132,808,977,279
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	72,581,394,046	89,839,447,977	82,163,063,850	95,086,351,111	110,248,114,484
الأصول المتداولة	69,945,551,153	100,753,396,380	84,191,592,742	84,776,446,006	98,430,962,175
الأموال الأساسية والمساعدة	13,512,389,430	25,328,375,327	20,872,716,221	20,687,957,543	21,276,032,874
إجمالي المخاطر	62,829,462,000	80,582,488,611	53,778,462,975	66,621,395,505	81,278,305,042
القروض غير العاملة	9,111,786,903	5,621,447,524	5,880,028,806	13,158,080,398	11,113,923,484
إجمالي القروض	11,222,974,306	23,910,575,917	29,362,715,686	34,843,696,241	46,908,693,178
المصاريف التشغيلية	1,150,041,299	2,058,760,389	2,236,110,552	2,123,753,201	2,349,754,962
الدخل التشغيلي	1,513,341,120	2,504,428,724	2,543,746,102	1,704,973,625	3,193,773,249
القيمة السوقية لحقوق الملكية	4,240,826,099	5,575,710,153	27,086,325,000	20,212,500,000	17,220,000,000

ثالثاً: جدول قيم العناصر الداخلة في احتساب هيكل رأس المال و معادلات نماذج التنبؤ لبنك قطر الوطني (2015 – 2019)

بنك قطر الوطني					
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	55,550,974,699	83,378,759,699	71,085,387,848	72,172,761,615	73,978,475,117
حقوق الملكية بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	11,932,333,699	12,579,845,699	12,905,623,848	13,992,998,060	15,798,711,562
رأس المال	15,000,000,000	15,000,000,000	15,000,000,000	15,000,000,000	15,000,000,000
الأرباح المحتجزة	(3,113,282,000)	(2,666,487,000)	(2,460,255,000)	(1,492,965,554)	(66,894,938)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	(1,000,713,745)	1,003,589,115	597,727,607	630,986,561	1,898,214,434
الديون طويلة الأجل	111,354,267	50,189,039	524,618,130	1,478,560,702	1,099,812,888
الالتزامات قصيرة الأجل	13,145,286,645	22,697,929,699	25,993,871,843	28,843,022,120	35,934,211,812
إجمالي الأصول قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي	70,116,354,934	106,954,533,362	97,734,875,144	102,560,409,287	111,057,013,851
إجمالي الأصول بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي	26,497,713,934	36,155,619,362	39,555,111,144	44,380,645,732	52,877,250,296
الأصول المتداولة	50,339,970,292	68,970,660,650	60,430,221,744	72,392,791,478	53,284,918,909
الأموال الأساسية والمساعدة	55,464,790,000	83,031,625,000	70,954,410,000	72,227,174,604	73,997,334,539
إجمالي المخاطر	19,835,672,000	26,833,717,000	22,636,971,000	25,461,818,463	27,537,099,037
القروض غير العاملة	2,809,905,745	3,059,529,371	2,916,366,615	3,506,581,551	3,761,845,152
إجمالي القروض	3,952,739,882	5,392,684,893	6,585,959,255	10,046,742,659	17,653,913,021
المصاريف التشغيلية	922,126,254	1,184,432,900	1,471,571,347	1,398,169,497	1,484,269,657
الدخل التشغيلي	1,107,657,025	1,912,376,453	2,032,918,323	2,185,754,738	3,370,491,398
القيمة السوقية لحقوق الملكية	15,249,000,000	28,396,500,000	91,452,000,000	63,081,000,000	47,406,000,000

Abstract

The aim of this study is testing the relationship between Capital structure and the possibility of going concern prediction ability to verify whether the bank's long-term debt structure affects their business going concern. The theoretical section of the study included presenting the concept of capital structure, its characteristics, and theories, in addition to presenting the concept of going concern in banks and its indicators and models that aimed to predict the banks' going concern. The study was applied to a sample of banking sector in the Syrian Arab Republic which consisted of the traditional banks listed in the Damascus Securities Exchange during the period 2015-2019.and the independent variable represented in the capital structure was measured by both ratios of total long-term debt / total assets (LTDTA), and total long-term debt / total equity (LDTE). While the dependent variable which represent going concern was measured using both prediction models (Bank-O-Meter and Altman-Z-Score).

An analytical and statistical study was conducted to determine the relationship between the long-term debt ratios (LTDTA), (LDTE) and going concern according to the Bank-O-Meter and Altman-Z-Score models, and the study's hypotheses were statistically tested using correlation analysis to determine the degree and direction of the relationship between the independent variables and dependent variables, and this test was done using Eveiws statistical program.

The study concluded on the existence of an inverse relationship between long-term debt ratios (LTDTA), (LDTE) and going concern according to the Bank-O-Meter and Altman-Z-Score models.

Furthermore, the study recommended the importance of Bank-O-Meter model for predicting the going concern of banks as it considers the banking sector industry factors such as capital adequacy and non-performing loans.

Keywords: capital structure, long-term debt, going concern, Bank-O-Meter, ALTMAN-Z-Score

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Accounting

The relationship between capital structure and the ability of forecasting the company's going concern.

(An analytical Study on Listed Banks in Damascus Securities Exchange

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in accounting

By

(Ahmad Tawfik Alhamwi)

Supervisor

(Rasha Hamadeh. Professor at the Faculty of Economics, Damascus University)

(2021)